

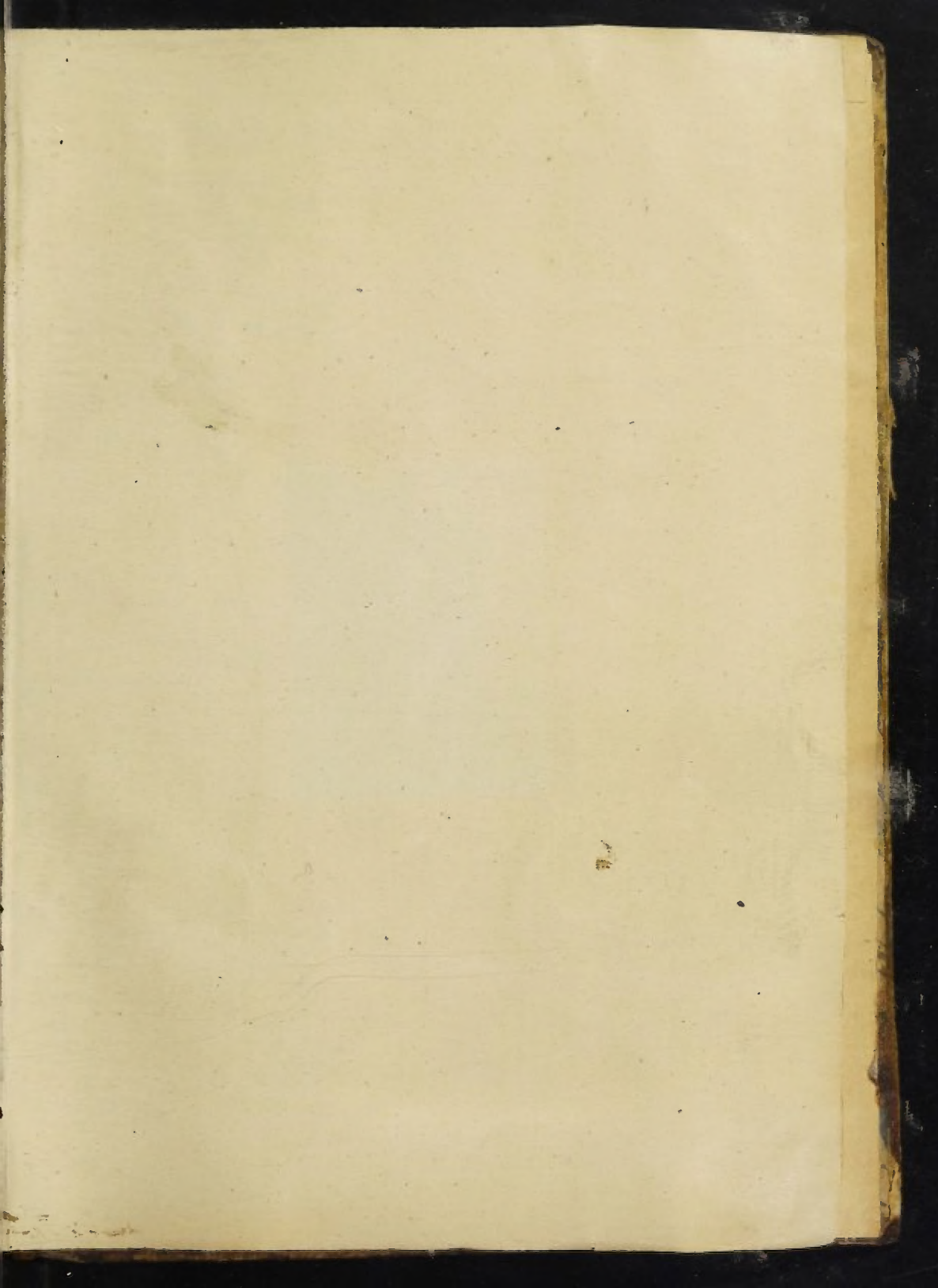
MS. — 146

MS. — 146
INSTITUTE
OF
ISLAMIC
STUDIES
★
McGILL
UNIVERSITY

حاشیه است از این فقه حلی ده رصفه آخر این کتاب است از دست حضرت امام

خود بوده این حاشیه بر یکی از کتب فقهیه رحمه الله تعالى اول مرتبه و اخیر از

اول آخر صفحه ^{با برافروغ} معلوم حاشیه بر سماع و معتبر و نافع تحقیق است



حصول الحصول والظنة الزكاة وهو عبارة عن جودرة الغنى وسرعته الادراك والمعاني بالغبني
 المجع جمع مغن وهو المنزلة هي هنا كناية عن الالفاظ واصبحت رويك الاصل الحركة والدور
 والروية الفكرية والمعاني هي الصورة الذهنية التي جعلها يميزها الالفاظ والمغنى صحت
 فظنك لا اعتبار الفاظه وصنيط صورها وحركت فكرتك واستعملتها في معانيه كنت حقيقا
 ان تفوز بجر الشئ المطبق والمعنى ان اصلت فظنك واستعملت رويك كنت بالجرى
 والا صغر والاولى ان تفوز ان تظفر وتغنى وتسعد بطلبك وحاجتك وتعد ان تحسب
 حاملي الفقه وعلم الشئ لان هذا المختصر قد عمل على اصوله ومهماته وصيغ كنه ومقاصد
 فاذا اعطى من التحقيق صفه ومن البحث مستحقه ويوصل بالوصل الى ما يوديه من لوانها
 وفرو وعما حصل صاحبه بالمراد فان بالاجتهاد فان اصبحت ان تشرح في رايين بهذا الكتاب
 وتفوز بالباب وتجي ثمار الغوايب وتصل الى سناء المقاصد فعليك بكتابتنا الكبيرة فانه اشتمل
 من التفرعات والنكات واللواتم والتنبهات على ما لا يوجد في كتاب ولا يتعرض له الاصحاح
 ومن نظر اليه بعين الايضاف وراعى الحق في الاعتراف اذ عن له بالانقياد واستتبع من
 الاشارة والسواك طلب الادنى للفعل من الادنى على جهة الاستعلاء والدعاء طلب الادنى للفعل
 عن الاعلى على جهة الخضوع والاستكانة والاستعداد الاعطاء والسعدان المساعدين والسعادتين
 بالسعادة يقال اسعدك الله اي رزقك السعداء والاكراش الهداية والمراد المحبوب والمطلوب
 والتوفيق جعل الاسباب مواقع للسبب وهو عبارة عن اجتماع الشرايط وارتفاع الموانع
 الصواب والكمال والعصمة لغة المنع واصطلاحا لطف يقول الله بالكلية بحيث يتنوع منه وقوع
 العصية والاضلال لابطاعه مع قدرته عليها والخلل نقص في المسائل والمعنى اسأل الله لو كان التوفيق
 للصواب والكمال والتأيد بالعصمة من نقص المسائل في املا بها وانما تنافى في هذا الكتاب والعظيم
 وجليل والكبير معنى وفي اعظم زيادة مبالغة لان صيغة افعل تعني التفصيل والافادة الاعطاء
 للفايل وقد يكون علما والمغفل للمعلم والافادة التعظيم والاستغناء التعلل وقد يكون من غير العلم والكبريم

قوله

هو الذي اذا سئل اعطى واذا اعطى زاد عن منتهم للرجاء ولا يبالكم اعطى ولا لمن اعطا ولا يرغب في
الجزاء وان رفعت حاجته الي غيره لا يرضى ولا يفتنيع من لاذية والنجاء ويعينه على الرضا والشفعا
والجواد هو الذي يعطي من غير سوال فان قلت المصاحم اخذ السؤال في تعريف الجواد قلت هو المعطى
من غير سوال قلنا من وجهين **الاول** اذا سئل اعطى زيادة عن السؤال فذلك زيادة غير مسئولة
فهو باعتبارها عباد الماني ان نقول اختلف العلماء في التفسير فقال الزخشي الكريم هو
الذي يعطي من غير سوال والجواد هو الذي يعطي مع السؤال يخرج كلام المصاحم على هذا التعريف وانما
مخزنا في تفسير **الخطير** من هذا نسبة **الغنا** لاقتراح ذلك بعض الاصحاب وبالله استعين وعليه
التوكل كتاب الطهارة قال طاب ثراه وينجس القليل من الذكرك بالملاقاة على
الاصح اقول اصح الاصحاب على تحجيس الماء القليل بملاقاة النجاسة وان لم يتغير بها الاثر
بن ابي عقيل فانه ذهب الى بقاءه على الطهارة وهو مذهب **قال طاب** ثراه وفي تقدير الكثرة روايات
اشهرها النومايتار طر اقول لما حكم بتحجيس القليل بالملاقاة كثره بيان الكثير الذي لا يجس
بل بالتغير وفي هذا الكثرة ثلث روايات الاولى انه سئلت رطل وهو في صفة محمد بن مسلم عن ابي
عبد الله قال الكثرة سئلت رطل الثانية رواية عبد الله بن مغيرة عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله
قال الكثرة من الماء نحو صبى بهذا الثالثة رواية محمد بن ابي عمير عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله
العلي الكداني وما يتار طر وعليها عمل الاصحاب **قال طاب** ثراه وفيه الشجنان بالعراقي
اقول اختلف الاصحاب في تعبير الارطال فقال الشجنان وابن حنبل وابن اديس انها عقيمة
واختاره المصنف والعلامة وهو المحدث والصدوق والمرتضى انما عديمة والارطال المواقى مائة
وثلاثون درهما والمد في مائة وخمسون درهما **قال طاب** ثراه وفيه خاسته البئر
بالملاقاة قولان اصوصهما التحجيس اقول ذهب الشيخ في النهاية وكذا في الفروع الى نجاسة
البئر بملاقاة النجاسة وان لم يتغير بها وهو مذهب المفيد والمليحة وابن اديس والمصنف
وذهب الحسن والعلامة وغيره الى تحقيق الي عدم التحجيس الامع التغير وطلعه هاجبند
في كتابه في بيان ذلك

ما نخرج حتى يزول التعبد وصلوا ما ورد من التقدير لما دون التعبد على الاستحباب وذهب
 السمع في التقدير لعدم التجسس وجوب النزع وهو قوس **قال** طاب ثراه وكذا قال
 الثلثة في المسكرات اقول هذا عطف على ما يجب له النزع الكل وعنده وان لم يغير الماء
 وانما نسب العقول الى الثلثة لانفرادهم به وعدم ظهري بحيث يدل عليه نطقا ولعل ما ضربه
 قول النبي صلى الله عليه واله كل مسكر حرام والاكثر من الاصحاب على عدم الفرق بين قليل وكثير
 كما لم يزل يذهب الصدوق في المعنى الى وجوب عشرين دلوا في العظرة منه وهو في رواية زرارة
 عن الهارقي عده السبع وربما مال اليه المصنف ففرق بين القليل والكثير كالدم ولا بأس به **قال** طاب ثراه
 وبحق الشيخ المني والقناع اقول نسب الخاق الى السبع لسبقه الى القول به ولم يذكره من تعديمي
 الاصحاب كالصدوقين والمحققين والسيد ولعدم ظهري بمجديث يدل عليه بنطوقه في حرم ذل النسا
 واضافه في بيع ويمكن ان يحتم عليه يانه حرم فثبت له حكمه **قال** الصادق ع له شام من لحم وقد سأل عن
 القناع لا تشربه فانه حرم عجل واما المني فيعود من قبيل ما لم يدر **قال** طاب ثراه وبحق
 السبع الدماء الثلثة اقول **قال** المصنف لا اعرف من الاصحاب قايلا كبره ومن تبعه من المتأخرين كالقاضي
 وسائر وبن وابن اديس ولم يفرق المغيث بين الثلثة وغيرها اوجب لقليل جنس ولكن عشرة
 وقال السيد في مصابحه يترجم له من دلوا الى عشرين ولم يفرق ايضا ولم يفصله الى القليل والكثير وظاهر
 الشرايع مطابقة السمع وهو المعتمد **قال** طاب ثراه وكذا قال الثلثة في الفرس والبقر اقول النص
 ورد في محال الجمل والبغل ورواه غيره عن عبد الله بن ابي جعفر ع قال الله حتى بلغت الجمل
 والبغل والكر من ما رواه وان كان كثيرا وهي ضعيفة السند لكن يجرى بها الشهرة ومنع التسوية فيها
 بين الجمل والكر لا يسيطر استعجالها ابا في وصف الثلثة بهما الفرس والبقر واضاف المصنف في
 الشرايع وظاهر النافع والتوفيق ومنع كالمعتبر والحقهما بالميزان فيرض على خصوص **قال** طاب
 ثراه وللعهدة عشرة فان ذابت فاربعون او خمس اقول العدة في شتان ما يسهل وينجزها
 عشرة لا يورط به وينتزع لها اربعون والمستند ما رواه الصدوق في كتابه عن ابي بصير عن ابي عبد الله

من الاصحاب
 اقتضى الاحتياط
 في تركه
 من الاصحاب
 اقتضى الاحتياط
 في تركه
 من الاصحاب
 اقتضى الاحتياط
 في تركه

جمعة

عليه السلام قال العذرة تقع في البئر قال ينزع منها عشرة دلاء فان ذابت فاربعون اخرسون
 قال المغيرة في المنفعة وان وقع فيها عذرة يابسه ولم ينزع منها فينقطع ينزع منها عشرة وان
 كانت رطبة وذابت وتقطع ينزع منها خسون وان كانت يابسة لنزع منها عشرة دلاء قاله
 والصدوق تبعنا لفظ الرواية وجعلنا الاربعين على الاثر والخمسين على الافضل والشيخان خالفنا
 لفظ الرواية في الشئين الاولين التحصين للتفصيل الى الرطبة واليابسة ولعل وجهه عدم انفكاك الرطبة
 عن اليحسان والقطع بعد وقوعها في البئر والحق بالخمسين معلق على المذوبان والتفوق وهو
 محل في الرطبة غالباً ولو فرض عدم التفوق في الرطبة اكتفينا بال عشرة **الثاني** في بوجوب خمسين ولعل
 وجهه ترجيح جانب الاصطوية والمحملة من ذهب المص قال طاب ثراه وفي الدم اقطاب والمروى في نهج
 اثة من ثلثين الى اربعين اقوال المشهور من الاقوال في الدم اربعة **الاول** في القليل خمسة وفي الكثير
 عشرة قاله المغيرة **الثاني** في القليل عشرة وفي الكثير ثلثين الى اربعين قاله المص **الثالث** القليل عشرة والكثير
 خمسون قاله المص وفيه اربعة في الدم ما بين الواصل الى المعشرين قاله السيد والاخرى قول المص فالثلاثين
 على الاجزاء وما زاد الى الاربعين على الافضل والاصول في هذا ذهب اليه قال رحمه الله والحق السمع بالكلية تحت
 الثعلب والارنب واثثة اقوال **الاول** في خمسين بن السعيد عن القسح عن ابي عبد الله قال والسنون
 عشرون او ثلثون او اربعون والكلب وشبهه قاله السمع يربى في قدر حبيبه وهذا يدخل في اثة والغا
 والثعلب والارنب ويخترى ومنع المص فظاهره لحاقه لما يرد فيه بطن وما قاله السمع اظهر في فتوى
 الاصحاح قال طاب ثراه وروى في اثة تسعة او عشرة اقوال هذا رواية اخوي عن عمار عن
 ابيه ان علياً عليه السلام كان يقول للرجل الجاهل ومثله مات في البئر ينزع منها دلوان وثلثه فان كانت اثة
 وما اثنى عشر او عشرة وهو من هذا الصدوق وفي رواية غيره ينزع سبع دلاء وقال الثلثة
 ينزع بها اربعون وفيه قال النقي والقاضي بن ادریس واختاره المص في المعبر من ذهب للصدوق لانه اقل
 بالنطوق وهو الاخرى **قال** طاب ثراه والسنون اربعون وفي رواية ينزع اقوال في السنون طلت اقوال
 الاول اربعون قاله الشيخان وابن ادریس واختاره المص وهو المعتمد لرواية الحسين بن السعيد المتقدمة اليه

من ثلثين الي اربعين قاله الفقيه الثالث سبع دلاء والاصد يقول وفيه عمر بن سعيد بن بلاء قال
سالت الباقر ع ما يقع في الكثير ما بين الفارة والسنور اليك فقال في كل ذلك سبع دلاء ^{طاب}
ثراه وفي الفارة اذا تقصفت والاقلشمة وقيل دنوا اقول في الفارة ثلث اقول الاول دلو وطر
فان تقصفت فبعة قاله الصدوق ^{السبع دلاء} **الثاني** سبع دلاء من غير تفصيل قاله السيد الثالث انما
اول تقصفت ثلثه ومع احد هما سبعة قاله الشيخان وبيحا اذ مر بس واختران المصنوع وهو المعتمد ومعنى
التفصيح تقطع اجزائها وتفرقها ولفظ الرواية ^{كذلك} حاله الانتفاع وانما هو شي ذكره المفيد وتبعه من ^{يعني}
في لجه ذك الفارة لا فرق بينها في كل الاحكام قال طاب ثراه ولويل الصبي مع رواية ثلثة اقول
في بول الصبي وهو من جاوز الرضاع واعتدلى بالطعام ^{المشهور} **الثاني** اقبل البلوغ نزع سبع دلاء وهو من هب النخج
والقاصي وبن حمزة والشيخ وابن زهرة ووجب بن ابا بويه ثلاث دلاء والاول هو المعتمد والمراد بالضيع
منه ما يقع في الطعام والافق بين نجا والاولين وعدمه قال طاب ثراه ولو غيرت النجاسة ماؤها
نزع ولو غلب فلا ولي حتى يزول المتغير ويستوفي المقدر **اقول** ان غيرت النجاسة ماء البيرة ماذا يجب
فيل في نجسته اقول **الاول** نزع ما حتى يزول التغير سواء كان ماؤها غزيرا ولا ارا جميعا ولا اوبى
العلامة والتغير وحيد ومن قال بمقالة **الثاني** نزع الكل فان تعذر نزع حتى يطيب وهو من هب النخج في
يه وط **الثالث** نزع الكل فان تعذر لغزارة نزع راع عليها اربعة رجال بوجاهة وهو من هب الصدوق
والسيد **الاربع** التفصيل وهو ان النجاسة كانت منصوصة المقدر نزع فان زال التغير والا
نزع حتى يزول وان لم تكن منصوصة المقدر نضت اجمع فان تعذر نزع راع عليها اربعة رجال وهو ^{من هب}
بن اذن **الخامس** ازالة التغير اولى واضاح المقدر بعد ان كان لها مقدر وان لم يكن لها مقدر
وتعذر لا يتبعاب ما فيها نزع حتى يطيب وهو اختيار المصنف في المختار في سبع وجوب
المراد من تنبيهه قولهم ولا تغسل الخشب سبع اعتبر بين اذن براء لا تماس وعبارته ينجح
لا تماس **السادس** الخالي بدنه من نجاسة عينية المحكوم بطهارته قبل احتياطة سبع دلاء وصد الا تماس
ان يعطى ماء البيرة راسه فاما ان نزل اليها ولم يعطى راسه ماؤها فلا يجب ادعى على ذلك الاجماع وهو

يكونونهم عن غير علم من عاده الشجرين وليدتها حيث اوردوا المسألة بلفظ الارثاس ولا يحرم ان
 الارثاس انما يتحقق بذلك فوهم ان هذه العبارة مردية والروايات عارية من ذكر الارثاس وانما
 وردت عبارات **الاول** للوقوع وهو في صحبة الحلبي عن الصادق ع قال فان وقع فيها جنب
 فانزع منها سبع دلاء **الثاني** الزول وهو في صحبة عميد السريستان عنه ع قال ان سقط في البئر دابة
 صغيرة او او نزل فيها جنب فزع منها سبع دلاء **الثالث** الدخول وهو في صحبة محمد بن مسلم عن
 عليهما السلام قال اذا دخل جنب البئر فزع منها سبع دلاء ومثله الاغتسال وهو في رواية ابو بصير قال
 سألت ابا عبد الله ع عن جنب يدخل البئر فيقتل منها قال فزع منها سبع دلاء وفي هذا
 العبارات لا يدل على الارثاس بطلان بقاء ولا تقصير ولا التزاحم ولا مشقة في الدلالة على ملاقات الماء
 بحسب الجنب ودلت رواية ابو بصير على الاعتقال فتخل البواقي عليها لعدم التماس في اذا انطلق
 على القيد لم يحصل العمل بالجميع اذا تعدر هذا فتقول التطهرا يقع في أربعة مقامات **الاول** اذا كان البدن
 خاليا من نجاسة عينية فلا يوجب التزاحم **الثاني** على القول بالانزع هل يترتب على نية الاعتقال ام
 مطلقا للملاقاة ليدن **الجنب الثالث** هل يكفي نجاسة ماء البئر قبل التزاحم ام لا **الرابع** هل يرتفع
 صحت الجنب **الاول** فتقول التحقيق ان التزاحم انما يوجب هذا ليزيل عن الماء ما يحمل من نجاسة
 حكمية عن بدن الجنب بالاغتسال لا لنجاسته بل لبقائه الي حكم **الاول** الذي كان ثانيا له قبل الغسل
 لان بالتزاحم يخرج الماء من هذا الواقع الى هذا الجاري لان ماء البئر اذا تزاحم استخلف عنه هذا الجاري
 واذا كانت الحكمية في نضر الشرع صالحة لنفذ الماء عند الانفعال بالنجاسة الى حكم
 الطهارة فلا يوجب التزاحم الى حكم الطهارة او لا ولهذا لم يمنع من الماء المستعمل في الطهارة
 الكبر كالسيد والفق لم يذكر هذه المسئلة في المنزوحات وكذا المصحة والولام بنسب
 القول بالانزع ههنا على مسئلة المنع من المستعمل في الكبر والحاصل ان الاله صحت
 اختلاف في الماء المستعمل في الطهارة الجارية هل يرتفع عنه الطهارة ومنع من الطهارة
 ثانيا لا فيه خلافا ياتي بيانه من قال بركا الطهارة اوجب التزاحم هذا ليقيد

عن غريب

حكمه الاول ومن قال ببقائه على الظهورية لم يوجب النزع عند اسلاوين اذ ليس فانها
اوجبا النزع مع القول منه بظهورية المستعمل وذلك عن غريب واما **الثاني** فنقول الاقرب
بحكم على الاعتقال المتعارف للنية ولا يكتفى بطلان النزع والوقوع والاضول وهو اختيار
المصنف والعلامة لان الماء انما يصير مستعملًا في رفع الحدث اذا قصد به ذلك لان حاله في
الحجب لا الاعتقال لا يزيد الظهورية عنه بالاجماع فلو ثبت لهما لغرض او ارتس فيهما للنية
اول غير ذلك لعل قصد الاعتقال في حجب النزع اما الروايات فبعضها عام يقتضي تقدم الحكم
الشامل للنية وعدمها وبعضها قيد بالاعتقال ولنا ان يحل المطلق على المفيد وظاهر المفيد
بمقتضى علم الاشراف واما **الثالث** فنقول الاقرب انه لا يحجب نية البئر لان بدن الحبيب
يحبس بالاجماع فلا ينجس ما يليقه وانما اوجبت النزع لافادة اعادة الظهورية الذاتية يكون
في رفع الحدث فلو اياه جسم آخر لم ينجس **الثاني** لعدم نجاسة الاول ولا يبطل الصلوة ما وقع على
او الثوب فيه الاصل ببقائه على الطهارة وظاهر من اذنين التجسس حيث قال وان لم يغط راسه لم
ينجس ماؤها وهو غريب وكذا عبارة المفيد في المغتصبة حيث قال وان ارتس فيها جنب ولا قاما
بجسمه وان لم يرتس فيها باجمعه افسرها ولم يطهر بدلك وجوب تطهيرها بسبع دلاء ويمكن
ان يبرئ بالافساد وتقطيلها باخراجها عن حد الانتفاع بها في رفع الحدث وكما نفعله ونحب
تطهيرها التطهير اللغوي لان وقوع الحجب فيها ومنع رفع حدث ما ينافي عاقبتها لنفسه ونفرت
من استعمالها واما **الرابع** فنقول الاقرب رفع حدث عن الحجب هذا كذهب العلامة لا مقتضى تسليم
حكم الظهورية عن الماء انما يوجب حكمه للنجاسة حكمية عن بدن الحبيب وذلك انما يحصل بارتفاع حد
الحبابة وذهب الشيخان الى انه لا يطهر وهو بعيد لعدم مقتضى بطلانه ولا اشعار في الروايات المذكورة
ببطلانه لنا وجوه **الاول** اصله صفة الغسل الثاني اصله براءة الامة من وجوب اعادة النية
الانقضاء في ماء قليل كحوض صغير او مائة ونحو بعد تمام انقاسه فيه لئلا يجمع البذر النزع
خبره اجماعا ففي البئر اول صحة الشئان لما رواه منصور بن حازم عن ابي يعفور وعنه بن مضعب

عن غريب

عن ابو عبد الله ع قال اذا التبت البئر واشتحب ولم تجده لولا ولا يصح تغريفه فقيم بالصعيد فان
بالماء رب الصعيد ولا تقع في البئر ولا تغسل على القوم ما وقع ذلك على تحريم الوقوع فقيمة للبرم وذلك ليعرف
فساد البنية فيبطل الغسل على التحجيس البئر بخوار اليتيم لاستحالة مع الطهارة الماء ولغسله ولا يغسل
للقوم ما وقع وحملت على الكراهية او على كونه غير خال من النجاسة اذ هو الغالب في السفر وقد يراى بال
التعطيل دون التحجيس وانما خرجنا في هذه المسئلة عن فاسية المقصر فخلوا المذهب عنها ووافق
بعض الاصحاب على ابعادها في هذه الكتاب قال طاب ثراه في طهارة محل الخبث به قولان اصحابها
المنع اقول المشهور ان المضاف لا يرفع يحدث ولا ينيل الخبث وهو المعتمد وذهب جمهور الاصحاب
ونذر الصدوق في الاول حيث اخبر الوضوء بما روى السيد في الثاني حيث سوغ ازالة النجاسة
بكل ما يقع قال طاب ثراه وما يرفع به حدث الاكبر طاهر وهل يرفع به حدث ثانيا قولان الموضع
اقول الماء المستعمل في الاعمال المذوبة او الوضوء يجوز استعماله في رفع حدث قطعاً واما المستعمل
في حدث الاكبر فانه طاهر في نفسه قطعاً ويجوز ازالة النجاسة به وهل يرفع به حدث ثانيا كبير او صغير
قال الفقهاء والشيوخ واقتار المصنف لا وقال السيد بن ادریس واقتار العلامة برفع وهو المعتمد ولو
بلغ المستعمل كازالة المنع وباحتبار الشئ في رفعه ومنعه المصنف قال طاب ثراه وفيما ينزل به خبث اذا لم
تغير النجاسة قولان اصحابها التحجيس على ماء الاستنجاء اقول حبان حكم ماء الغسل حكم مغسلها
قبلها وهو مذهب السليل فان كان المحل مما يجزى له مرة واحدة كان المنفصل في الثاني طاهر مع نقال العين
بالاولى وان كان نجسا يغسل مرتين كالبول حكم بطهارة الثالث وان كان ما يغسل ثلثا
كالخمر حكم بطهارة الرابعة او سبعا كالحجر حكم بطهارة الثامنة ولا فرق بين التوبة البدن
والاينة وذهب السيد المرتضى الى طهارة المنفصل سواء كان في الاول او الثانية وهو مذهب
بن ابي عمير واقتار بن ادریس وذهب المصنف والعلامة وغيره الى فقهين الوجهية المنفصل
وان زاد عن عدد الواجب قال طاب ثراه وفي سور ما لا يוכל له قولان وكذا في سور المصحف
وكذا ما اكل الخفيف مع خلط موضع الملاقاة من عين النجاسة اقول السور بالهزم الماء القليل

فضل من شرب الحيوان وفيه اقول لا اول طهارة تسور كل حيوان طاهر وانما يجسور النجس
وهو مذهب علم الهدى واختاره المصنف والعلامة وهو الحق الثاني نجاسة تسور كماله المسوخ وهو
مذهب ابن علي البالي نجاسة تسور ما لا ياكل لحمه ما عدا الطيور وغيره يمكن التحريم منه كالقار والهلل وهو
مذهب السمع في ذلك الرابع سور كل الخبيث وهو مذهب السمع في ثمة وقد اما الادوية فالمسلمون طاهروا
الخواصم والقلاء والنواصب والمجبة قال طاب ثراه وفي نجاسة الماء عالا يديره الطر من الدم
قولان اصوبها المنجى منه اقول قال السمع في ذلك مالا يديره الطر من الدم كدوس الابواب اذ وضع في الماء
القليل لا ينجسه وقال ابن اديس نجاسة واختاره المصنف والعلامة وهو المعتقد الى كذا الثاني في
الطهارة المائية قال طاب ثراه وفيه ما يظن الدبر وباطن الاصيل قولان اطهرهما ان لا ينعقد
اقول هذا مذهب الشيعة واختاره المصنف والعلامة وهو المعتقد وقال الصدوق وابو علي انه ناقص قال
طاب ثراه ويحرم استقبال القبلة واستدبارها ولو كان في الابنية على الاشياء اقول تحريم الاستقبال
والاستدبار قدس السمع وعلم الهدى والمصنف والعلامة وهو الحق والكراهية مطلقة من هذا الفعل والتحريم
في الصحاري والقفلات والرضعة في الابنية مذهب المعتزلة قال طاب ثراه ولو نكس فقولان
اشبههما انه لا يجزى اقول لا يجزى ابتداء في غسل الوضوء من القصاص الى الحاد وفي غسل اليدين من الفقير
الى اطراف الاصابع ولو نكس لم ينل غسل من الاستقلال في الاعلى لم يجز وهو مذهب السمع وابو علي وابن خزيمة
وسلام والمصنف والعلامة وقال المرتضى وابن اديس لم ينل مكرهه قال طاب ثراه وقيل بله اصابع اقول
المعتقد في اجزاء المسح وصول سماه ولو باصبع واحدة وهو مذهب السمع في كراهيته وبه قال القديمان
حسن وابو علي وسلام والتميمي وابن اديس قال في ثمة لا يجوز اقول من ثمة اصابع مضمومة مع الاصابع
فان خاف البرد من كشف الارساء اجزا مقدار اصبع واحد قال طاب ثراه ولو استقبل فاشبه الكراهية
اقول لو استقبل السمع في مسح اللسان والرسولين اجزا خلة في الغسل لكنه مكره عند ابن اديس
والعلامة وهو المعتقد ويحرمية قال السبل وابو حمزة وهو ظاهر الصدوق والسمع في ذلك قال طاب
ثراه ومن دام به السلسل كذا ذلك وقيل يتوضى لكل صلوة وهو حسن وكذا المطبوعون ولو خفاه

في الصلوة يتوضأ ويصلي اقول هنا مسئلتان الاولى السلسلة وفيه ثلثة افعال القول الاول اتخذ يديه
 لكل فرجة قال السمع في الخلاف واستحسن المصنف واقتاره العلامة في كتيبه وهو المعتمد الثاني الجمع بين
 الصلاتين بوضوء واحد وهو اختيار العلامة فمن تنبه للمطلب الصحيح صرح في الثالث الجمع بين
 صلوات كثيرة بوضوء واحد وهو اختيار السمع في طائفة الثانية المبطون الذي به البطلان وهو الزوب
 قال المصنف حكمه حكم السلسلة في وجوب تجديد الوضوء لكل صلوة ولو تخيئه في اثنا الصلوة تظهر وتختفي
 وقال العلامة ان كان عذرا لا يبا على صلوة من غير ان يجدد وضوءه كصاحب السلسلة وان كان
 يتمكن على حفظ النفس بقدر الصلاة تظهر ولا تخاف وهو صرح قال طاب ثراه وفيه مسكتا
 المصنف للحدث قولان احدهما النسخ اقول المشهور يخرج من مسكتا به المصنف للحدث وهو قسوس
 السمع في كتيبه قال الصدوق والفقهاء واقتاره المصنف والعلامة وهو المعتمد وقال السمع في المبطل بالكراميه
 واقتاره في ادريس ما غير المصنف كالزلازلهم والغلاليه فاكان ما عليها من انهم وان كان اسم السمع
 من غير القرآن فلا قوي للكراميه للجمع قال طاب ثراه وكذا في دليله على الاشبه اقول في الصدوق
 في كتيبه عدم وجوب الغسل بالوطى في الاربعة علم الانزال وهو اختيار السمع في كتيبه والاستبصار وهو
 ظاهر كلام سلا وقال الدررقي بالوجوب وهو مذهبه للسمع في طائفة واقتاره المصنف والعلامة وهو المعتمد
 قال طاب ثراه في وجوب الغسل بوطى العلامة وجزم على الهدى بالوجوب اقول يلزم النهاية عدم وجوب
 الغسل بمجرد الايقاب وان لم ينزل واقتاره المصنف في المعيار قال على الهدى بالوجوب وهو مذهبه للعلامة
 وهو المعتمد قال طاب ثراه ووضع شيء فيها على الظاهر اقول المشهور يخرج الاستيطان في المساجد وضع
 شيء فيها للجنب والحائض وقال سلا رانها مكره وكان الاول هو المعتمد وهو مذهب المصنف والعلامة وغير
 الوضع المستلزم للدخول وهو البت لا ان الرخصة في الاجتناب خاصة فلا يباح الا دخول غير هذا الاجتناب
 فلو ان في روط المسحوق شيئا من خارج غير دخول لم يحرم قطعاً قال طاب ثراه ولو احدث في ثيابه
 غلظ فغلبه اقول الصحيح الاتمام والوضوء اقول ذهب الصدوق والسمع في طائفة الى وجوب الاعادة من رأس
 واقتاره العلامة وهو المعتمد وذهب الغواص في احدى الى انه لا يلتفت وذهب السبل الى تمام الوضوء

بعده واختاره المصنف قال طاب ثراه ويجزى غسل الجنابة عن الوضوء وغيره تردد اظهر اظهر انه لا يجزى
اقول ذهب السيد الى اجزاء الغسل عن الوضوء وان كان غسلًا مندوبًا وذهب الشيخان الى ان الوضوء
مع غيره يكتفى بالجنابة واختاره المصنف والعلامة وهو المعتمد قال طاب ثراه وسيل يجمع مع كحل فيه رطب
اشهرها انه لا يجمع اقول هذا رواية وبجسبها اقول الاول الاجتماع وهو صحيح مصفون وفي
معناها روايات اخرى صححها وفيه قال الصدوق والسيد واختاره العلامة وهو المعتمد الثاني عدم طلقا
وهو في رواية السكوني وفيه قال المفيد وابو علي اكرسي واختاره المصنف الثالث التفصيل وهو في صحة
حسين بن علي قال قلت لابي عبد الله ع ان ام ولد لنا الدم وهو حامل كيف تصنع قال اذا لم تلد
تعيض عن عشرة ايام ان كان الوقت الذي كانت ترى الدم فيه من الشهر الذي كانت تعقل فيه فان كان ذلك ليس
من الرجم والامن العلق فلتوضئ وتخشى بكبرك وتصل وان رأت قبل الوقت الذي كانت ترى فيه تغسل او فيه
منهون يحضن فلتمسك عن الصلاة عدد ايامها التي كانت تعقل في حبسها وان لم تقطع الا بعد مضى الميم
التي كانت ترى فيه الدم بيوم او يومين فلتغتسل وتخشى وتستتر وتصل بمضمونها قال الشيخ في ربه وقال له
المصنف في المعينة وقال الشيخ في الخلاف ان جاء قبل استنائه لمحل كان صبيحا وان كان بعد استنائه فلهو كونه
قال طاب ثراه ولو حمل ثلثة في حلة عشرة ففعل ان المروي انه صبيح اقول اقل الحيض ثلثة ايام يلبيها مثلثا لينة
على الاصح فلو انقطع اقل من ذلك لم يكن حبضا وهو منسوب الشيخ في محل وفيه قال الصدوق وابو علي في حمة
وابن اكرسي وهو من هذا السيل واختاره المصنف والعلامة وقال في ربه لعدم الاشتراط بل يكفي حصرها في حلة بالثمة
وقوله في المبط قال طاب ثراه ولوراء في ايام الحيض صغرة وقبلها او بعدها بصغرة يحضن وتجاوز العشرة
فالشرع للعادة وفيه قول آخر اقول الحق ترجيح العادة على التميز اذا اجتمعوا واختلفوا فانها وبه قول
الشيخ في المحل وفيه قال الشهيد والسيد وابو علي واختاره المصنف والعلامة وقال في النهاية والكنة في حمة
في العمل على انها ساذجة في حق في الكفا بين الرجم الى العادة قال طاب ثراه وفي المبتدأ والمقطوعة
ترددوا في حمة للعادة اولى حتى يتبين الحيض اقول ذهب الشيخ الى ان المبتدأ تترك العبارة
بنفسه وفيه الدم كرات العادة واختاره العلامة في حق وذهب السيد وابن اكرسي الى ان لا تترك العبارة

حتى تمضي ثلثة ايام واختاره النسخ وهو المعقل قال طاب ثراه ووضع شي فيها على الاظهر اقول تعتم
 البحث في هذه المسئلة قال طاب ثراه وبل جوار ان سجدة لو سمعت السجدة الاثني عشر اقول منع
 في الشهابه من سجود الحائض واختاره في ط والمعتز وصوبه لا اثلث او سقت
 واستجابها اذا سمعت وان الحين غير مانع من السجود وكذا الحجاب لا يمنع منه قال طاب
 ثراه وفيه وصوب الحفاء على الروح بوطيها وانيان احوطهما الوهوب اقول وجوب
 الحفاء من ذهب اليه في الجمل وطوبه قال الصدوق والسيد والفيديو القاضي وابن
 حنبل وابن ادريس والاشعبار من ذهب في ثيه واختاره المصنف والولامة
 وهو المصنف قال طاب ثراه ومع الحمل على الاشهر فطر تقدم البحث في هذا
 المكد قال طاب ثراه وفي اكثر روايات اشهرها انه لا يزيد عن اكثر الحنضين
 اقول المحصل ان النفاس مع تجاوز ذمتها الفترع اذا كانت ذات عاده كانت
 لها ايام ايام ثوابه فضل وزراره عن احدثها عليها السلام قال النفاس يغسل الصلاة
 ايام او ايامها التي كانت تكسب فيها تقبل وتعمل ما تعلمه المستحاضة ومثلها صحيحة زارة
 قال قلنت النفاس متى خضلى قال تعقد قد رخصها وتستظم بيومين فان انقطع الدم والا
 اغتسلت واغتسلت واستقرت وصلت في ذكر حكم المستحاضة وان كانت مبتلاة او
 مضطربة كان غفلسها عشرة ايام تنسوية للنفاس للحيض وهو من ذهابه والعلامه في عده
 والارشاد وقال في ثمانية عشر يوما على الحيض محمد بن مسلم قال سألت ابا جعفر عن النفاس
 كما تعقد قال ان اسماء بنت عميس مرها رسول الله صلى الله عليه وآله ان تقبل ثمانية عشر ولا ياب
 ان تستظرب يوم او يومين فيجل الرواية الاولى على ذات العادة والثانية على المبتدئة ولم يذكر
 حكم المضطربة والمرضى جعل ثمانية عشر للنفاس مطلقا وهو مذهب الصدوق والي على وقال
 السيد في مسيل خلافة وقد روي اكثر خمسة عشر يوما وقال الحسن اصد عشر يوما قال المصنف انه قد روي
 والرواية ثمانية وكذا ما تضمنته بعض الاصاديث من ثلثين يوما واربعين يوما وخمسين يوما قال

بحث النفاس

النفاس

غل الميت

طاب ثراه والقرض فيه استقبال الميت بالقبلة على أصول القولين اقول وجوب استقبال القبلة بالميت
حالة الاحتضار مذهب المعتمد وتليده واختاره القاضي وابن ادرس والشهيد وغيره المحققين
وهو المعتمد والاحتياط مذهب السمع في كتابي الفروع والمعتمد في المسائل الغريبة والعلامة قوله لان
وكذا في الميت قال طاب ثراه وقيل بكيد ان يجعل على بطنه صديق اقول هذا مذهب الشيخين واكثر علماء
وقال السمع في التهذيب معنا ذلك مذكرة من الشيخين واستدل في خلاف باجماع الفرق قال طاب
ثراه وفي وجوب الوضوء قولان والاحتياط استدل اقول نظام التقى وجوب الوضوء واحتياط مذهب
السمع في الاستصحاب واختاره المصنف والعلامة وهو المعتمد ونفاه في الخلاف وجوب الاحتياط باظام
ط كراهيته قال طاب ثراه وقيل فان فقد من الصدر اقول ذكره في الكتاب مضمون بية والمعتمد
قد خلا على الصدر وضيق القاضي بينهما وضيق في بين النخل وغيره من الاشجار حالة الاحتياط
والمعتمد الاول قال طاب ثراه وقيل بكيد ان يقطع الكفن بالمديد اقول هذا شئ ذكره الشيخان
وتبعهما المتأخرون وقال في التهذيب معنا ذلك مذكرة من الشيعة رضوان الله عليهم قال طاب
ثراه طو كانت ذمية حاملة من مسيل قيل تدفن في مقبرة المسلمين يستعمل برها القبلة اكراما لولدها
اقل هذا قول السمع ان الولد محكوم باسلامه فلا يدفن في غير مقبرة المسلمين وعليه الاحتياط
السمع في ذلك الى رواية احمد بن ابي نعيم وهو ضعيف وهي قاصرة الدلالة فلمذا قال قيل استضعافا
الحكم اعني الرواية بل استدل بالعلانية اولها الى الرواية قال طاب ثراه ولو كانت روى عنه
جوهرا واخرج في رواية بخا ط بطنها اقل الرواية اشارة الى ما رواه السمع عن ابي عبد الله بن
ابو ذينة يخرج الولد ويحيط بطنها وهي مقطوعة وبضمونها قال في ط والعلامة في عمل والاحتياط
والصحة في بيع وقال في المعتمد بعدم احتياطه لصعوبة الرأية لان مصيرها الى البلى والاول هو المعتمد
قال طاب ثراه ولا يقبل السقط اذا استكمل شهورا ربعة ولو كان لدواب في خرقة ودفن
اقل لاختلاف بين الاصحاب في ذلك وذكره الشيخين ففهمنا لها وانما خلاف فيه مع العامة
فمنه الى حنيغ وما لكانه يلغ في خرقة ويدفن الا ان يستعمل وعندا احتياط مع الصلاة عليه

اتباعاً

والشافعي كالقولين قال طاب ثراه ويحب الغسل بماء صبيح الادمى بعد غيبته بالموت
وقبل تطهيره على الاظهر اقول الوصوب من ذهب الشيخين وفيه قال الصدوقان واختاره المصنف
والعلامة وذهب السيد المرتضى في مصباحه الى الاستحباب والاول اشبه قال طاب ثراه واما
المنسوب من الاعمال فالمشهور عن رجل من الشيعة اقول المشهور استحباب غسل الجمعة وقال الصدوق
بوجوبه على الرجال والنساء فضرأوسفرأورخص للنساء في السفر الركن الثالث في
الطهارة الزاكية قال طاب ثراه ولو لم يوجد الا بالابتياح وجب ولو كثر الثمن وقيل ما لم يضر بالجل
وهو اشبه اقول المعتمد وجوب البش اذا كان الثمن مقدوراً ولم يضر بهذا لخاله السفر ولو يتم
وهل هذه وصلي اعاد ولو كان بذل الثمن مضراً في حاله السفر لم يجز الشرا وان كان الثمن وهو من ذهب
المصنف والشيخ في كتبه وقتوى فقهايننا والسيد المرتضى اوجب الشرا مع وجود الثمن وان غلب
واظنق ولم يذكر الضرر بحال واما ابن الحسين فلم يجز ان يبيع من ثمنه الصلاة صبيحة لئلا يلف
قال طاب ثراه وفيه جواز التيمم بالجمعة قولان والجمهور قال الشيخان اقول يريد بالجمعة الصلاة الذي
ليس عليه ثياب كالحرام والصفاء والتمتع لقوله تعقيموا صعيدا والصعيد وجه الارض والحجر من
وقال السيد لم اقول اصحابنا وفيهم على نص والمفيد اجازة عند الاضطراب لهذا تردد المصنف وبالله
قال الشيخ والمصنف والعلامة وهو المعتمد قال طاب ثراه وفي صحته مع السعة قولان اقول صحوا في
مع سعة الوقت مطلقاً من ذهب الصدوق والعلامة في منتهى المطالب وجوب التيمم مطلقاً من ذهب
الشيخ والسيد والارواين اكرهوا والتفصيل وهو جواز مع السعة اذا كان لعارض لا يبرح في زواله
وجوب التيمم اذا كان يمكن الزوال في الوقت قول الدعوى والعلامة التيمم واما قال المصنف قولان وفيه
لان الثالث مستخرج من القولين وجامع بينهما قال طاب ثراه وهل يجزى استيعاب الوجه والدعوى
بالمسح فيه روايتان اشهرهما اختصاص المسح بالجبهة وظاهر الكفين اقول المعتدل ان اعطاء
التيمم ويجزى للجبهة وجهه من قصاص شعير الحجاب وظاهر الكفين من مقصود المعصية والوطء الاضغ
دون باقي الوجه ودون الذراعين وعليه الجمهور من الاصحاب واشارته الاربعة وابوعلى والقاضي
والنقي وسائر محدثي المصنف والعلامة وقال الفقيه مجموع الوجه والذراعين كالوضوء قال طاب

ثراه في عود الضربة اقول اقول البتة ان كان بلا عن الوضوء فضرته واحدة للوضوء واليد
وان كان بلا عن الغسل فبأن أحدهما للوضوء والاخرى لليدين ذهب اليه الشيخان والصد
وسلاويين اذكرني واختاره المصنف ونفع السيد في اشارة الضربة الواحدة في الجميع وفيه قال
العلامة وأوصى الفقيه الضربتين في الكل قال طاب ثراه فان حشى وصل فمضى الا
عادة ترددوا قول من اجبت على اوضئ على نفسه من استعمال الماء فنيتم وصل هل يعيد
صلوة ام لا بالاول قال الشيخ وبالثاني قال ابن ادرسي واختاره المصنف والعلامة وهو المعتمد
قال طاب ثراه وكذا من منعه رضام للجمعة اقول الاعادة من هذا السج وعلمها من ذهب
المصنف والعلامة وهو المعتمد قال طاب ثراه ولو كان في اثنا الصلاة فمقولان اقول اذا
وجد المني في الماء بعد شروعه في الصلاة الاقرب انه لا يلتفت ويضم على صلاته وفيه قال المفيد
والسيد وابن ادرسي والسج في احد قوليه والمصنف والعلامة وقال سلاويين وجوبه ما لم يقرأ
وفي النهاية ما لم يركع وابن علي ما لم يركع في الثانية قال طاب ثراه وبطل خشيته به الحجب
او المبيت فيه رويان اقول اذا اجتمع مبيت ومحدث وصيب وسناك من الاما يكفي
اصحح بحسب لا يفضل بصل استعماله منه ما يكفي آخر فان كان للماء ملكا احدهما اختص به
ولا يجوز ان يهبه لغيره ولو كان لهم جميعا اختص كل واحد بحصته فاذا لم يكفيها او كان ميا
او مع ما لا يسعح ببذله لهم او اوصى لاهق الناس به فالمشهور اختصاص بحسب قاله الشيخ في
بطلان المصنف والعلامة وهو المعتمد ونقل العلامة اختصاص المبيت به وفيه قال الشيخ ونقل في
الشيخ اختصاص المبيت قال طاب ثراه روى فمين صل بيمين فاصط في صلاته ثم وجب الماء وقطع وظهر
ونزلها الشيخان على النسوان اقول الرواية اشارة الي ما رواه الشيخ في الصحيح عن زرارة عن محمد
بن مسلم عن ابيه عليهما السلام قلت صل دخل في الصلاة وهو يمين فضلى ركعة ثم احدث في
الماء قال لا يخرج فينقض ما بين يمينه من صلاته التي صل باليمين فكيف كان نزل لا فاعل النسوان
لان تعدل حدث يبطل اجماعا فلا يجوز حمل الرواية عليه اذ الخبر لا يعارضه اجماع وحملت على السهو

الواقع من الصلاة وقع مشروعا مع بقاء الحدث فلا يبطل بزوال الاستبابة كما لم يمتنع انما
 حدث وعمل بها كمن طلع غومها فلا تبطل الصلوة عنده بحصول الحدث وان كان عمدا بل
 يتوضئ ويصلي مع وجود الماء وزد هابن ادرسي واصحاب الاعادة مطلقا سواء كان الحدث عمدا
 او نسيانا واختاره المصنف والعلامة وهو المعتمد الركن الرابع في النجاسة قال
 طاب ثراه وفي عرف نجس من لحم وعرق الابل الحلال ولحباب المسوخ وذرق الارباح والشغل
 والارنب والغارة والورغة اختلاف والكرامية اظهر اقول هناك ايل الاول وعرق نجس اما طاب
 الابل قال الشيخان في النجاسة وقال سار وابن ادرسي يطهارة وهو مذهب المصنف والعلامة وهو المعتمد
 الثاني لحباب المسوخ ذهب بن خزيمة وسار والشيخ في البيوع من في النجاسة وذهب المصنف والعلامة
 الى الطهارة وهو المعتمد الثالث ذرق الارباح غير نجس او نجس استقال الشيخان وبالطهارة قال
 الصدوق والسيد والفقير والحسن والمصنف والعلامة الرابعة الشغل والارنب نجس النجاسة قال الشيخان
 والنقل والغاصر وبالطهارة قال ابن ادرسي والمصنف والعلامة قال طاب ثراه وفيما بلغ قدر الدرهم جمع
 روايتان اشهرهما وجوب الازالة اقول ذهب الشيخان والفقهاء والغاصر وابن ادرسي واختاره
 المصنف والعلامة الى وجوب الازالة مقدار قدر الدرهم ويصححة عبد الله بن ابي عوف وذهب السيد
 الى عدم الوجوب وصحبه ايضا الباقون قدر الدرهم وجمع بين مسيل والاول هو المعتمد قال طاب
 ثراه ولو كان متفرقا كنجس الزنن وقيل نجس مطلقا وقيل بشرط التقاضى اقول ذهب ابن ادرسي الى عدم
 وجوب الازالة المتفرقة حتى يبلغ كل موضع منه قدر الدرهم واختاره المصنف والعلامة وذهب الشيخ في طائفة الوجوه
 ان يبلغ الدرهم لوجع واختاره العلامة وهو الصحيح وفي النهاية لا يجزئ الدرهم مع وضوح كل موضع منه
 عن الدرهم الا اذا تقاضى معنى التقاضى استقلال النفس له ونظر ثراه من طاب ثراه ولو
 نجس احد السوابين ولم يعلم عينه صلى الصلاة الواحدة في كل واحد مرة وقيل يطهرا ويصل على ما اتفق
 الاول من ذهب الشيخ في طهارة المصنف والعلامة وهو المعتمد والثاني مذهب ابن ادرسي ونقل في طهارة
 بعض اصحابنا قال طاب ثراه ولو نسي في حال الصلاة فروايتان اشهرهما عليه الاعادة اقول المعتمد وصحبه
 الاعادة على النسي في الوقت وضاربه وهو مذهب المعتمد والسيد واختاره المصنف والعلامة وهو الصحيح

الى صريح وقال في الاستبصار يعيد في الوقت واختاره العلامة في الارشاد وهو في حسنة
 حسن بن محبوب قال طاب ثراه ولو لم يعلم وصرح الوقت فلا قضى وهل يعيد مع بقا الوقت فيه
 قولان اشبههم ان الاعادة اقول الاعادة في الوقت فذهب العلامة في عتده في باب الجلاء فمن
 النهاية واختاره بأكبره المصنف والعلامة في الارشاد وهو المعتمد قال طاب ثراه ولو منع ما نفع
 صيافيه وفي الاعادة قولان اشبههم الاعادة اقول علم يكن عتده الاثوب بحس القاه وصل عاريا
 ولو منع ما نفع من الصلاة عرابا كالمردا وغيره صل فيه وهل يعيد قال السمع نفع ويعد ما قال ابن ادریس
 واختاره المصنف والعلامة والحق جواز الصلوة فيه وان لم يضطر اليه اذا لم يجد غيره وقد سئل عن
 في هذه المسئلة في كتاب المهذب قال طاب ثراه الشمس اذا صفتت اليول او غيره عن البوارك
 والمصنف جازت الصلاة عليه وهل يظهر الاشبه نفع اقول اكثر الاصحاب على الطهارة واختاره
 المصنف في الشرائع والنافع والعلامة في كتبه وهو المعتمد قال الراوندى لا يطهر بذلك وهو من ذهب
 المصنف في المحبرة قال طاب ثراه وقيل في الردوب يلحق على الارض النجاسة بالبول انما يظهر من غير
 ذلك الماء على طهارة اقول الحق انما لا يظهر ما لم يبلغ المبلغ كرا او الاول يختار السمع والثاني مختار
 المصنف والعلامة قال طاب ثراه وفي المقضض قولان اشبههم الكراهية اقول مذهب المصنف
 هو الكراهية ومذهب السمع في قول وقال في كتابه بوجوب اجتناب موضع العضه وهو المعتمد واختاره
 غير المحققين قال طاب ثراه فيكره ما لا يؤكل لحمه حتى يذهب عنه الاشبهه اقول لا يؤكل لحمه
 استعمال في غير الصلاة قبل الدبغ على كراهية وهو مذهب المصنف وقال السمع والسيد
 بالتحريم حتى يدبغ قال طاب ثراه ويعمل الاناء من الولوع ثلث اولاهن بالشراب على الظاهر
 اقول هذا هو المشهور والمفيد جعل الوسطى بالشراب قال طاب ثراه ومن غير ذلك كرمه والثلث
 اصوفا اقول الاكتفاء بالمرقة مذهب اكثره وهو مختار المفيد والهيمنه ولو اكرس والمصنف
 والعلامة وقال السمع وابو عبد الله بالثلث كراهية الصلوة قال طاب ثراه
 نواقلها اربع وثلاثون ركعة على الاشهر اقول لطبق الاصحاب في كتب الفتاوى ان الفرض والنفل

X

في اليوم والميلة احد وخمسون ركعة وله روايات كثيرة اجمالا وتفصيلا فمن ارادها وقف
 عليها في كتابنا الكبير ونحوها روايات اخر تتضمن النقص عن ذلك وصلها السج على العذر وعلى
 صواب الافتصار على ذلك لان غير الواجب لا يتحقق الاثنيان به والاثنيان ببعض هذه النوافل لا
 يلزم الاثنيان بالتمام في نفسها فالصحيح مستساغ واربعين يتحقق اربع من نافلة العصر والوتر وهما
 ما يتضمنن اربعاً واربعين كالمقاطعة بين نافلة المغرب مع ما تقدم قال طاب ثراه في سقوط
 الوتر قولان اقول القولان للشيخ في السقوط قال في الجمل وطو بالتحقيق قال في رتبة وهو المعمول
 قال طاب ثراه اما الاول فالروايات فيه مختلفة الى اخره اقول في هذه المسئلة اقوال كثيرة ومنها
 منتشرة وروايات معتدلة اشبهنا القول فيها في كتاب المذهب واضربنا عن هذا فيما
 هنا فوق الاطالة ونذكر هنا ما لا بد من تحصيله وهو اختصاص الظهر من حين الزوال بمقدار اربعين
 ركعة تستمر مع العصر حتى يبقى للغروب قدر العصر فتختص به وكذا الكلام في العشايتين بالنسبة
 الى الحاضر والمساوق بقدر ارفضه ذهب اليه المصنف والعلامة وهو في رواية داود بن فرقد قال الضيف
 اذا زالت الشمس دخل وقت الصلوتين معا الا ان هذه قبل هذه وكذا العشايتين وتترتيبها في
 فوايد ذكرناها في كتابنا الكبير فخطب من هناك قال طاب ثراه قيل يدخل وقت العشايتين حتى يغيب
 المحلة المغربية اقول هذا بعد الفراق من المغرب وهو اختيار ابن ادريس والعلامة وهو المعتمد
 قال طاب ثراه اذا صار ظلاما دخل الوقت ثم يتحقق اليوم اعاد الا ان يدخل الوقت ولما يقع وفيه قول
 اقول اذا طرأ المكلف دخول الوقت وصل فان فرغ قبل ان يدخل الوقت اعاد اجماعا الا ان يدخل الوقت
 ويغيب وفيه قول آخر اقول اذا طرأ المكلف دخول الوقت وصل فان فرغ قبل ان يدخل الوقت اعاد اجماعا
 دخل وهو متلبس طوي في التشبه اجزاء عند الشيخ والقاضي وسائر رواين ادريس والعلامة في كتابيه
 والعلامة في الفتاوى والارشاد ويعتمد عند السيد والقديمين والعلامة في رتبة وهو المعتمد في
 رتبة المصنف في المعية شيئا قال طاب ثراه وقيل من قبله لاهل المسجد والمسجد قبله من قبله في الحرم
 قبله اهل الدنيا وفيه ضعف اقول هذا التفصيل مذهبي الشيخين وتلميذهما وابن حجره وقال

الكلام فيهم

والسيد ابوعل انما الكعبة للمشاهد وصحتها للصيد واختاره بن اكرين والمصة والعلامة
وهو المعتمد قال طاب ثراه وقيل يستلف وصل الى البيت المعمور اقول القائل بذلك السجدة في وقت
والصدوق في كتابه قال القاضي وان لم يتمكن من النزول والافعلية ان ينزل ومنع بن اكرين المصة
والعلامة وهو المعتمد قال طاب ثراه وقيل يستحب التماس لاهل اهل العراق عن منهم وهو
بناء على ان توصيهم الى الحرم اقول وجوب التماس من ههنا في الجمل وطو هو طاهر المفيد وان
من ههنا المصة والعلامة وكان في الحديث المحققين فختار لزوم السميت ومنع من الاخراف مينا والسما
قوله وهو بناء على ان توصيهم الى الحرم اعلم ان الاحوا بنا قولني اصدوا ان الكعبة قبل ان كان في الحرم ولبن
خرج عنه والنوابة اليها هو المتعين لكن مع المشاهدة العين ومع البعد بحجة والآخر انها قبل ان
كان في المسجد والمسي قبل ان كان في الحرم والحرم قبل ان يخرج عنه وتوجب هذه القائل بن الاخراف ليس
بلا الكعبة بل الحرم وان كان كذلك فقد خرج هذه المستقيل من الاستدلال الى العلامات عن عمدته بان
يكون محفوا الى اليمن وقد حرّم يبر عن يمين الكعبة فلما اقتصر على ما يظن انه جهة امكن ان
يكون ما يلا الى جهة اليمن فيخرج عن الحرم وهو يظن استقباله اذ كانت العلام على الوجه المجرر
قد خفي على المعتد من ما هو فيكون التماس من ههنا عن سمت العلام موديا الى الحارات وبول
هذا ما رواه المفضل بن عمر قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن التحريف لاصحابنا ذات
اليسار وعن السببية فقال ان حجر الاسود لما اترد الدرع من كنهه ووضع في موضعه جعل
الحرم من حيث يلحقه النور نور الحج في يمين الكعبة اربعة اعيار وعن يسارها ثمانية اعيار كلها
اثني عشر فيلا فاذا اخرف الانسان ذات اليمن خرج عن حد القبلة لعل انصاب الحرم واذا اخرف
ذات اليسار لم يكن خارجا عن حد القبلة وهذا الحديث يودن بان مقابلة العلام قد يحصل معها اصحاب
الاخراف وهذا الرواية يخرج من قال بوجوب التماس قال المصة ومن قال بالاحتياط استدل بالاصل
واستضعف سند الرواية وعلما على الذنب لدلالة على الاستطهار واستنقضا البحث في هذه
المسئلة مذكور في المذهب فليطلب من هناك قال طاب ثراه وكذا لو استدبر وقيل يعيد وان

في بعض كتيبه

اصل
فهرساره

خرج الوقت اقول بريد لو يتيقن المكلف صلااته اليدين العقبه وقد خرج الوقت هل يعيد قال الشيخ
واضاره العلامة في اكثر كتيبه وهو احوط وقال السيد واين اذكر في الا وضارة المص والعلامة في كون
قال طاب ثراه وفي عرو السجاب قولان اظهرهما الجواز اقول هذا من مذهب السج في كتاب الصلاة واضاره
بن حمزة والمص والعلامة في كثير من كتيبه ومنع السج في قول السيد في رجل وبين زهرة وبين اكرين والعلامة
في لفت وهو المعتمد قال طاب ثراه وفي المعاليب والارانب روايان اسهرهما المنع اقول اما رواية الجواز
المعاليب فمصر رواية بن ابي عمير عن حميد عن ابي عبد الله ع قال ان الله عز الصلاة في جلود الشعاب فقال
اذا كانت ذكيرة فلا تلبس وامام في الارانب فخارواه محمد بن ابراهيم قال كتبت اليه اسأله عن الصلوة في جلود
الارانب فكتبت مكرهة ولا اعلم قائل من الاصحاب بالجواز وانما خلا في الروايات والمنع من غير
ومن اراد الادلة على الطواف على ما في المذهب قال طاب ثراه وهل يجوز للنساء من غير ضرورة فيه
قوان اظهرها الجواز اقول هذا من مذهب الاصحاب ومنع الصدوق قال طاب ثراه وفي التلذذ
لعلنوة من هريز تردد اقول الجواز من مذهب الشيخ والفق واي اكرين والمص والمنع من مذهب الصدوق
واي على وطائر المغيد وقواه العلامة في لفت واضاره في الحققين وهو احوط قال طاب ثراه وهل
يجوز الوقوف عليه المردى نعم اقول الجواز من مذهب الاكرين ومستند الاصل ورواية علي بن جعفر والمنع
مذهب السج في ط قال طاب ثراه وقيل بكونه في قبة مسدود الا في محراب اقول الاكراهية من مذهب الاكرين
ومنع صاحب الكوسيلة والمفيد الا في الحرب اذا لم يتمكن من حمله فيجوز للاضطراب والاول هو المعتمد
قال طاب ثراه وفي القدمين تردد ايشتم الجواز اقول الجواز من مذهب السج في ط واين اكرين واضاره
والعلامة وهو المعتمد والمنع من مذهب السج في الاقتصار وهو مذهب علي قال طاب ثراه وفي جواز صلوة
المرأة ان جانب الصلوة قولان اقول التحريم في التقدم والمخاذاة من مذهب السج والاكريني فيهم هذا ذهب السيد
والمص والعلامة والتحريم في التقدم فاضمة مذهب السج واي حمزة قال طاب ثراه وقيل بكونه الياب
مفتوح او ان مواجبه اقول الغايل بذلك التقوى لم يذكره عزم والاصل عدمه ولا يلبس بالتياع فتواه
لاذ احد لا عيان قال طاب ثراه وفي الكتمان والعقن روايان اسهرهما المنع الامع الضروغ
اقول الجواز من مذهب السيد في المسائل الموصل والمسائل المصرية الثانية ومستند رواية ناس في خادم

والمنع مذهبه في غيرهما ومذهب الاصحاب فيه تنظافرت الروايات قال طاب ثراه وقيل ببيان
في صلوة الجماعة اقول استحبها مطلقاً مذهب السمع في الخلاف وان ادرسى والمعه والعلامة
واوجوبها في الجماعة مذهب الشيخين والقاضي وانما يخرج ووجوب الاقامة مطلقاً مذهب
السيد وابو علي واوجب الحسن اعادة المغرب والعداة اذا ضلوا عن الاذان قال طاب ثراه
وفصولها على المشهور الروايات خمسة وثلاثون اقول هذا هو المشهور بين الاصحاب وفي كتب
فتاويهم لا يختلفون فيه وانما الخلاف في الروايات ففي رواية الخضر عن ابى عبد الله عليه السلام
اثنان واربعون يجعل التكبير في اخر الاذان كاوله ومساواه الاقامة والاذان وفي رواية
صفوان بن مهران عن اربعة وثلاثون يجعل فصول كل منهما مثني مثني وفي رواية عبد الله
بن اسنان عن اربعة وعشرون يجعل الاقامة مرة مرة الا التكبير منها فامه مثني مثني وفي
رواية معاوية بن وهب عن اربعة وعشرون يجعل الاذان مثني مثني والاقامة مرة مرة
واما المقاصد فثلاثة الاول في افعال الصلوة قال طاب ثراه الاول
النية وهي وان كانت بالشرط اشبه فانها تقع مقاماً لغيرها معناه ان
النية وان كانت مشائية للشرط فانه يجب ان تقع مقاماً للتكبير لا حرام
بحيث لا يكون بينهما فاصل وان قل ولست على حد غيرهما والشرط
كالطهارة والمستفاد انه يجوز ان يكون بينهما تلخخ وذلك لانها من افعال
الصلوة وتعد في حيزها فلو لم تكن حراماً وهي اول الافعال فتكون مقاماً لغيرها
ووجه مشابهاة للشرط كونها من افعال القلب ولست من افعال الجوارح
فمن فعلها حكم تمام الصلوة في الصاهر لا يصحها وهذا هو المعنى
الشرط اشبه لاننيته على وجوب مخالفة التكبير بدنية على ان
مع كونها تشابه الشرط لست حكمها حكم الشرط في جواز تركها
عن الصلوة اذ تشابه الشرط لا يجب ان يسكون في كل حكمها

ولا تهاجزه ولا تجزعه داخل في الماشية غير منفصل عنها في جزء مشاة للشرط قال طاب ثراه في
حد ذلك قولان اقول ما اختاره المصنف هو المشهور عند اصحابنا وقال في ط وقد روى اصحابنا
اذ لم يقدر على القراءة في جميع الصلوات فاجالس وفي رواية سليمان بن صفوان المروزي اذا صار
ليلا حال التي لا يقدر فيها على المشي مقدار صلاة قال طاب ثراه وقيل يتورك متورك اقول الاصل
ان من صلح جالساً فقل كيف شاء لكن الافضل ان يترفع قارباً ويشي رجليه ركعاً وهذا الذي ورد
بالنفس قال في ط ويتورك مستنداً وتبعم المتأخرين ولعدم ظفر المصنف بنص عليه وقيل في بعض
يشي الرجلين جعلها الى جانب واحد ومعنى التورك ان يجلس على ركعة الا يسرق قال طاب ثراه وفي
وجوب سورة مع الحمد للمختار مع سعة الوقت وامكان التعليل قولان اقول لا يسأل على الراجح
حمد وحدها للمختار وهو من سبلت في رواية وذات في اكثر كتبه الى وجوب السورة وله قال السيد في
ولحسن وابن ادرسي والمصنف والعلامة وهو المعتمد قال طاب ثراه وكذا الوصل الظاهر صحة على
الظاهر اقول لا ظهر بين الاصحاب استحباب قراءة سورة بجمعة والمنا فقير في صلبه لجمعة
وظهر ما ذهب اليه في السبل في الصباح الى الوجوب فيها وهو ظاهر الصدوق ولا والله
المعتمد قال طاب ثراه يحرم قول امين في الحمد وقيل بكه اقول اطبق الاصحاب الى تحريمه
وابطال الصلاة به وبدر التقي حديث قال بكه اهية قال طاب ثراه وسئل عن اداء السجدة بينهما قيل
لا وهو ان يشبه اقول من سبل السجدة في السنان والاكثر على عادة السجدة وهو من سبل ابن ادرسي قال
العلامة قال طاب ثراه ويجزى بدل الحمد تسبيحات اربع وقيل تسع وقيل عشر وقيل اثنا عشر وهو
اصح قول الاول هو المعتمد وهو مختار المصنف والعلامة ومذهب المفيد والثاني مذهب العقيد
والتقي والثالث مذهب السجدة في رواية والاقتضاء وهذا قول اخر وفيما حدث بشر غير من ايرادها في
عليها من المذهب قال طاب ثراه وقيل يجزى الذكر فيه في السجود اقول ذهب السجدة في رواية
الى التعيين التسبيح وبه قال التقي وابوعل وظاهر المصنف في كتابه اعني الشرايع والافعال وذات في
ط الى اجزاء مطلقاً كذا ذكره من سبل العلامة وابن ادرسي وظاهر المصنف في المعبر قال طاب ثراه

الثامن التسليم وهو واجب في أصح القولين أقول في وجوب التسليم فهو من مذهبنا والتسليم
وسلار وابن زهرية واختاره المصنف والعلامة في منتهى المطلب وقال الشيخان وابن ادریس لا يستحب
واختاره العلامة في باب في كنية قال طاب ثراه وفي وضع اليدين على الشمال قولنا أشهرها الابطال
أقول بل من سب الاكر وهو المعتد ذهب التسليم وابو عبد الله في الكراهية واختاره المصنف في المعتد قال طاب
ثراه وقيل يقطعها الاكل والشرب الا في الوتر أقول ذهب السمع في طاب ليا ابطال الصلاة بالاكل وهو ظاهر
فيه وكذا ابن ادریس في الوقت بشرط الاول ان يكون عازما على الصوم في صبيحة تلك الليلة الثاني
بلحقة عطش الثالث ان لا يفترق ما بين الصلاة كحل خمس واستلبار وذهب المصنف والعلامة
ليلا في بطلان الصلوة ان يبلغ حد الكثرة والا فلا فضا كانت الصلاة او غلطا والاول هو المعتد قال طاب
ثراه وفي الصلوة والشعر مفعول قولنا أقول الكراهية قول الاكر وهو من ذهب المجيد وتلميذه
والتسليم وابن ادریس والمصنف والعلامة وهو المعتد وذهب السمع في كنية الثلثة التيمم وعادة الصلوة
الرافعة به المصنف الثاني في بنية الصلوات قال طاب ثراه ويذكر كنية الجماعة اذ كان
على الاثر أقول هذا من ذهب السيد واحد قول السمع واختاره المصنف والعلامة ونزط في كنية الجماعة
اذ كان كنية الركوع قال طاب ثراه الثاني العدد وفي قوله رايان اشهرها خمسة احدى الامم
أقول هذا من ذهب التعيين والمفيد وتلميذه والسيد والتسليم وابن ادریس واختاره المصنف والعلامة
واعتيار السبعة من السمع والقاضي وابن زهرية وابن ضمرة قال طاب ثراه وفي وجوب الغسل بينهما
بالجلوس نرد اصوطة الوجوب اقوله الاصطية احتمال الوجوب بفعله والناسي به واجب
ويحتمل الاستحباب لاحالة البراءة وفعله صل الدعوى والاحتمال الوجوب يحتمل التائب قال
طاب ثراه وفي جواز اتيانها قبل الزوال رايان اشهرها الحيوان أقول واجب بوضعية ايما
فيما قبل الزوال ومنع السيد حسن والتسليم وابن ادریس واختاره العلامة واجازه السمع
وتلميذه واختاره المصنف قال طاب ثراه يستحب الاصفاء الى الخطبة وقيل يجيب أقول ذهب السمع
في بكة وابن ضمرة والتسليم وابن ادریس على وجوب الاصفاء واختاره العلامة في نقى وابو المعتد

حال

وذهب في موضوع من في التي استجابة واختاره المصنف قال طاب ثراه وكذا الخلاف في تحريم الكلام معها
اقول تحريم الكلام في الخطبة من ذهب اليه في رتبة وموضع من الخلاف وفيه قولين بحجة والتقي والعلامة
لنف والكراهة من ذهب اليه في موضوع من الخلاف واختاره المصنف والمعتدل الاول والملازم من الخطيب
والمتنوع وليس مبطلا للجمعة لو صدر من كل منهما قال طاب ثراه الاذان الثاني بدعة وقيل مكروه
اقول للملازم بهذا الاذان هو الحاصل بعد نزول الامام عن المنبر بعد ما يفرغ من الخطبة قال في تحريم طاب
ين ادرسي واختاره المصنف في النافذ والعلامة في كنف والكراهة من ذهب اليه في موضوع واختاره المصنف في
المعتبر قال طاب ثراه وانه يمكن الامام موجودا في الاجتماع ولخطبتان استحب ومنعه فقام
اقول لا يري اذا امكن اجتماع العدد ولخطبتان استحب الاجتماع ولا يتجاف بنية الوجوب ويخرج عن
النظر قال الشيخ في رتبة والتقي والعلامة وهو المعتبر ومنعه السيد لا روي ادرسي قال طاب
ثراه وطونوا في الاخير تطلب للصلاة وقيل جيز فيها ويسجد للملازم اقول في المسئلة اقول في المسئلة الاول
الاكتفاء بالاكتمال في جعلها الثانية لكونها تابعة لصلاة الامام ثم جيز فيها وباقي بالسجدة الاولى
وهو اختيار الشيخ في الثاني الاكتفاء بالاكتمال في جعلها الاولى ولا يغتفر في جيز الثانية في صيرورة
للاولى لانها في نفس الامر كذلك وهو اختيار ابن ادرسي الثالث بطلان الصلاة بذلك بل لا بد من
جعل ما تثنى السجدة الاولى في الثانية ومع اغفال تلك بطلان الصلاة وهو اختيار الشيخ في رتبة ومذهب
العلامة قال طاب ثراه وقيل يكبر للركوع على الاكثر اقول لطباق الاصحاب ونذر ابو علي فاصب
الفتوى قبل القراءة في الاولى ويجوز في الثانية ليصل القراءة بالقراءة قال طاب ثراه وقيل السليبي الزايد
واحب والاشبه الاستحباب بقول يزيد في التكريرات السبع بل هو واجبة او مستحبة بالاول قال في الوعد وال
ضنا والعلامة والثاني قال الشيخ في التفسير واختاره المصنف قال طاب ثراه وكذا الفتوى اقول
بين كل تكبيرتين بل هو واجب ومنه وبالاول قال السيد وهو ظاهر التقي واختاره العلامة وهو
المعتدل والثاني قال الشيخ في رتبة واختاره قال طاب ثراه وفي رواية بخلافها وبقي السماء اقول في
اشارة اليها وهو الصحيح زراة ومحمد بن مسعود قال قلنا لا يصح هذه الرواية والظلمة هل يصلح لها

الاصل
وتعرض

فقال كل اضا وبف السماء من ظلمة او ربح او فرع فضل لصلاته الكسوف حتى يليكن وبها افق المغيد
وان لم ينج في وقت الحسن والصدوقان وهو المعتمد ولم يتعرض في النهاية وطرح لصل الاضارب
السماء بل اقتصر على مع الكسوف والزلزلة على الرياح المخوفة والمظلمة الشديدة وكذا
التقريب ابن ادرج في طاب ثراه اذا التقف في وقت حاضرة خيرا لانيان
بابها شاعرا على الاصح اقول اذا تضيق وقت حاضرة والكسوف يد بالي حرة وان
تضيق وقت حاضرة واحدة حاضرة لها وان اتسع وقتان فياها يبدء قيل فيه بله اقول
الاول الاخير وهو مذهب الاكثر وبه قال السج في مجمل والمصحة والعلامة وهو المعتمد الثالث
تقديم الكسوف في الفريضة قاله في الثالث تقديم الفريضة في الكسوف على كثرها قال القاضي
وابن حنبل في حرة والسج في ربه وهذا فروع لطيفة ومباحث شريفة ذكرناها في الكتاب الكبير قال
طاب ثراه ويصل على الراحلة وما شيا وقيل هو بالجمع الامع العذر وبواسطه اقول هذا هو المشهور
لانها صلاة واجبة فلا يخفى ركبها مع القدرة وجوازها قال ابو علي طاب ثراه وفيها نافلة
شهر رمضان وفي شهر الرغابات احتجاب الف ركعة زيادة على المرتبة اقول هذا هو المشهور
وقال الصدوق رمضان كغيره من الشهور وباقي المباحث مستقصاة في المذهب المقصد
الثالث في التتابع قال طاب ثراه وقيل ان كان في الاخير ثمن من الرابعة سقط الزايد واتى
بالأبى اقول لا يريد اذا نسى الركوع ولم يذكر حتى يسجد وبالعكس قيل فيه ثلثة اقول
الاول البطلان مطلقا قال السيد سلا و ابن ادرج والتق والفاضل والمصحة والعلامة في كتبه
الثاني البطلان ان كان في الاوليين او ثلثة المغرب والصحة ان كان في الاخير تبين من الرابعة
فيسقط السجود وباقي بالركوع وينقص زيادة السجدة ثمن عند هذا القيل وان كانت اربعة
وهو مذهب السج الثالث البطلان ان كان في الركعة الاولى دون الثانية والثالثة وهو مذهب
وابن علي طاب ثراه ولو نقص من صلاته في ذكراته ولو تكلم على اكثر من اقول ظاهر الحسن والتق لا
مطلقا وهو مذهب السج في ربه وقال في طعن اصحابنا من قال انه اذا نقص سائيا يكن عليه عادة

غير الركعتين

الصلاة لان الفعل الذي بعده في حكم السهو قال ابو الاقرب عندي واختره الله والعلامة
وقال الصدوق في المقتضب فان صليت ركعتين ثم قمت فذكرت في صلاة لك فاضف الي
صلاة التي ما نقصت منها ولا تعد الصلاة فان اعادة الصلاة في هذه المسئلة مذمومة
عبد الرحمن اصبغ الاولون رواية الى جابر قال سالت اباه عن رجل صلاة ركعتين ثم قام فذكر
في صلاته قال يستقبل صلاته والسند ضعيف وتحمل على ما اذا فعل المبطل واصبح الله وقابلوه
بارواه زرارة عن ابي جعفر في الرجل يسبوه في الركعتين ويكلم قال ينبغي ما بقي من صلاة ثم يكمل
ولا شيء عليه وفي معناه رواية محمد بن مسلم عنه علم في رجل صلى ركعتين من المكتوبة فسلم وبويعى انه قتل
اتم الصلاة ويكلم ثم ذكر انه لم يصل ركعتين قال عليه السلام ينبغي ما بقي من صلاة ولا شيء عليه اصبغ الصد
وقى بارواه عمار بن موسى عن ابي عبد الله عليه السلام قال في الرجل يذكر بعد ما قام وتكلم ومضى في
صلايته انه اذا حصل ركعتين من الظهر والعصر والمغرب قال ينبغي على صلاة فيهما لو بلغ الصبي
ولا يعيد الصلاة والمستند ضعيف قال العلامة في ترك والاقراب عندي التفصيل فان في
المصل عند كونه مصليا باه يذنب ويحرم اعادة والا فلا يصح عاين الاضمار قال طاب ثراه وقيل
في الركوع اذا ذكر وهو راكع ارسل نفسه ومنهم من خصه بالاضمة والاشبهه بالطلان اقول
اذا شك في الركوع وهو قائم وصب ان يركع فاذا ذكر انه قد ركع قيل فيه ثلثة اقول الاول صحة الصلاة
وارسل نفسه من غير رفع مطلقا أي سوى كان في الاوليين او الاخيرتين قال الشيخ في تحمل وطالب
تعيين الصحة في حكم المذكور يكون الشك في الاخيرتين وبطلان الصلاة في الاوليين قال الشيخ في
وعلى الهدى وتبعهما التقويين الاشك في الثالث بطلان مطلقا وهو ظاهر حسن واختاره الله
والعلامة في كثير من المعتمد قال طاب ثراه في الاولى يصح ويحاط بركعة جالسا او ركعتي قايما
على رواية سوى ذلك اقول اذا شك بين الاثنتين والثلاث المشهور انه ينبغي على الثلاث والمعمد
الاختيارية بين الركعتين من جلوس او ركعة من قيام وهي رواية جميل بن ربع وفيه قال الشيخان
والقاضي والسيد وابو عل وقال الحسن يصل ركعتين من جلوس وما يذكر في الخبر والعقبة على تقدير البناء

عمل الأكثر قال يصل ركعة من قيام ولم يذكر التحية فيها قال طاب ثراه وقيل لكل زايه ونقصان
والفقود في موضع قيام والقيام في موضع قعود أقول هكذا نقل السمع والمقة والعلامة ولم
يذكروا القليل وقال الصدوقان لا يجبان إلا لمن فعل في حال قيام أو عكس أو ترك الشهادتين
أو لم يدرك أو نقص ثم قال في موضع آخر فان تكلم ناسيا فقلت أقيموا صفوكم فانه صلاتكم
وسجد سجدة في السهو وقال الحسن انما يجبان في امرئ ان شك بين اربع ركعات أو ضلها
علاها وقال المفيد بوضوئه في ثلثة النيات السهو عن سجدة حتى يقوت محلها ونسيان الشهادتين
حتى يؤكم الكلام ناسيا واضان في طي الاوليين ناسيا والشك بين الاربع وحسن وفي الجدل بدل
اللام بالعين في موضع العقود وعكس قال طاب ثراه وطاب بعد التسليم على الاشهر أقول هذا هو
المعتمد وهو مذهب الثلثة والفقهاء والتقي وسار وحسن واختاره ابن اكرين والمقة والعلامة ونقل
المقة والعلامة في التذكرة عن بعض اصحابنا كونهما قبل التسليم وذهب ابو علي كونهما بعد التسليم
ان كان للزيادة وان كان للانقيص فقبله واختاره الصدوق في الفقيه قال طاب ثراه ولا يجبان في
ذكر أقول هذا مذهب المقة والعلماء في كفو واختاره في طي مطلق الذكر وعين المفيد والسيد والصدوق
والتقي وسار وابن اكرين والعلامة في المعتمد بسبع الله وبالله السلام عليكم ايها النبي ورحمة الله وبركاته
اول سبع الله وبالله اللهم صل على محمد وال محمد واصتجوا بما رواه عبد الله بن علي قال سمعت ابا عبد الله
ع يقول في سجدة في السهو بسبع الله وبالله وصل الله على محمد وال محمد وسمعتة مرة اخرى يقول
سبع الله وبالله السلام عليكم ايها النبي ورحمة الله وبركاته قال المقة واهل منافيه المذهب رفع منصب
الامامة عن السهو وليست صريح الدلالة في السهو على الامام بل بعد ان هو كما سمع يقول
ذلك على سبيل الاقتناء في سجدة في السهو قال طاب ثراه وكفى رفع منصب الامامة عن السهو
في العبادة أقول عذر ادع الصدوق رحمه الله حيث يحول السهو على المعصوم في العبادة
ويستدل في ذلك الى رواية ضعيفة لا توصب عدولا عن الدلالة القطعية الدلالة على عصمة الامامة
وتحقيق ذلك مذکور في الكتب الكلامية قال طاب ثراه وفي قضا فابيت لعدم ما يظهر به تردد

احوط الوضوء ان اذا علم ما يظهر من وضوءه او يتم لكونه مقبولا او محسوبا في موضع خفي
 سقطت الصلاة اذا وقضاه ونوم من ذهب المصحة والعلامة ونحو الحققين ^{والشهادتين}
 بن ادريس اداء ركوعا وضوءا وصلا لم يقيد عليه ذكر الله تعالى في اوقات الصلوات بقدر
 صلاة وضوءه قال طاب ثراه وفي وضوء ترتيب القوائيم على الحاضر ^{تردد} ان يديه
 الاستحباب اقول لا ترتيب بين قوائيم غير اليومية مع النفسها ولا بينا وبين اليومية الا في
 التيقن فيبدل بالضيقة فيها وجوبا واتساعها فيعزل الحاضر استحبابا ولا يترتب
 القوائيم اليومية مع انفسها فلو قاته عصر ثم قدم العصر في القضاء على الظهر وهل يترتب
 القوائيم اليومية مع حواضرها قيل فيه اربعة اقوال الاول لامطلقا وهو مذهب المصنفين والكا
 المرتب مطلقا وهو مذهب الثلثة والقاضي والشيخ وابن ادريس الثالث الترتيب اذا كانت واصلا
 لا غير وهو مذهب المصنف الرابع الترتيب اذا كانت الغاية ليوم حاضرة تعددت الغاية واحل
 ولا ترتيب ليوم وان احتلت وهو مذهب العلامة قال طاب ثراه ونذكر الركعة الركوع ^{بادر}
 راعا على تردد اقول شرط في الاستصحاب بادر ان الركعة الركوع في ادا ركعة ولم يشترط السيد
 والشيخ بادر ان الركوع وهو المعتدل قال طاب ثراه ولا يجوز ان يات بمن هو اعل منه بما يعتد
 كالابنية على رواية عما رافله من السجدة عن عمار الساباطي قال سألت ابا عبد الله ع عن رجل
 يقوم وهو في موضع اسفل منه الذي فيه فقال اذا كان الامام على منبره الدكان او موضع ارفع من
 موضعهم لم يخرج صلاتهم وهو خطي لكنه ثقة فاشارة المصنف اليها دليل على توقفهم لكنها مؤيدة
 بعمل الاصحاب ولا يخرج في الارض المخلوعة وان كان لو فرضت لصارت عالية بالمعتد اما المأمور
 فيجوز علوه وان خرج عن العادة قال طاب ثراه وذكره العلامة خلف الامام في الاختفاية على
 الاثر وفي الجهر لم يسمع ولو هي مهمة ولو لم يسمع قراء اقول هنا مسلمان الاول الجهرية وفيها
 قسمان الاول مع السماع وفيه قولان الاول التحريم قاله الشافعي وابن حزم الثاني الكراهية قاله
 ابو علي واشارة المصنف والعلامة في عدم السماع وفيه ثلثة اقوال الاول وجوبه

وهو ظاهر التقى ^{ثمة} الاستحباب اذا سمع ولو هو فيه وهو قول السيد بن ادرسي والسمع في
بني واختران المصنف والعلامة في لفظ وتختص القراءة بالحمد الباكث لا يقرأ في بحرين مطلقا ولا يقيد
بالسمع وعلمه قال سلاور روى ان ترك القراءة في صلاة ليجزئ الامام واجب المسئلة الثانية
الاخفائية وفيها ملته اقول الاول استحباب القراءة والسمع والتقف واضارة العلامة في علم
الشيخ وهو ظاهر السيد وابن ادرسي الباكث الكراهية وهو مذهب لصة قال طاب ثراه
ويعتبر في الامام العقل الايمان والعدالة وطهارة المولد والبلوغ على الاظهر اقول منع القاضي والسمع
في لصة من امامة الصبي وهو احتياط المصنف والعلامة في كتبه وجوز في كتابي الفروع امامة الصبي وقال
ابو علي بن ماقال ان كان امام الاصل لم يعتبر فيه البلوغ ولا الصداق يتقدم قال طاب ثراه اذا ادر
بعد انقضاء الركوع كبر وسجد معه فاذا سلم الامام استقبل وهو كذلك لو ادر كبر بعد السجود
اقول هنا مسئلتان الاولى اذا ادر كبر الامام بعد رفعه من الركعة الاضيق كبر لا فتيا موسى مع
السجدتين فاذا سلم الامام هل يجوز له حذف السجدة الثانية على تكبيره او يجب عليه استقبال
بترجم مستأنف اختلف قول المصنف في هذه المسئلة فاضترار في لفظ الثاني وهو المعتمد وعلى الاول قولنا
وجزم به في النافع وهو ضعيف الثانيه اذا ادر كبر بعد رفع راسه من السجدة الاضيق كبر لا فتيا
وجلس معه فاذا سلم الامام قام فاتم صلاة ثم من غير استيناف لانه لم يزد ركعة ولا يحتاج الى نية الانداد
ويذكر فضيلة الجماعة في هذين الموضعين قال طاب ثراه جاز ان يصلي صلاة ذات الركعتين وفي
كيفية رواية لانيان شهرها رواية حلبى اقول في كيفية هذه الصلاة اذا كانت اما ن روايتان احد
وهي المذكورة في الكتاب رواية حلبى في بعض عن ابو عبد الله ع من فضله لصلوة بالركعة الاولى
وبالثانية ركعتان وعليهما جهور الاصحاب وهو المعتمد وضيق فبين ذلك في العكس وهو
مذهب التقى والعلامة في لفظ وجعل في هذه الاصطلاحات كلف في الثانية زيادة سجدة وسجدوا
على العكس صحيح ثم ان ذكر الاول كثر والفقوى بها اكثر قال طاب ثراه وسلح ايضا السلام
فيه نداء شجره يجوز اقول الموصوب من ههنا في كراهية المصنف والعلامة والاستحباب

وبالعدم

في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٨٥
في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٨٥
في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٨٥

ابو علي قال طاب ثراه والليل اربعة الاف نساع تعويلا على المشهور او قدام البصر من الارض تعويلا
على الوضع اقول الليل تقديرا في مشهور وهو اربعة الاف ذراع بالليل كل ذراع ست قبضا
كل قبضة اربع اصابع ووهي وسوق من البصر في الارض المستوية تحقيقا لمسوق الاصابع
قال طاب ثراه ويقصر لو كان الصيد الحامية ولو كان للتجارة قبل يقصر صومه ويصح صلاته اقول
ما كان للصيد للهوا والنظر لا يقصر فيه اصباغا وما كان للحاجة وقوت عياله يقصر فيه قطعاً
وما كان للتجارة بل يقصر في تحليه او في الصوم خاصة ما كان للمقيد والفقير والقاصر وابن حرم
والسح في يومه واكره وهو المعتمد وبالاول قال المنة والعلامة وسوطان الحسن والرواد السيد
يزيد ان كثير السفر اذا اقام في بلد عشر ايام مطلقاً او في غيره مع النية او لثنتين متزديداً اذا خرج بعد ذلك
يكون مقصر وتصل المنة اختصار هذه الحكم بالكارى والملاح والايه دون باقي الاصناف ولم يفرقوا بينه
ولم يفرقوا بينه وبين الكاري وغيره وهو المعتمد قال طاب ثراه ولو اقام خمسة قبل يقصر صلاته منها راووم
ليله وجوب شهر رمضان على من اية اقول المشهور هو المعتمد انه لا بد من العشرة ولا يكفي خمسة وذهب
ابو علي الى الاكتفاء بها وكذا المسافر مطلقاً عنده يتم اذا نوى اقامة خمسة في غير بلده ولا سح في يومه ما كان
وهو القصر بالنيار والتمام بالليل وتبعه القاضي وابي حمزة وبالاول قال ابن اكره والمنة والعلامة
اجتمع السح بما رواه عبد الله بن عثمان عن ابي عبد الله قال الكاري ان لم يستغفر من له الا خمسة ايام او قل
قصر في سفره بالثلاثة ايام بالليل وعليه صوم شهر رمضان وان كان له مقام في البلد الذي يذهب اليه عشر
ايام واكثر قصر في سفره وافطر وصافروا وتحقيقات ذكرناها في الكتاب الكبير قال طاب ثراه وكذا في القو
من السفر على الاثر اقول اضلقت الناس في الوقت الذي يباح فيه السفر للمسافر على اقول الاول المشهور
اعتبار رضا الاذن والحد ان معا وعليه السح وتليذه والسيد والمنة والعلامة وهو المعتمد الثالث
رضا الاذن المتوسط دون الحد ان قال الصدوق في الغنية الثالث ابتداء التقير من المنزل قاله
الفقير وهو رواية السفر عنده فيقصر حتى يذله وتبعه ابو علي في النهاية ولم يذكر الابتداء والمرفض
وافق المشهور في الابتداء ووافق الفقهاء وابي علي قال طاب ثراه وقيل من قصد اربع فراسخ

ولم يرد الرجوع ليوم تحضر في القصر والتمام اقول وجوب التمام في محله من
 السيد وابن ادريس والمحقق والقلاية وهو المعتبر والتخريف فيهما مذاهب
 الصدوقين والمعتد وتلك في التمام في الصوم والتخريف في التعلق مذاهب
 الشيخ قال طاب ثراه ولو دخل وقت الصلاة فصار الوقت باق في صوم الاظهر
 اقول ذهب المحقق والصدوق في المنع والقلاية وجه المحققين الى وجوب
 التمام اعتبارا بحال الوجوب وهو المعتد وذهب المعتد وابن ادريس الى وجوب
 التقدير مطلقا واختاره الله والفقهاء في رسالة وذهب الشيخ في يوم وضع
 من طوبى تبعه القاضي الى التمام مع السعة والتقصير مع الضيق وخير الشيخ
 في وقت بين التمام والتقصير مطلقا قال طاب ثراه وجمع المأثورين في شهر
 والعصر والعقرب والقضاء اقول يشارك فيها ويعارض مذهب الامام في كونه
 هو عوار الجمع بين الصلوتين الطهرين والعقاربين في وقت
 واحد منها لا يختلفون فيه للحاصو والمأثور في الصلاة محصورا بالامر
 بها حتى يصح الجمع المأثور من الطهرين ولا الحاضر عند الجمع
 بينهما مما القائل في هذه المحصورات الحجاز الى الجمع يطبق على
 معينين الاول انما في الصلاة من وجوب واحد الى انما في الصلاة
 معينين عن المختللا والله سبحانه فالجمع بعينه جائز في الصلاة بالاعتناء
 الاول فيقول الجمع ان كان جائزا في الحصر الا ان يصح علمنا بان ذلك
 لان الافضل التعريف في حال الصلاة لا يندب التعريف بل الجمع
 وقت العبادات ووقت القنادة واسما له نحو الوضوء في حصر
 رحله في ارباب احد الصلوات بالتعريف او عوار يعطى احد
 فالجمع مسموعا في قديمة بعض الاقوال على المأثور فيهما في هذا الحكم

الى ايها الناس
 في الاوراق تذكر
 احوال مسودها

واعتبر منه في ٢٤
 شهر ربيع الاول
 ١٢٧٤

ومما ذكره الشارع عليه وقت ما زاد على الركعتين في الرابعة ولا شتم الحرج على المسافر
 تفرغ الزمته والسلامة عن التقريب بالعبادة وأما الثاني فلأن النية الاتيان بألفه الحق
 والتواضع على الوضع الشرعي والحق لا يبدل لتغير الاحكام الشرعية عن وضعها الموصوف
 مشرعاً وهو غير جائز في السفر الا فضل لمجمع بين الصلاتين من غير ايقاع نافله بينهما حيث
 كان السفر مظنة الاشتغال عن العبادة وحمل التوسل والاضطراب والتعب فاذا
 اذا الصلاتين وكان هناك نافله راتبة وقتها يات وسع للتفعل اتي بها اذا لم يوصل
 العشائين في اول وقت وفتح من العشاء مع بقائه ثمرة المغرب فله فعل نافله المغرب اذا
 لبقائه وقتها وتغير الوضع الشرعي هناك بل كان السفر فائدة قوله ويجوز المأفوف
 الظهر والعصر والمغرب والعشاء فاعرفه كتاب الزكاة قال
طاب ثراه وفي وجوب الزكاة في غلاة الطفل روايتان اصولها الوجوب اقل بالوجوب
 قال الشيخان والشافعي وأبي حنيفة والقاضي وبعدة قال الحسن والعقبة وسائر اركان ادرج
 المصنف والعلامة وهو المعتمد قال طاب ثراه وقيل يجب في مواضعهم وليس بمعتمد اقول بالوجوب
 الشيخان والشافعي والقاضي وبعدة قال السيد والعقبة واستحبهم العلامة ونفي المصنف استحبها
 في المواضع دون العلات لان الحق للمصنفين رواية محمد بن مسلم وهي مقصورة على الغلات فلم
 يذكر فيها المواضع ولا شيء غيرها من الروايات والاصل براءة الذمة فهذا جعل التسوية بينها
 في حكم غير معتمد قال طاب ثراه ولا يجب في مال المجنون صامتاً او غير وقيل حكمه حكم الطفل والاول
 اصح اقول قال الشيخان والقاضي والشافعي والمحقق حكم المجنون حكم الطفل فيما تقدم ولم يذكر بن حنيفة
 المجنون واستضعف المصنف فضل المجنون في قسم الاطفال لخلو النصوص عن المجنون والاول
 براءة الذمة من اشتغالها بواجبها مندوب قال طاب ثراه ولا في الدين الا ان يكون صاحبها
 هو الذي يؤاخره اقل الوجوب اذا كان تأخره من جهة ما له بان يكون على ما ذكره الشيخان
 وعدمه مذهب بن ادرج والمصنف والعلامة قال طاب ثراه وفي مال النجاسة قولان اقول جميعاً

الاصحاب على كتحباب مال التجارة لا صالحة لزيادة الزمة وقال الغنيمة ان بوجوبها قال طاب ثراه
 فاذا بلغت ثلثمائة وواحدة واثنيان اشترها ان فيها اربع شياء حتى تبلغ اربع مائة فضا
 في كل مائة شاة اقول اذا بلغت الغنم مائتان واحدة وهو النصاب الثالث كان فيها
 ثلث شياء اجماعا اذا بلغت ثلثمائة وواحدة وهو النصاب الرابع فهل يتعين للمؤمن
 وجوب فيها اربع شياء او يجب ثلاث شياء خاصة ويكون قد سقط الاعتبار حينئذ ولو
 من كل مائة شاة بالغ ما بلغ فيه مذهبان فلا اول مذهب السج واولى على والقاض والتقى والمفيد في
 المقنعة والمصنف العلامة واما سقط الاعتبار عند بلوغها اربع مائة فالنصب عند علم
 والامام مذهب الغنيمة واليد وحسن وابن عمره وسار وابن ادريس ومنا فوايد في
 من اراد ما وقف عليها من المذهب قال طاب ثراه وفي قدر النصاب الاول من الزمات وان
 اشترها عشرون دينار فقيل عشر قراريط اقول هذا هو المشهور وقال الغنيمة لاشي في
 يبلغ اربعين مثقالا فغنيمة مثقال قال طاب ثراه وتعلق الزكاة عند تسمية حنطة او شعير
 او تمر او زبيب وقيل اذا اصغر ثمرة الخبز او اصغر او انعقد الحصرم اقول الذي عليه الاصحاب
 تعلق الوصوب بالغللات عند وصلها وهو عند الاصغر او الا اصغر ثمرة او
 انعقاد الحب في الحصرم والذرع وقال المصنف عند تسمية حنطة او شعير او انعقد الزرع على
 ان وقت الاخراج عند اخذ في الثمر ويجب عند الضعيف من المذهب والتقى في الغلة وتيرت
 على خلاف مسابيل ذكرناها في المذهب قال طاب ثراه لا يجوز الاخذ في الثمار المتحققة
 وشبهه وقيل ان غزها جاز اخيره شهر او شهرين وشبهه لا يجوز الا اخيره شهر وبالقدر فلا
 يتقدر بغير ذواله اقول جواز الاخير مع العزل شهرين وشبهه لا يجوز الا اخيره شهر والياقوني على المنع
 الا مع العلة فلا يتقدر بوقت بل يكون محققا على ذواله قال طاب ثراه ولا يجوز تقديرها
 قبل الوجوب على شهرين او اثنين اقول المشهور عند اصحابنا عدم الجواز وهو مذهب الثمينة
 والتقى واولى على وقال الحسن يجوز التعجيل وبه قال سار واصح الاولون بصحجة نزار قال قلت لابي

بصيغة
 صغيراً أن كل الرجل له إذا مضى ثلث السنة قال لا يصلي الا قبل الزوال واجتبه الا من
 معاوية بن عمار عن ابي عبد الله علم قال قلت الرجل يحل عليه ركعة من شهر رمضان فينصرها الى المحرم
 قال لا بأس قلت فانه لا يحل عليه الا في المحرم فيجعلها في شهر رمضان قال لا بأس بالركن الثاني
 في التحقيق قال طاب ثراه الفقهاء والمكثرون وقد اختلف في ايها الصالح الاول ثم مهمة
 تحقيقه والضابط من لا يمكن موته السنة له ولعياله اقول الفقير والمكثرون شملهم الشيخ واحد
 وهو قاضي الملوك عن قوته السنة له ولعياله واجبي النفقة وما يحتاج اليه ولو في بقاء عزوفه
 كعبد الخدمة وفريه كواب ويمتاز احداهما عن الآخر بأنه لا يمكن ما يقع موقعان جارية
 الاصل والاول هو الفقير لا فقير الاول هو الفقير وهو مذهب الشيخ في الرجل وكذا في الفروع والعاشي
 وبينهم وابن اكرس وقيل الثاني وهو مذهب الشيخ في ثرية والمفيد وتلميذه وهو مذهب علي بن ابي
 العلامة في ثلث قال المهمة ولا ثمرة مهمة في تحقيقه اي في باب الزكاة لاندر اصحابها تحت الامر الكلي
 الذي هو غلط التحقيق وهو عدم موته السنة وتظهر فائدة الخلاف في النذر والوصية والكفارة
 واذا فرغ لفظ الفقير دخل فيه المكثرون والعكس وان جماعهم خلاف قال ابن اكرس والعلامة وكل
 هذا لا فائدة في الكفارة لا يفراد لفظ المكثرون فيها فيتحققها الفقير على ظا التفسيرين قال
 طاب ثراه ولو جرح الامر ان قيل يمنع وقيل لا وهو الاسباب اقول المنع مذهب الشيخ والاكثرون على
 بحوان قال طاب ثراه وفي سبيل الله وهو كل قربة او مصلحة كالجهاد والحج وبناء القنابر وقيل يختص
 بجهاد اقول الاول مذهب الشيخ في الكتابين وفيه قال ابن اكرس والمصنف والعلامة والمحقق
 والثاني قال المفيد وتلميذه وابي في ثرية قال طاب ثراه وفي صرفها الى المستضعف مع علم العارف
 تردد اشبهه المنع وكذا في العظم اقول فتوى الاصحاب على المنع في زكاة المال والمفطر وروى
 يعقوب بن شعيب عن العبد الصالح ع قال اذا لم تجد دفعها الى من لا يوجب وفي هذا يقاسم
 ندورها ان ابن عثمان ولا نعلمها قايلاً ومنشأ التردد النظر في ذلك عليه وعموم قوله ع على كل
 كيد من اجروى الفضيل عن ابي عبد الله ع قال كان جلي يبطي فطره الضعيف ومن لا يتولى وقال

في لاهلها الا ان لا يجد في قان لم يجد في قان لا ينصب والمعهذ المنع ويورد رواية الشيخ ابن
صعل الشورى عن الرضا قال سألته عن الزكوة هل توضع فيمى لم يعرف قال لا ولا زكوة الفطرة
قال طاب ثراه والعدالة وقد اعتبرها قوم وهو احوط واقتصر الآخرون على ما بينه الكيا بقول
لم يذكر الصدوق في الشرايط العدالة وكذا سارا واختاره المصنف والعلامة ولم يعتبرها قال الشيخ
والفاضل والفقير ابن عمر وابن ادریس في الغزاة ونقل المصنف في المعتبر لا يقتصر على ما بينه الكيا
وهو ظاهر في علي قال طاب ثراه وتوقف بعضهم عن كفايته جاز ان يقبل الزكوة ولو تغيرها شئ
وقيل لا يتجاوز قدر الضرورة اقول اذا قصر كفايته الهاشمي من الخلف عن قوت بوجه
وليلة جاز ان يقبل الزكوة وهل يتجاوز قدر الضرورة قيل نعم لانه دخل في
قسم المستحقين ولا يستقدر الاعطاء طرف مستحق الزكوة بقدر وقيل لا لانه محل
له منها ما لا يدفع الضرر فلا يستحق ما زاد وهو الاحوط قال طاب ثراه لو
مات العبد المحتاج بال الزكوة ولا وارث له ورثه ارطاب الزكوة وفيه حرج
اقول الاول اختيار الصدوقين والشيخ وابن ادریس وهو ظاهر المفيد
وقيل يرثه الامام لانه وارث من لا وارث له قال طاب ثراه اقل ما يعطى
للفقير ما يجب في المصائب الاول وقيل ما يجب في الثا والاخر الا هو الاول
مذهب الخائف والفقيرين والجد في الانصاف واحكامه المصنف وسارا والظاهر
مذهب ابي علي والسيد الميرزا المعري ولم يقدره السيد في الجمل واحكامه ب
ادریس والعلامة في لف وهو المعتمد قال طاب ثراه اذا مضى الايام
الصدقة دعما لصاحبها استحبابا على الاظهر اقول هذا مذهب الشيخ في طو
حصاره المصنف العلامة وقال في كتاب الزكوة من الخلاف بالرجوع والمعتمد الاول
هذا بالنسبة للامام والساجي اما الفقير او الفقير فلا يجب على احد انما يرجع
احكاما قال طاب ثراه ويسقط حال الغيبة سهم الساجي والمولود وقيل يسقط

معهم بن السبيل وعلى ما قلناه لا يسقط قول اذا فسدت سبل الله نزع بانه الجهاد يسقط منهم حال
 الغيبة لاكثر اهل الظهور الامام على ما سقط منهم المساعي لانه الناصب له واذا فسدت سبل الله المصالح لم
 يسقط التحقق مع الغيبة قال طاب ثراه وهي من جميع الاصناف صماء هو تسعة ارطال بالبراقع ومن
 الذين اربعة ارطال وفسر قوم بالسبيل الاول هناك اقول الاول لانه تسعة في الكل ذهب اليه النقي
 والقاضي ابو علي وتليده واختاره العلامة في قوله وهو المعتمد الثاني انه تسعة في غير النبي ومنه
 سنة عمر ائمة وهي اربعة مدنية ذهب اليه السج في طو اوين صخرة وابن ادرسي الثالث قال في
 انه اربعة ارطال واطلق قال طاب ثراه وهي قبل صلوة العبد فطره وبعد ما صدقته وقبل يجب
 القضاء وهو اصول اقول المشهور ان وقت الاخراج من غروب الشمس ليلية القطر الى زوال الشمس
 من يوم العبد فان زالت الشمس ولم يكن اخرجها فان كان قد خرجها اخرجها بنية الاداء وان
 لم يكن غزها قال القتيبي ان سقط وقال المعتمد والنقي والقاضي وقال ابن ادرسي يجب ادائها
 وقال السج في الاقتصاد يجب اخرجها بنية القضاء وفيه قال في صخرة وابو علي واختاره العلامة
 في كتيبه وهو المعتمد كتاب المختصر قال طاب ثراه ولا يجب في الكفنة حتى يبلغ
عشر في دينار وكذا يعتبر في المعدل على رواية البرزطي اقول اعتبار النصاب في المعدل من ذهب
 الشيخ في ثوبه قال في صخرة والمصنف والعلامة وهو المعتمد وعدم اغنياء مذهبه في ذلك وقيل
 واختاره ابن ادرسي فوجب فيه وان قل واعتبر المقر فيه مقدار دينار وهو ظاهر الصمد وقيل
 رواه في كتابه وفي المقنع قال طاب ثراه ويقسم سنة اقسام على الاثر اقول هذا هو المشهور عند علماء
 وفي صحبته ربع يقسم خمسة اقسام ولا يعلم في ما قال طاب ثراه وفي الاستحقاق ومن ينسب اليه
 بالام قولان اشبه انه لا يستحق اقول استحقاقه مذهب السيد ومنعه من مذهب السج في ثوبه وطو اوين
 صخرة وابن ادرسي والمصنف والعلامة وهو المعتمد قال طاب ثراه وهل يجوز ان يخص به طائفة
 جهة الواحد فيه تردد اصوله بسط عليهم ولو متغاونا اقول وجوبه بسط على الاصناف ومنه ذهب النقي
 ونوطان السج وبالاختصاص يقال في ابن ادرسي واختاره المصنف والعلامة وهو المعتمد قال طاب ثراه و

اعتبار الايمان تردد واعتباره احوط قول المعتز اعتبار الايمان في مستحق الحسن لله عز وجل
غير المومن وهو فتوى الاصحاب ويجوز ضعفها لعدم الاستحقاق بالقرابة والنسب والمسلمون
يؤثرون وان اختلفوا في الآراء قال طاب ثراه وفي اختصاصه للمعادن تردد انهم ان الناس
فيها بشرعا قول من اصحابنا من اطلق القول بكون المعادن للامام عكا المعيد قليله والحق في
السمع في احوالهم والعلامة في لغتهم من الانفال عندهم وضمهم في ادريس بما يكون في ملكه من
الحبال وقال السمع في طاب بشرى ان الظاهر بين المسلمين واختاره العلامة في عدة قوله في التذكرة
لعدة اصباح الناس اليها فلو كانت من خصايصه لافتقر المنصرف فيها الي اذنه وذكر من
وضيق وهو المعتز قال طاب ثراه وقيل اذا عزا قوم نعيم لاذنه فغيبهم ثم له والرواية مقطوعة
اقول الرواية انما رواه العباس بن رزاق عن رجل سمع عن ابي عبد الله قال اذا عزا
قوم نعيم لاذن الامام فغيبوا كانت العقوبة كلها للامام عليه السلام وان عزا بايمه كاف للامام عليه
السلام المحض وعليها عمل الاصحاب وبه يندفعها بسبب قطعها وتبويتها امر مسلم اظهر في
الاصطلاح والمقطوع ما لا يستدل به معصوم والمرسل باجهل بعض روايته وقد بينا ذلك في مقدم
المذهب قال طاب ثراه وفي حال الغيبة لا يأس بالمتأخر والحق السمع المتأخر والمكان اقول
ذهب السمع الي عدم اياضة الثلثة المذكورة وذهب المعيد الي اياضة المتأخر خاصة وقال السمع باياضة
الثلثة وتبعه ابو علي والمصنف والعلامة وهو المعتز قال طاب ثراه وفي مستحقه اقول ذهب
سلار الي اياضة حال الغيبة فقلبت عنه المصنف والعلامة والمعيد كان صرفه الي فقراء الشيعة واما
محنة واوجب حفظه بالوصية التي قال في ادريس وفيه من الدفن والوصية السمع في المسائل الحائرة
واختاره المصنف والعلامة وفي الحقيقة صرفة الي بقية الاصناف على وجه التمهيد وهو المعتز وقد
الحق في المسألة في كتابنا الكبير فليطلب من هناك كتاب الصوم قال طاب
ثراه وفي التذكرة المعين تردد اقول المعتز اعتبار التعيين في التذكرة المعين كذا في السمع والعلامة ومعني
التعيين ان تعين التذكرة في نيته ولا يقع الاطلاق كذهب السيد وابن ادريس قال طاب ثراه وفيه

هلاله

للمتقدمين ما يتيان أصحها مساوات الواجب بقوله فما سوات الواجب في امتدادها
للمستقدمين إلى الزوال ثم يقولون بغيره وقتها هو هذا حين حسن والعلامة في الحق وذهب السيد إلى
امتدادها إلى الغروب وبه قال في صحة ما هو على ما بين أديب واختاره المصنف في المعبر وهو المعتمد قال طاب
ثراه وعمل بحجج تقديم ليلة شهر رمضان على الهلاك ويجوز فيه ليلة واحدة أقول هنا مسئلتان الأولى هل يجوز
تقديم ليلة شهر رمضان على الهلاك للناس قال الشيخ في ظاهره وكذا لو عرف من النوم أو غفلة أو كان ذلك فلا بد
من تحديد ما منع به أديب واختاره العلامة الثانية هل يخرج ليلة واحدة لصباح الشهر
قال العلامة والقول سائر ومنع المصنف والعلامة وهو المعتمد تنبيهه ضد التقديم على القول ليلة ثلثة أيام فما
وون قال طاب ثراه ولو صام ليلة الواجب بحج وكذا لو ردت ليلة والمصنف قول أم أقول معنى تردد الليلة
ينبغي صوم فرضاً أو فعلاً على العلامة عن الشيخ أنه يخرج به ومنعه المصنف والعلامة لا شرط بحج في الليلة
المعتمد قال طاب ثراه قبله أو دبر على الأشهر أقول واجب الشيخ في كتاب الفروع الكفاية بالوطء في الزيادة أن
يحصل الزوال على الفاعل والمفعول وبه قال السيد والمصنف والعلامة وفي رواية على من حكم عن طريقه عن أبي عبد الله
ع قال إذا أتى الرجل المرأة في الدبر صح ما ينفق صومها وليس عليها غسل وهو مكره لا عرف
بها قايلاً قال طاب ثراه والأشهر في الماء وقيل بكراهية أقول الكراهية مذهبه السيد نقله عنه العلامة والحجج
فقط مذهبه العلامة والمصنف نقله عن الشيخ وأجاب بعض العلماء بوجوب الكفارة مذهب الشيخ
قال القاضي والسيد في الانتصار قال طاب ثراه وفي السعوط وموضع العلكة تردد كراهية أقول
مسئلان الأولى السعوط وبالكفارة قال المفيد وليد وهو مذهبه العلامة أن وصل إلى الحلق
والقضاء خاصة مذهبه الشيخ في طوبى قال النقي والقاضي وبالكراهية قال في رتبة وبأباحتها
قال الصمد وفي المصنف وأبو علي لم يذكر كبح في المفطرات الثانية موضع العلكة وتجييم
قال الشيخ في رتبة وبالكراهية قال في طاب ثراه وفي الحقيقة قولان أشهرهما التيمم بالماء أقول
هنا مسئلتان الأولى بحقيقة المباحات والمعتمد وصوب القضاء وهو مذهبه الشيخ في المحل ووافقت
العلامة في كبحه وقال في رتبة بالتخييم خاصة وهو اختيار المصنف وأديب الثانية بحقيقة المباحات

وبالكراهية

وبالكرهية قال السج في الجمل وظواضته المصه وهو المعتمد وبالقضا قال العلامة ظاهر
الشي قال طاب ثراه وتجماع قبلا ودبرا على الاظهر اقول نعم الجب في هذه المسئلة قال طاب
ثراه وفي الذب على الله ورسوله وامية عاقلان اقول هنا مسئلتان الاولى للذب على الله ورسوله
وامية عليهم السلام والمعمدين الا في خاصة وسوم هذا السيد في الجمل واختاره ابن ادریس والمصنف
والفقهاء او صبا القضا واصناف الشيخان الكفارة وفيه قال الشيخ والقاضي والسيد في الانتصا
الثانية الا انما قد تقدم البحث فيه قال طاب ثراه وفي بعد البقاء على حياية الى الغر واثنا عشرها
الوجوب اقول المعتمد وجوب القضا والكفارة على من بعد البقاء على حياية الى بعد طلوع
وسوم قبل الشجرين والفقهاء وابي على وسار والشيخ وابن ادریس والمصنف والعلامة وقال الحسن
بوجوب القضا خاصة وقال الصدوق في المقنع بعدها وان طاب ثراه وقيل هي مرتبة قول
الشيخ في خصال الكفارة هنا من ذب الاكثر وبه قال الثلثة وسار والشيخ والقاضي وابن ادریس
والصدوق وابن النسيم من ذب الحسن قال طاب ثراه وقيل يجب بالاظهار بالمجم كقار الجمع
اقول القابل هو الصدوق وابن حمزة والشيخ في كتاب الاضمار والاكثر على الواحدة والاشياء
العلامة في كذا والتذكرة والاول هو المعتمد قال طاب ثراه ولوانته ثم نام قال الشيخان عليه
القضا والكفارة اقول نسب القول الى الشيخين لانفرادهما به وتمسك الشيخان برواية
قاصرة الدلالة على مطلوبه مع ضعفها واقتصر المصنف على القضا والا وهو المعتمد وهو مذهب
العلامة قال طاب ثراه وفي ايجاب القضا بالحقنة قولان استشهدا بالاقضا وكذا من نظر
الى امر الا فاصلي اقول هنا سائلان الاول في الحقنة وقد تقدم البحث فيها والثانية
الامر عقير النظر والملاعبة والملاسة او التسمع ونحوه يقع في ثلاث فتاويل
الاول الامنة عقير النظر المتكرر ولا شيء فيه عند المصنف والشيخ في وف
وابن ادریس ولم يفرق بين المحلة والمحرمة واوجب في المبسوط القضا بالنظر الى
المحلاة واوجب العلامة الكفارة مع قصد الاثر لا ولا معه القضا ولا

والاكثر من

فوق بين المحللة والمجمر وقد استقصينا البحث في هذه المسئلة في المذهب لا يوجد
 في كتاب من اراده وقف عليه الثاني بالمأعبة والمأمنة فان كان مع قصد
 كفر قطعا وان كان لامعه فكن الك على وقال ابو علي يجب
 القضاء خاصة الثالث اسمع ولا يفي فيه عند الشيخ في النهاية وط والحن
 وابن ادريس واختاره المصنف وفيه القضاء عند المفيد واختاره
 العلامة ان لم يقصد الاثر الروعه الكفارة وهذا فروع ذكرناها في كتابنا
 الكبير والطاب ثم تذكر الكفارة مع تغيير الايام وهل تتكرر
 بتكرار الوطي في اليوم الواحد قيل نعم ولا شبه انها لا تتكرر اولا
 ذهب السيد والشهيد الى انها لا تتكرر مطلقا وذهب الشيخ وابن
 حمزة والمصنف والعلامة في التذكرة الى علمه مطلقا وفصل ابو علي وكرها
 مع خذلان التكفير وتحقيق هذه المسئلة واستقصا فروعها من كونه في
 المذهب والطاب نراه ولا من المجنون وان سبقت منه النية على الاشبه
 اقول ذهب الشيخان الى ان حكم الاغاية كالنوم لا يروى معه التكليف
 فالمعني عليه ان كان في اول النهار وقد سبق منه النوم كان خيرا الصيام وان لم
 يكن سبق منه فان افاق قبل الزوال نوا وان لم يبق الى بعد الزوال ولم يكن
 سبقت منه النية فضا لتقصيره بالاهمال كالنايم وذهب المصنف الى ان
 حكم حكم المجنون في ارتفاع التكليف وعدم انصاف بالصيام مع سبق النية
 ولا يجب عليه الوفاء قبل الزوال او بعده تناول ولم يكن تناول وهو المعتمد قال
 طاب نراه ونصح من المسافر وفي النذر المعين المشروط سفر وحضر ابي قول
 مشهور اقول قد جرت عادة المصنف بالاسارة الى ما استضعف سنه
 من عمل الاصحاب بالمسحور وهذه المسئلة لا خلاف فيها بين اصحابنا

والمستند ما رواه البراهنج بن عبد الحميد عن أبي الحسن ع قال سألته عن الرجل يجعل له عليه صوم يوم
 مسمى قال الصوم ابتداء في السفر والحضر قال السبع يجعل هذا على من نذر يوما معيناً أو شرط صومه
 سفر أو حضر أمستل على هذا التأويل بن رواه علي بن مهزيار قال كتب بقدر مولى الحسن بن علي بن عديك
 نذر من أن يصوم يوم سميته فان تأمل اصومه ما الذي يلزم من الكفارة فكيف فقوله لا يتركه
 الا من علمه وليس عليه صومه في السفر ولا مرض الا ان يكون جعله قولاً مشهوراً قال طاب ثراه ولا
 يصح في وجوب غيره في كل عمل الاظهر اقول في هذه الاصحاب المنع من الواجب في السفر الا في صور اخرجهما
 الضروري في الرابع الاول ليلة ايام لدم المنفعة الثاني ثمانية عشر في كل البركة للمفيض من عرفات الثالث
 النذر المشروط الرابع من كان سفره اكثر من حضره وما خرج عن ذلك لا يجوز فيه الصوم
 المحصل من الاقوال من غير استثناء وبعض الاصحاب يشترط في ثلاث صور الاول اجازة السيد صوم
 المعين بالذراية وافق السفر الثاني المغيد قول بجواز اعداد رمضان من الواجبات الثالث اجازة
 الصدوقان صوم جزر الصيد وابن عمه صوم الكفارة التي يلزم فيها السادس اذا كان افطاره واجباً
 الاستيناف قال طاب ثراه وقيل يقبل الواض أصيباً للصوم خاصة اقول يقبل الواض في رمضان
 أصيباً للصوم دون غيره من الاهلة مذهب بلار وعدمه بل لا بد من العدلين وكيفية ان كيف كان
 مذهب السيد في علي والمنصف والعلامة وهو المعتمد فقبولهم من خارج او مع اهله ومع علمه لا بد
 القامة مذهب الصدوق في المنع وقبولهم بشرط اهله ومع علمه القامة هو السيد في خارج
 مذهب النقي والسجوط قال طاب ثراه وفي العمل به وبتقبل الزوال تردد اقول يريد ان الزوال هو الزوال
 الزوال هل يكون ليلة الماصية ويكون اليوم من التحديد اولاً بالاول قال السيد به روايتان اصدا
 حسين بن حماد بن عثمان والاخرى موثقة بحديثين زمرارة الثاني قال ابو علي عليه السلام في خلاف العلّة
 في اكثر الكتب وفي المختلف يكون ليلة الماصية ان كان للصوم المستقلة ان كان للعطوف واستشه فقوله
 قال طاب ثراه المرحي انتهى به المرض الى رمضان آخر سقط القضاء على الاظهر وتصرف عن الماضي لكل
 يوم مداقوله هل حسن والنقي وابن اديس الى وجوب القضاء دائماً ومجهول الاصحاب سقوطه فيقال

الغرض الى التلبية وهو المعتمد قال طاب ثراه وروى القضاء عن المسافر ولو مات في ذلك السفر
 والاولى مراعاة التمكن التي هي حقة الاستقرار اقول المراد بالاستقرار ان يصح ما يمكن فيه القضاء
 ويحصل فضل بعض هذا القدر من الزمان شرطه وجوب القضاء على الولي في عذر السفر ام لا الاول
 اختيار السمع في يوفى واختاره المصنف والعلامة والاكابر اثنان في التلبية لرعاية مضمون
 الحديث عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل يافى في رمضان فيموت قال يقضى عنه وان امرأة حاضت في
 رمضان فماتت لم يقض عنها والمرضى في رمضان لم يصح صلاته لا يقضى عنه في معناها رواية
 محمد بن مسلم عنه عا في امرأة مرضت في شهر رمضان او طهرت اسفرت فماتت قبل ان يخرج رمضان
 هل يقضى عنها قال اما الطهر والمرضى فلا واما السفر فرفع والمعتمد الاول قال طاب ثراه ويقضى
 عن المرأة ما تركته على تردد اقول مراده اذا ماتت المرأة هل يجب على وليها وهو وليها الذكر الاكبر
 القضاء عنها كما يجب عليه القضاء عن الاب فيه قولان الوجوب قاله ابو نية وقد والعلايتين
 في ترك وهو المعتمد وعدمه قاله ابن ابي اذكريس قال طاب ثراه ان كان الاكبر انشئ فلا قضاء وقيل
 من التركة عن كل يوم بهذا قول سقوط القضاء لا يبدل مذهب ابن اذكريس وجوب الغدنة لكل يوم
 من مذهب السلف والاصحاب ومن التركة للصوم كالحج مذهب النقي وسنا تحقيقا في شريفة وفروع الطهنة
 من ارادها وقف عليها من المذهب قال طاب ثراه من نسى عن اجابة حتى فرغ الشكر فالمرى
 قضاء الصلوة والصوم والا يشبه قضاء الصلوة صسبه اقول روى الحلبي في الصحيح قال سئل
 ابو عبد الله عن رجل اجنب في شهر رمضان فنسى ان يغتسل حتى يخرج شهر رمضان قال عليه السلام
 يقضى الصلاة والصيام وفي معناه طار وايتان ويضمونها قال السمع في وكيفية والصلوة
 وابوعلى واثنان العلامة وما لا يلبس في المعينة وهو المعتمد ومذهب ابن اذكريس الى قضاء
 الصلوة خاصة للاصل واثنان في المعنة في النافق قال طاب ثراه وقيل العاقل في الشهر ثم يصوم
 منها ولو دخل فيها العبد واياهم الشريفي لرعاية زراة والمشهور عموم المنع اقول الغايل في ذلك
 معتمد على رواية زرارة عن ابو جعفر عليه السلام عن رجل قتل خطاء في الشهر ثم قال يغتسل

عليه الدية وعليه عتق رقبة او صيام شهر من متتابعين من الشهر الحرام او اطعام قلت فيدخل فيها
العبد واما الشريفة قال يصوم فانه حقيق له وبني تامة فلا يخبرهم بها للاجماع مع قصور ما عني
افادة المطلب قال طاب ثراه ويشترط في قصر الصوم ثبوت النية وقيل بشرط عروج وجه قبل الزوال مثل
يقصر ولو خرج قبل الغروب اقول الاول مذاهب السبع في الثانية وحاصله ان المسافر ان خرج قبل العجز
قصر وطعا وان خرج بعده فان كان ثبوت قصره وقت خرج من الغار وان لم يكن بيت فان خرج قبل
الزوال ثم واصل وان خرج بعده انما وقضا واضارة القاص والثاني مذهب الصدوق في المنع والمعيد
وامر على واضارة المص والعلامة وهو المعتد والثالث مذهب الفقيه والسيد قال طاب ثراه وقيل لا يجب
عليهما مع العجز ويصدقان مع المسقة اقول اذا عجز الشيخ والشيخة عن الصيام افطر او صام فرضهما الا
طعام كطعام مملوك وهو من مذهب القديسين والصدوقين والشيخ في طوالة وتبعه القاض والمص والعلامة والمعيد
اسقطا الكفارة مع تحقق العجز واوجبها مع المسقة والضرر للشيخ قال السيد لار واني ادرى
وباقى مباحث الهيا مستوفاة في المذهب كتابا
ثراه والمكان وهو مسجد جامع وقيل يصح الا في احد المساجد الاربعة مكة والمدنية وجامع الكوفة والبصرة
اقول لا يقتصر على الاربعة مذهب الشيخ وعلم الهدى والصدوق في كتابه والقاض وابي حمزة والفقهاء سائر
واي اكره واضارة العلامة وهو الاصول واضاف في المنع اليها ومسجد الملايين والنع للمعيد والمسيح
واضارة المص واجاز مكسب في مطلق المساجد قال طاب ثراه ولا يجب بالشرع فاذا مضى بواي مكان فليس وجب
السائل قولان المروي انه يجب اقول لبعضهم الى وجوب المندون كلهم وهو مذهب السبع في طوالة
الصالح واوجب في يومين وهو مذهب السبع في كل وقت والعلامة ولم يوجب السيد في كل وقت
واجاز فسقطه في كل وقت واضارة المص والعلامة في كل وقت قال طاب ثراه وقيل لو اعتكف ثلثة
فهو بالخيار في الزايد فانه اعتكف يومين اخرين وجب الثالث اقول هذا قول الشيخ واعتماده على
ابو عبيدة كذا عن ابو جعفر قال من اعتكف ثلثة ايام فهو يوم الدار بالخيار ان رث اديوم
وان شاء ان يخرج خرج من المسجد فان اقام يومين بعد الثلاثة فلا يخرج حتى يستكمل ثلثة ويحتكم

اعتكاف

وجوبه للمسكن لان اليومين الاخرين يانضمهما الى السابق عليها اعتكاف واحد ففسخ السيا
 لليوجب البطلان سابق عليه فما زاد عن الثلثة بخلاف فسخ الثالث والا قرب العمل على الزوا
 فيجب التاسع وكل ثالث قال طاب ثراه ولو لم يشترط ومضى يومان وجب الاتمام على الرواية اقول
 اذا شرط الرجوع في ابتداء المندوب او في عقد النذر رجع مع العارض ففي المندوب لا
 قضاء سواء كان في الاولين او الثالث قضيت الشرط وفي المندوب اذا رجع مع العارض قضاء عند
 على مطلقا ويقضى في غير معين الزمان ولا يقضى مع تعيين في المعتبر والتذكرة وهو الامتنان وان رجع
 اقترابا في المندوب جازع الشرط على اختيار طامع عزمه وفي الثالث على اختيار ربيع وعقد قول
 السيد وفي ط لا يجوز الرجوع في الثالث الا مع العارض الذي لا يمكن معه الاعتكاف وكالمطهر وصبي
 ان كان هناك شرط فلا قضاء والا وجب فباية الشرط سقوط العضاء ولو كان رجوعه في الاول
 عارض لم يجز للقضاء اجماعا فقوله ولو لم يشترط ومضى يومان وجب الاتمام على الرواية فوجب مع
 اليومين على ترجيح الرواية خلاف للسيد حيث لا يوجب المضي فيه أصلا وقوله ولم يمض يومان جاز
 الرجوع مع عدم الشرط خلاف للسيد حيث يوجب بالشرع وسد المسلم من المطالب المهمة في
علم الفقه وهي ذات شعب وفيها تحقيقات وفروع ولجائات لطيفة تستقصيناها في المهند
 قال طاب ثراه وقيل يحرم عليه كلما حرم على المحرم ولم يثبت اقول القائل بذلك السمع في حمل وتبعه القاضي
 وابن عمر وقال في قوله وله ان ينكح وينظر في امور معينة شئت وصنعت وروى انه يحبب ما يحبب المحرم
 وكذا مخصوص بما قلناه لان لحم الصيد لا يحرم عليه وعقد النكاح وقال ابن اكرس يعلم النكاح وهو
 اختيار المتأخر والعلامة والنزاع لعظمي قال طاب ثراه ولو كان يجرى للجماع فما يوجب الكفارة في شهر
 رمضان فان وجب بالنذر المعين لزمه الكفارة وان لم يكن معينا او كان متبرعا فقد اطلق الشيخ
 لفرم الكفارة ولو ضا ذلك بالثالث كان البقي مذهبها اقول هذا اقوال مختلفة والخلفه والحصل وجوب
 الكفارة على المعتكف بالجماع مطلقا اى سوى كان واجبا او مندوبا والثالث الاولين والا فطار
 في الثالث او المعين وسومذهب السمع في رية واختاره المتأخر والعلامة وقال في طاب بوجوبه مطلقا قوله

فقد اطلق الشيخان لزوم في الكفارة اشارة الى اطلاق السح في طه والمغيد في المقنعة ومن افطر وهو
معتكف وجب عليه ما يجب على فاعل ذلك في شهر رمضان متعمداً لغرضه قوله لوضعا ذلك الثالث كان
اليقنن هيبما لان السح في المظاهرة قال بوجوب الثالث دون الاوليين واذا لم يكن اواصبين
ولا يلزم المص فيهما لا يجب الكفارة بافطارها كتاب الحج
طاب ثراه واستطاع ونفعه كبر ومريض او عذوف في وجوبه لا يستثنى قولان المروي انه يستثنى من
ذهب السح في اللذة الى وجوب الاستنابة فان رآه العذر بعد ذلك حج بنفسه وبه قال النقي والقاضي والي
عل وزهيرين اكرس الى عدم الوجوب واختاره المص والعلامة قال طاب ثراه وفي اشتراط الرجوع الى صنع
او بضاعة قولان اقول لا اشتراط مذهب الشيخين والنقي والقاضي وابن حزم وعلمه مذهب القديري
والسيد وابن اكرس والمص والعلامة وهو المعتمد قال طاب ثراه واذا استقر حج فاعلم قضى عنه من
اصل تركته ولو لم يختلف سوى الابرة قضى عنه من اقرب الاماكن وقيل من بلد مع السعة او من
السح في الكتابين الى الوجوب من اقرب الاماكن الى الميقات واختاره المص وقال في ثبوت من يله مع
السعة واختاره ابن اكرس والمعتمد الاول قال طاب ثراه اذا نذر غير حجة الاسلام لم يتداخل ولو نذر
حجاً مطلقاً قيل بخبري ان الحج بنيت النذر عن حجة الاسلام ولا يخرج حجة الاسلام عن النذر وقيل لا يخرج
اصحابها عن الاثرى وهو شبه اقول القول المحكي هو قول السح في ثبوت وعلم النازل مذهبهم في العمل وط
واختاره المص والعلامة وهو المعتمد قال طاب ثراه فان ركب بعضاً قضى ومضى ما ركب وقيل بعض
ما شيئاً لاضلاله بالصفة اقول لا ركبنا ذر المشي فان كان معيناً كفر خلف النذر ولا قضاء وان كان
مطلقاً وجب القضاء فان ركب البعض قال الشيخان والقاضي مسمى ما ركب ويركب ما مسمى ليحصل منها
حج مطلقاً ما شيئاً وقال الاكثر بوجوب القضاء ما شيئاً ووقع الاولى لا عتية بالنسبة الى النذر
لانها غير المنذورة واختاره المص والعلامة قال طاب ثراه ولو عجز قيل يركب محسوق بلان وقيل
يركب ولا يسوق وقيل ان كان مطلقاً اتقوا المكنة وان كان معيناً سنة سقط الجمع اقول الاول
هذا السح في ثبوت والمنازع استحباب السياق قول الاكثر وعليه عمل المغيد والمص والعلامة وهو المعتمد

والثالث قول ابن ادریس قال طاب ثراه وباتي النابب بالسفع المشتط وقيل يجوز ان يعيد الي
التمتع ولا يعيد عنه اقول ايجاز اسم العدول الي التمتع والي القرآن لمن استنجمه فداو غ القرآن
يلا التمتع لانه افضل ومنعه الباقون وهو مذهب الحنابلة والعلامة وهو المعتمد قال طاب ثراه وقيل
لو شرط عليه الحج على طريق غير هذا لم يجز فيها اقول اذا شرط عليه الحج على طريق غير هذا فلا يخلو اما ان
يتعلق بالطريق غير هذا ولا فها قسمان الاول ان لا يتعلق به عرض ولا كلام في صحة الحج وهل يعاد
عليه بالزيادة لو كان ما سلكه اسهل قال السمع لا وبالعدول قال العلامة في التذكرة وهو حسن التام
ان يتعلق به عرض فيصح وهل يعاد عليه بشئ قال السمع لا وقال المتأيد بل يرجع عليه بالتأني وت
العلامة يطيل المسعى ويرجع الى ابره المثل والمعتقد ما اخترناه في المذهب وبولون وم اقل الامر في
من ابره المثل والمسمى قال طاب ثراه فلو مات وعليه حجة الاسلام واخرى من ذوات ابره حجة
الاسلام من الاصل وما نذر من الثلث وفيه وجه اخر اقول يريد حجة النذر هل يخرج من الاصل
كالاسلام ولو ضاقت التركة عنها قسمت عليها فان قصر نصيب كل واحدة مما رغب فيه
اصغر صرف في حجة الاسلام او يكون النذور في الثلث مطلقا بالا ول قال ابن ادریس واذا كان
المص في بيع والعلامة في حق المحققين والشهيد وهو المعتمد وبالكما قال السمع في طائفة وهو مذهب
الصدوقين والجمهور لو طية صلوة وسر ووطا المص في النافع قال طاب ثراه ولو صد قبل الاجمال
استعيد من الابرة بنسبة المتخلف ولا يلزم اصابته لو ضمن الحج على الاشياء اقول يهيى الاصابة
قال الشيخان وبعدده قال المص والعلامة قال طاب ثراه وصد من بعد عنها بشائمية واربعة
من كل جانب وقيل اثني عشر فيلأضيا عدا من كل جانب اقول الاول مذهب الشيخين والصدوقين
واختاره المص والعلامة في كل والمتكدر وحزم به الشهيد وما صاهاه من تحديد بالاثنى عشر مذهب
السمع في الجهل وطوالا اقتصار واختاره الشيخين ادریس والعلامة في كل والاركان والروايات تشهد بالاول
قال طاب ثراه ووقعه في اثني عشر حج وهي حوال وذي القعدة وذي الحجة وقيل وعشرة من ذي الحجة وقيل
وسبعة من ذي الحجة اقول الاول مذهب السمع في طية والمعمل واختاره المص والعلامة وهو المعتمد والثاني

منه بحقه والسيد الثالث من باب الحج في محل والاقتصار والنزاع فيه لفظي لانه لا خلاف في وجوب
ايقاع الموقنين فيما صلحهما من الزمان اختيارا واضطرارا ووجوب ايقاع الاحرام في وقت يحل
افيه اذ ذكره ما زاد على ذلك من الطوائف والسيول والذبح فانه يجزى في بعيده منى بحجة عند الجمع فانه
لفظي قال طاب ثراه ولو عدل هؤلاء الى التمتع اختيارا فجاز قوله ان استعملها المنع اقول
جواز العدول من الافراد الى التمتع ابتداء ونسخا اقول في البيع والمنع من سب الصدوقين والقرنين
وابن ادريس والمصنف والعلامة وهو القول لانه لا خلاف في وجوب طاب ثراه وقيل انما يحل المنع وقيل لا يحل اصل
الابائبة اقول القارن والمنع اذا دخل ملكه جاز لها المستطوع بالطواف ولا يجوز لها تعميم طواف
النساء اختيارا اجماعا ولا يجوز تعميم طواف الحج وحجبه من غير ضرورة قال ابن ادريس لا واحدا
الباقون واذا طافوا لم يجب عليهم تحديد السببية عقيب صلاة الطواف قال السببية وابوعلى ثم
المصنف والعلامة واستحب السببية ليخرج من الخلاف وهو قول الخلاف وتبين رواية ثالثة بوجوب عمل المنع
دون القارن وهي رواية يونس بن يعقوب وهي مرسله قال طاب ثراه ولو لم يبعدها لم يطلعت
متعمرة وانما علمت روايته اقول هذا هو المشهور بين الاصحاب وابن ادريس في غير
التبشير بالنسبة قال طاب ثراه ولو لم يبعدها لم يطلعت حتى اكمل مناسكها لم يروى انه لا قضاء وفيه بالوضوء
مخرج اقول التحريم تعديه الحكم من مسطوق به الى مسكوت عنه اما اللون الحكي في مسكوت
عنه اولى من المسطوق به كلاله كلاله البنا وفيه على تحريم الضرر وامالتا وبجملته الحكم
كلاله تحريم بيع الرطب في غير النخل على تحريم العنب بالزبيب وسفي قوله وفيه
وجوب بالوضوء مخرج ابي مسنده الاحتجاج والاعتناء على عموم او خصوص
الي رضى صريح ومثل هذا اذا قبله الضرر وهو موقوف على روى علي بن
جعفر عن اخيه موسى عن ابي قال سالت عن رجل كان مستقيا خرج الى عرفات
وجعل ان يحرم نوع التزوية بالغ حتى رجع الى بلده ماله قال عليه السلام
اذا قصدت انما سأل لكها فقد تم حجه ومعناها روايته جميل عن نوح بن ابي

عنهم عليهم السلام في رجل نسي ان يحرم او جهل وقد حمل المناسك كلها فاطاق كس قال يحرمه بنبيته اذا
 كان يودى ذلك وقد تم جميع ان لم والمنع هو ان اذكر في قال الانم بايت بالعبادة على
 وجهها فيغير في العهده وليس بشئ لانا لا نسلم انم بايت بالعبادة على وجهها بل وقع عمل
 وجهها وعلى ما اقر به لانه مخاطب بما في نظره غايته انه ترك ركنا ولا يلزم منه بطلان الحج كما لو ترك الطواف
 فاسميا المقصد الثالث في افعال الحج قال طاب ثراه وفي وجوب رمي الجمار والحلق والتقصير
 تركه كشبهه الوجوب اقول هذا مسئلتان الاول الى الرمي هل هو واجب ام لا الاكثر على الاول صريح ادعى
 فيه اكرس عليه الاجماع وهو مذنب بالمصه والعلاظ وهو المعتمد والصح في حمل والقاض على الثاني وظاهر
 المفيد الثانيه الحلق والتقصير وبوجوبه قال الصح في تركه والصدوق في المنع والمغير في الحلق
 وباشتباهه قال الصح في النبيان قال طاب ثراه وقيل لجواز التغير على المبيقات لمذاق عود
 الماء فيه اقول القائل هو الشيخ واتباعه وبين اكرس ومسنده روايته هاشم بن سالم عن
 ابي عبد الله قال ارسلنا الى ابي عبد الله عا وحن جماعة ونحن بالمدينة انا نريد ان نودعك
 فارسل الينا اغتسلوا بالمدينة فاني اظن ان يكون عليكم الماء بدي الحليقة فاغتسلوا بالمدينة
 والبسوا ثيابكم ثم تعالوا فاذى او مشى وتوقف للمعه ولا وجه له لوجود ما يصار اليه في النقل
 قال طاب ثراه واما التعازن فله ان يعقد بها او بالاشعار والتقليد على الاظهر اقول منع السيد
 وابن اكرس من الانعقاد بغير التلبيه من الانواع الثلاثة واجاز الصح للقارئ العقد بالتقليد
 او بالاشعار وهو قول النقي وساروا على قال طاب ثراه وقيل بضيغ الى ذلك ان لم يجد والنوع
 والملا لك لا شريك لك لبك افعال المشهور ان التلبيات اربع وهو قول الصح في ثيه وظويه قال
 النقي والقاضي وبضمرة وبن اكرس واضمار المله والعلامه وفي الحقيقين والتشديد وهو
 المعتمد وكيفيتها ثلثة احوال الاول لبك اللهم لبك لبك لا شريك لك لبك وهو قول المصه
 والثاني لبك اللهم لبك لبك ان الحور والنعمه لك والملا لا شريك لك لبك وهو قول الصح في تركه
 والقاضي والتقي وابن حزمه اكرس الثالث قول للعلامه ولم عيارا ان احدهما لبك اللهم لبك

يجر

ليبيك لا شريك لك ليبيك ان نهد والنعمة لك والملك لا شريك لك وهو في صحيحته مفعول من عمار
 عن الصادق ع وبعضونها قال في لف والاصح ليبيك اللهم ليبيك ان نهد والنعمة والملك
 لك لا شريك لك ليبيك وهي المشهورة في كتيبه قال طاب ثراه ورواه ابن اليسر الحسيني ليلها روايات
 اشهرها المتع اقول المتع غثار السمح وابوعلى والحجازي غثار المغيلين اذكرين والعلامه قال
 طاب ثراه والمعتمد بالمعنى حتى يشاهد بيوت حكمه وبالمعنى اذا دخل الحرم ان كان ارم من
 خارجها واذ ان هذا للعبه ان ارم من لحم وقيل بالتحية وهو كتيبه اقول مراده ان المعتمد
 افراد ان كان اهل خارج الحرم كبر التلبية حتى يدخل الحرم وان كان من اهل الحرم وقد خرج
 بهما من خارج اذ ميقاها اذ لكل ولا يخرج من الحرم كبر التلبية حتى يشاهد المعتمد وهو
 من سبيلهم وفيه قال القديمان وقال الصدوق بالتحية قال طاب ثراه المتع اذ طاف وكفى
 ارم قبل التقصير ناسيا مضى في حجه ولا شيء عليه وفي رواية عليه لم اقول راوايه شام الى ما
 رواد الحنفية عمار قال قلت لابي ابراهيم عليه السلام الرجل يمتنع فيمنع ان يقصر حتى يصل الى الحرم فقال
 عليه السلام يريكم ويعضونهم قال لا سم والعقبة والنق وقال لان ادم عليه قال ابن اكرين واقتاره المتع
 والعلامه وهو المعتمد قال طاب ثراه ولو ارم عامدا بطلت متعته على رواية ابي بصير ع ابو عبد الله
 عليه السلام اقول مروى السمع في الصحيح عن ابي بصير ع الصادق ع قال المتع اذ طاف وكفى
 بلح قبل ان يقصر فليس عليه ان يقصر وليس له متعه وصلها السمع على المعتمد وقال ابن اكرين
 يبطل ارم الله الله عن وجهه والعلامه في لف قال السمع قال طاب ثراه والطيب وقيل لا يجزم الا
 اربعة السك والعيز والزعفران والورس واصل في وقت العود والكافور قال السمع في الطب
 مله اقول الاول انه اربعة الحكمية وهو قول في التهذيب الثاني سنة باضا في الكافور والعود
 اليها وهو قول في طرا والاقصا روي في الحسن والسيد المغيل وتلميذ والنق في اكرين وثالث
 المتع والعلامه وهو المعتمد قال طاب ثراه وليس الخيط للرجل وفي النساء فقلان اقول ذهب
 السمع في ثوبه اي المتع وهو ظاهر من حسن وذهب ابن اكرين الى الجواز وهو اختيار الاكثر وفيه قال المتع

اصل
 يوريق

والعلامة وادعى عليه الاجماع في التذكرة وهو المعتبر قال طالب ثراه وقيل يثيق عن القدم
 اقول العاقل هو الشيخ وبن حمزة وفي علي واختاره العلامة في لق ولم يوصيه بن ادرسي واختاره
 الحق واطلق في يوم يذكر الشك وكذا الحسن قال طالب ثراه وفي الاكحال بالسواد والنظر في
 ولهم الخاتم للذنية وليس له امرأة عالم تعتده من كحل في الحجة المأثورة وذلك بحسب وليس
 السلاح الامع الضرورة قولان اشبهها الكراهية اقول نعم ما يل الاولي الاكحال بالسواد ونحوه
 قال في ثرية وطوبه قال المفيد وتليذه واني ادرسي والعلامة في لق والاكثر وهو المعتبر بكرة
 قال في فتاوى اقتصاد الثانية النظر في المرأة والنجس قال في ثرية وطوبه يقول الحق والعلامة ونحوه
 وبالكراهية قال في فتاوى القاضى وبن حمزة والمعة الثالثة ليس الخاتم للذنية قال بن حمزة في ثرية
 ادرسي وبكرهته قال في كحل وعليه المعة الرابعة ليس للمرأة عالم تعتد من كحل في ثرية وطوبه
 الخامسة الحجة المأثورة ونحوها قال المفيد وتليذه والسيد واني ادرسي وا
 لقاضى والحق والعلامة في لق بالكلية قال في ثرية وبن حمزة والمعة السادسة
 ذلك الحديث لا عليه بعد الاما قال المص بكرة اهتبه وهو قول الشيخ في
 الحسن وله قول اخر بالحرث واختاره العلامة السابعة ليس السلاح احسن
 ضروره حرمة في طه وكذا الحق والقاضى وبن حمزة واني ادرسي واختاره
 العلامة في لق وكبره في غيره واختاره المص والمعتبر للحرث في الكل قال
 طالب ثراه ولعلم يدرك عرفات نهاراً وادركها ليلاً ولم يدرك المسترحناً
 حلفت الشمس فقد فاتته الحج وقت يصح حجه ولو ادركه قبل الزوال اقول
 ادرك الاختيارين مجزئاً بالاجماع وكذا اختيارى المسترحن وفي اختيارى عرف
 قوله بن حمزة اجزائه مخرج والاقر فله الاجزاء كذا الاضطراب ما علمت
 اختياره المفيد وهو ظاهر كتابي الاحكام وقيل بعدم الاجزاء فيه المقاييس محمد
 ابن سنان واضطرارى المسترحن وحده محكي عند الصدوق واني عليه وهو

ظالم السيد ولا أقوى فيه عدم الاجزى ما اضطر اليه عرقه وحله فلا يجزى اجماعا قال طاب
ثراه وقيل بفتح الصعود على قرح اقوال القائل بذلك السمع في ط وفتح الباقون ولما
يظهر المصنف يستدل من الرواية قال وقيل وهو يصل صغيرا بالسمع وعليه مسجد اليوم قال طاب
ثراه وقيل عند المسجد ام مسجد الخيف اقول لم يستثنى المتقدمون من الاصحاب سوى
المسكوق والمناضرون على المنع من ايراد المساجد قال طاب ثراه ولا يجزى الواصلة الا عن واسط
في الواجب والا كما يسبى في الذنب وقيل يجزى عند الضرورة عن سبعة وعن سبعين لاهل الخي
الواحد اقول القائل بذلك المفيد والقاضي والسبع في احد قوليه العلامة في لقي واكثر المتفق
وقال الغنيمة يجزى البقرة عن خمسة اذا كانوا اهل بيت واضارة سلا وقال في خلاف ولا يجزى
الواحد في الواصلة الا عن واحد واضارة بن اديس والمصنف والعلامة وهو المعتمد ويجزى في الحرب
والمراد به في الاضحية المندوبة الحج المندوب لانه ينقلب واجبا قال طاب ثراه وقيل ان يكون
لهذه المواضع مفسد اقول هذا قول بن اديس وقال اهل التاويل ان يكون من عظمه وحجمه
ينظر في سحبه وميث فيه ويرى ان ظل سحبه واضارته المصنف والعلامة لانه يقع في الفقراء
وهو حسن قال طاب ثراه وقيل يجب الاكل منه اقول هذا قول بن اديس ومستند الاية
وعليه العلامة وهو المعتمد نظام السبع والنقى الاستحباب وكذا المصنف قال طاب ثراه ولو فقد
المهدي ووجد منه استناب في شرأيه فذبحه طول ذى الحجة وقيل لا يتعل فرضه الى الصوم
بذاهو المعتمد وهو اضتيار السيد والصدوقين والقاضي وابن ابي عمير والعلامة ومذهب المصنف
وقال بن اديس لا يتعل فرضه الى الصوم وهو مذهب الحسن وضمرة ابو علي بن ابي حمزة بن ابي بصير
بمذاهب طاب ثراه ولو كان حصى ومرة او مليد على الاظهر اقول ذهب ابو علي والسبع والاهل قوليه
وجوز خلق على الملبس والمرو مرة واخر التقصير لغيرهما وذهب في القول الآخر الى ارضاء النقص
للجمع واضارته بن اديس والمصنف والعلامة وهو المعتمد قال طاب ثراه والقول بطل في فرضه على
اشهر الروايات اقول معنى القران في الطواف ان يقرن بين الطوافين بان لا يفصل بينهما بفيلولة

وهل هو محرم اذا كان في طواف الفريضة او مكروه بالا وقال الشيخ والمصنف في تأييده وانما كان لا يجب
اصح الاولون بما رواه علي بن ابي حمزة قال سالت ابا الحسن ع عن الرجل يطوف بقرن يمينه يسوعين وهل
ان يثبت رويته لكره اهل المدينة قال قلت لوالده مالي في ذلك خاصة جعلت فداك وللأثر
في الدين عليه عز وجل به فقال لا تقرب يسوعين كما طفت اسبوعا ففضل ركعتين محدثين عن
صيقوان بن ابي يحيى واحمد بن محمد بن ابي بصير قال سالت ابا الحسن ع ان الطواف بالاسبوعين
والثلاثة قال انما هو اسبوع وركعتاه وقال كان ابو يظوف
محمد بن ابراهيم فيقرن وانما كان
ذلك من حال التقية وفي صحيحة محمد بن ابي نصر قال سأل ابا الحسن ع عن الرجل يطوف بالاسبوع
فيقرن فقال لا الا اسبوع وركعتاه وانما قرن ابو الحسن لانه كان يطوف مع محمد بن ابراهيم في حال التقية
اصح بن ادریس بالاصل والصحيحة زائدة قال قال ابو عبد الله ع انما يكن ان يجمع الرجل بين اسبوعين
والطواف في الفريضة فاما في النافلة فلا يكره وعن عمر بن يزيد قال سمعت ابا عبد الله ع يقول انما يكره
الوان في الفريضة فاما في النافلة فلا والله ما به بأس وجواب محرم مكروه ايضا قال طاب ثراه الطواف
ركن من تركه عامدا ابطال حججه ولو كان تأسيما اتي به ولو بعد العود استثنى وفي رواية ان كان
على وجه جماله اعاد وعليه بدنه اقل الطواف ركن من تركه عامدا بطل حججه وفي صحيحة علي بن يقطين
ان كان تركه على وجه جماله اعاد حججه وعليه بدنه وفيه التي اشار اليها الصنف ويجرح ضعيفا عدم
وصوب الكفارة لانها لما تجب في مسك صحيح فترحل عليه النقص بفعل المكلف فيعاقب بالكفارة
ومن حصل وجوب الطهارة كان حجه باطلا من راسه فلا يجب فيه كفارة لاصالة البراءة ولعل سبب هذا
النظر اشار اليه مستلحقا ولا يجزم به لعدم سلاطة من القدر في طواف ثراه ولو سطر طواف الزيادة
حجة رجع الي اهلها وواقع عاد ولاق به وجمع التعذر يستتبع فيه وفي الكفارة تردد شبهتها انها لا تجز
الامع الذكر اقول من سبب السجود وصوب الكفارة وعدمه فذهب بن ادریس الا ان سبق الذكر وحققا
المع والعلامة والثاني قال طاب ثراه وفي جواز تقليم طواف النساء مع الضرورة روايتان
اشهرها جواز اقول مع بن ادریس تقليم الطوافين مع الضرورة واجازة الباقر فعلى قولنا

وينخذ

خلا عن العذر وقت الطواف قال لا بد بنفسه والاشهاد حيث قال طاب ثراه قيل يجوز
الطواف وعليه بر طاه والكراهية بمنزلة ما يكون المسترخى كما يقول القولان للسمع فالجزم في رية
والكراهية في التخييب والتخفيف ان العمرة المتمتع بها خارجة عن موضوع هذه خلاف
وموضوعه اما طواف الحج يكون فيه على الكراهية المذكورة او مطلق الطواف المندوب وقد
صقنا ذلك في الكتاب الكبير قال طاب ثراه قال طاب ثراه من ثلثان يطوف على اربع قيل يجب عليه
طوافان الي اخره اقول المعتدل بطلان التثنية لانه لا يعقل بصورة وهو مذهب كثير من اصحاب العلماء
واوجه عليه هو طوافان ليدليه وجليه وقيل لا يعقل اذا كان الثاني امرًا وقومًا على صورة التخييب
فانواه السمع في الضعيف عن الكوفي عن ابي عبد الله قال قال ابن ابي عمير المومنين على امره ^{وبه}
ان يطوف على اربع قال يطوف اسبوعًا ليرمها واسبوعًا ليجليه قال طاب ثراه لو طاف اتمام
سبعه فاصل وواقع اهله او قلع اطفاره ثم ذكر انه شى شوطًا اتم وفي الروايات تلبية
دم بقره اقول روي عبد الله بن مسكان في الموتى عن ابي عبد الله عليه السلام
فالسالت ابا عبد الله عن رجل طاف من الصفا والمروة منته اشواط وهو
يظن انه سبعة فيذكر بعد ما احل وواقع انما طاف ستة اشواط فعلى عبد
عليه السلام بقره يذبحها ويطوف شوطًا اخر وكذا لو قلع اطفاره وهو مذهب
المفيد واحد من الشيعي وسوى العلامة وفخر المحققين وهو المعتدل وقال في
الكفار من يه لادم عليه للاصل ولا من ادريس القولان والمراد سعي عمر
التمتع فالعمره المفردة يرجع فيها الى الاصول المقررة فيقتصر بهذه النص على
مورده وهو عمره التمتع لكون الختم منه على خلاف الاصل قال طاب ثراه
المبيت ان يكون بها حتى يجاوز نصف الليل وقتل لا يذبح مكة حتى يطالع الفجر
اقول هذا قول الشيخ والاكثر على الاول وهو المعتدل قال طاب ثراه
والتكبير يعني مستحب ومن لم يحب اقول الاول هو المشهور وبه قال ابن ابي

والمص والعلامة والسبح في ط وتقل عن بعض اصحابنا الوجوب وهو اختياره في المحل وبه قال
 القاضى وفي حجة قال طاب ثراه ووجه الاتباع اذا كان بين العريضة شهر وقيل عشرة ايام وقيل
 لا يكون في السنة الا مرة واحدة ولم يجز على الهدى بينهما حدا اقول الاول قول السبح فيه وبه قال
 التقي وفي حجة واختاره المص والعلامة في لفظ الكحول في خلافه وبه قال القاضى وابو علي والثالث
 قول حسن والرابع قول السيد وابن اكرين المقصد الثالث في اللواحق قال طاب ثراه
 وفي وجوب الهدى على المصد ودقولا ان كنههما الوجوب اقول اذا صد بجاح بالهدى وبعد تلبيت بالهدى
 بل يغتفر في تحلل منه الى الهدى قال ابن اكرين لا بوجوبه قال السبح وفي حجة والقاضى صلا والتقي
 واختاره المص والعلامة واوجب ابو علي عن من كان عليه او معه هدى دون غيره قال طاب ثراه وهل
 يسقط الهدى لو شرط صلح حيث حسب فيه قولان اظهرهما انه لا يسقط اقول لا يسقط من السيد
 وابن اكرين ما لم يكن ساقا واشعره او قلده واوجب السبح في وقت واشاره المص والعلامة والمحقق
 وفي اية الشرط هو ان التحلل للمعوض من غير رخص ولا اثر للشرط في المصد وسوى الثواب الاول
 الاحتجاج الى التفسير فيهما قال طاب ثراه وهل يجزى هدى السياق عن هدى التحلل قولان كنههما
 الذي يجزى اقول لا لثواب هدى السياق عن هدى الاصل من هدى السبح ولا والتقي والقاضى واختاره المص
 وعليه الاكثر وعلمه بل لا بد من هدى آخر من هدى الفقيهين والى على واحدة العلامة في عذر هدى السياق
 مع عدم وجوبه وبذر كونه مبرم ومعه لا بد من هدى آخر وهو المعتمد قال طاب ثراه ولو بان ان هدى نيم
 لا يبطل تحلله بل يسبك الوجه لا اقول يريد ان المحل اذا بعض هدى او ثمنه ليشتري عنه ويخرج فحل وقت
 المواعيد بالتفسير فظهر له بعد ذلك انه لا يجوز ان يبيعوا عنه اما لعدم الهدى والى السيدان والنقطة لم يبطل
 لانه مشروع ووجب عليه بعض هدى من في القابل وبسبب عليه المساك عن محرمات الاحرام من غير البعث
 لا وقت المواعيد قال السبح في ثراه ولا يتبع وتبعه القاضى وهو مذهب الجعل وقال ابن اكرين لا يجب اختيار
 المص والعلامة قال طاب ثراه والمعتمد يقضي عهدة عند زوال المنع وقيل في الشهر الداخل اقول الاول مذهب
 المص والسبح في التهديف والاكثر على الثاني والاو للمذهب قال طاب ثراه وقيل لا حصر القارن في القابل

قَالَ أَبُو عَلِيٍّ الْأَفْضَلُ أَقُولُ الْقَائِلُ هُوَ الشَّيْخُ وَتَبِعَهُ ابْنُ حَنْزَلَةَ وَابْنُ أَبِي إِدْرِيسٍ يَأْتِي بِمَا نَحْنُ
وَفَصْلُ الْمَصْدُوقِ قَالَ إِنْ كَانَ الْقَرِيبُ مُتَعَيِّنًا بِنَدْبٍ وَشَبَهَةٍ وَجِبَ أَنْ يَأْتِيَ بِمَثَلِهِ وَلَا
تُخَيَّرُ وَتَبِعَهُ الْعَلَمَةُ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ قَالَ طَابَ ثَرَاهُ وَرَوَى اسْتِحْبَابَ بَعْثِ هَدْيِهِ لِلْمَوْلَى
لَا شُعَارَ وَتَقْلِيدَهُ وَاجْتِنَابَ مَا يَجْتَنِبُهُ الْحَرَمُ وَقَتَ الْمَوَاعِدِ حَتَّى يَبْلُغَ مَحَلَّهُ وَالْيَسِيرُ
لَكِنْ يَكْفُرُ لَوْ أَتَى بِمَا يَكْفُرُ بِهِ الْحَرَمُ اسْتِحْبَابًا أَقُولُ الْحَكَمُ فِي الْكِتَابِ مَذْهَبُ الشَّيْخِ فِي بَيْتِهِ
وَعَلَيْهِ مَعْظَمُ الْأَصْحَابِ وَمَنْعُ ابْنِ إِدْرِيسٍ وَجَعْلُ الْأَخْبَارِ الْمُتَضَمِّنَةِ لَذَلِكَ رِوَايَاتُ
أَحَادٍ وَهُوَ مُخَابِرَةٌ لِكَثْرَتِهَا وَشَهْرُ بَقَايَيْنِ الْأَصْحَابِ وَكَثَرُهَا صَحَابًا وَقَدْ ذَكَرْنَا طَرَفًا
مِنْهَا فِي الْمَذْهَبِ قَالَ طَابَ ثَرَاهُ وَدَعَى فِي الْأَسْرَادِ إِلَى بَرْدِهِ كَيْسُ بْنُ صَفْوَهِ أَقُولُ الدَّوَانِيَّةُ شَارِدَةٌ
لِلْمَارِوَاهِ أَبُو حَبِيدَةَ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ رَجُلٌ قَتَلَ الصِّدِّيقَ الْحَكَمَ قَالَ عَلَيْهِ كَيْسُ بْنُ يَزِيدَ وَمِصْصُ بْنُ
أَفْطَى الْفَقِيرُ وَبَنِي حَمْزَةَ وَالْأَكْثَرُونَ عَلَى عِلْمِ الْعَدِيدَةِ لَصِيحَةٌ جَرِيرَةٌ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَ طَابَ خِيَارُ
الْحَرَمِ مِنَ السَّيْبِ وَالْحَيَاتِ وَيُغَيَّرُهَا فَلْيَقْبَلْهُ وَإِنْ لَمْ يَرِدْ ذَلِكَ فَلَا تَرُدَّهُ قَالَ طَابَ ثَرَاهُ وَكَذَلِكَ جَرِيرُ
الْوَصْلِ عَلَى الْأَشْهُارِ أَقُولُ الْمَشْهُورُ تَسَاوَى بِقَرْنِ الْوَحْشِ وَصَحَابَانِ فِي الْحَيَاتِ الْبَقَرَةِ وَهُوَ مَذْهَبُ
السَّيْحِ وَالنَّقِيقِ وَالْعَاضِرِ فَإِنْ أَكْدَسَ وَقَالَ الصِّدِّيقُ فِيمَ بَدَنُ وَصِيهِ ابْنِ أَبِي عَمْرٍاءَ وَقَالَ
حَمْزَةُ فِيمَ بَقَرَةٌ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ بَدَلٌ وَالسَّيْدُ سَلَامٌ يَذْكُرُ كَحَارَ قَالَ طَابَ ثَرَاهُ وَالْأَبْدَالُ فِي الْأَشْهُارِ
الثَّلَاثَةُ عَلَى التَّخْيِيقِ وَقِيلَ عَلَى التَّرْتِيبِ وَهُوَ أَهْلُ أَقُولُ التَّخْيِيقُ بِبَنِي إِدْرِيسٍ وَنَقْلُهُ عَنِ السَّيْحِ فِي
بَحْلِ وَقْتٍ وَهُوَ أَهْلُ قَوْلِي لِلْعَلَمَةِ وَالتَّرْتِيبُ بِمَذْهَبِ فَرِيَّةَ وَبِهِ قَالَ الصِّدِّيقُ وَحَسَنُ السَّيْدِ
وَالْمَصْدُوقُ قَالَ طَابَ ثَرَاهُ وَفِي الثَّعْلَبِ وَالْأَرْنَبِ شَاةٌ وَقِيلَ الْبَدَلُ فِيمَا كَالْمَضْيِ أَقُولُ ذَهَبُ الثَّلَاثَةِ
إِلَى مَسَاوَاهِ الثَّعْلَبِ وَالْأَرْنَبِ وَالْمَضْيِ وَابْنُ عَلِيٍّ لَمْ يَتَّخِضْ لِبَدَلِ الثَّلَاثَةِ قَالَ طَابَ ثَرَاهُ وَلِحَامٌ
وَهُوَ كُلُّ طَائِرٍ يَهْدُرُ وَيُغَيَّبُ الْمَاءُ وَقِيلَ لَمْ يَطُوقِ أَقُولُ لَمْ يَطُوقِ الْكَلْبُ يَمِينُ لِحَامٍ كُلُّ مَطُوقٍ وَهُوَ الَّذِي
ذَكَرَهُ السَّيْحُ فَرَطُ قَالَ مَسْأَلَةُ الصَّحَابِ لِحَامٌ عِنْدَ الْعَرَبِ ذَاتُ الْأَطْوَاقِ مِنْ خَوْفِ الْغَوَاضِ وَالْفَارِ كِ
وَالْعَطَا وَالْوَرْدَانِ وَشَبَاهُ ذَلِكَ يَقَعُ عَلَى الذِّكْرِ وَالْأَنْثَى وَعِنْدَ الْعَامَةِ انْفِاسُ الدَّوَابِّ وَفَقَطُ

وسواء فرق باليغ البيوت فعلى هذا التقى لا يدخل الورشان بل يكون مختصا بالجمام الذي يهد
 ويعب الماء والهدر تواصل الصوت وعب الماء يشربه دفعة من غير ان يقطع كالدرجاء بل
 يصنع منقاره ويكرع كما يكرع الشاة قال طاب ثراه وكذا في الدراج وشبهها وفي رواية دم الحول
 يريد في كل من الحجل والدراج والعظاء حمل قد قطع ورعى الشجر والرواية التي اشار اليها المصنف
 هي ما رواه سلمة بن خالد قال في كتاب علي بن عكر من اصاب فظاة او حجلة او دراجة وبطير من فعلية
 دم والاول اكثر وهو المعتمد قال طاب ثراه وكذا قيل في قتل العضاة اقول امره في قتل العضاة
كفمن طعام قال الصدوق وبقي السهم في التقديس وقال ابو علي كيف طعام او ثمره قال طاب ثراه
 لو حصل له فداه كامل وكذا لو لم يعلم فيه ان فيه الدم لم لا اقول ان القابل بذلك السهم وعليه الاصح
 ولم يحجم به المصنف لاصاله عدم التاثير وبيان الذمة والاول هو المعتمد قال طاب ثراه وقيل في كل
 الغزال نصف قيمته وفي بيه كمال القيمة وكذا في رجليه وفي رتيه نصف القيمة وفي كل واحد ربع
 المستند ضعف اقول الاول مذهب الشيخ واختار العلامة في عكس واستضعف المصنف ومنشأه من
 مسئلة الرواية واختاره الارش والعلامة في لغة اختار كمال القيمة في المعينين معا وفي اصدى الارش
 وفي القرنين او اصدى الارش واصدى الفقيه في القرنين الصدقة بمسألة قال المفيد فيها وفي
 العينين قال طاب ثراه ولو ضرب طير على الارض لزمه ثلث قيم وقال السمع دم وقيمتان اقول
السهم في طي وصوب دم وقيمتين فالدم جزء الطير وقيمة اللحم واخرى لاستصغاره وهو المعتمد
 وعلمنا الاكثر وجزم به المصنف في بيع والعلامة في القواعد وفي رواية معاوية بن عمار ثلث قيم واختارها
 المصنف قال طاب ثراه وشرط السهم مع الاغلاق الهلاك اقول المستند من الاصحاب بقول السهم وقيل
 ليعين بنفسه الاغلاق ويحمل على حملها فلا يدرى حصل لها تلف ام لا كما لو رمى صيدا وحمل ثاثيره
 مع تحقق اصابتة وهو المعتمد قال طاب ثراه وقيل اذا نحر جرم لحم ولم يعلف فغن كل طير شاة ولو
 عاد فغن للبيوع شاة اقول هذا القول للفقهاء ونبهه الشيخان والقاضي وابن حنفية وسلاون ابن اكرين
 قال السهم ولم اجد به حديثا حسندا وقال ابو علي من نفث طيورا كان عليه لكل طير ربع قيمته والمعتمد

الاول قال طاب ثراه ويتكرر عدا في ضمائه من الثانية روايتان اظهرها انه لا يمين اقول لا يمين
في كتابي الفروع الى تكثيرها وتبعه بن ادرسي والعلامة واطلق السيد وابو علي كذا فيهما ويعضوا
بجز العائد وغيره وقال في ثية لا يمين في الثانية ويكون من ينسقم الدمنة وهو من ذهب القاضي
والصدوق في كتابيه واحتاراه المصنف والمعهدا الاول قال طاب ثراه لو اشترى محل يبيع نعام
لمحرم فاكله المحرم ضمن كل بيضة ثاة وضمن المحرم عن كل بيضة ذرعا اقول ما وصو بالمكافاة
عليه الحل فله ان ساعد المحرم على فعل المحرم وشك حرمه الا حرام فكان عليه الكفارة كما لو تزوجه واما
وجوبه على المحرم فله ان اكل يمين الصيد المحرم عليه وهو صنوع البحث في الكتاب بما هو على تقدير ان
يسير به مسلوقا ومشتويا اما لو اشترى ثاة واكله المحرم فالو اصاب عليه الا رسال ولو كسر المحرم ولم
ياكله وكان قد خر فيه الفرض كان عليه من صغار النعام ويحتمل على الحل مثل ذكره وفتا حجت استقصيا
في المذهب قال طاب ثراه ولو اضطر الى اكل الصيد ومبيته فذ روايتان اشهرهما انه لا ياكل الصيد
ويغديه وقيل ان لم يمكنه الغداء اكل الميتة اقول لا يسلمه والقاضي وابو علي وجوب الاكل من
الصيد لمن عند الغدنة وهو المعتمد وقوى بن ادرسي الاكل من الميتة على كل حال اقول لم يكن عليه
الغذاء فانه لا ياكل الميتة قال طاب ثراه وهل تحرم وهو يابى لم يحرم الشهر الكراهية وكذا لو اصابه قتل
المحرم ومات لم يضمن على الشهر اقول لا يسلمه في ثية الى التحريم وجوب الغدنة ومنعهما ابن ادرسي
ولتبعه العلامة وهو المعتمد اصح السجج بارواه عن عقبه بن خالد عن الصادق قال لا تنة
عن رجل مضى حجة ثم اقبل حتى خرج من الحرم فاستقبله صيد قريب من الحرم والصيد متوجها نحو الحرم فرمى
الصيد فقتله ما عليه من ذلك فقال لا يغدله وفي الطريق ضعف مع احتمال ارادة الغدنة اصح
الاخرون بصحبة عبد الرحمن بن عجاج قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل رمى صيدا في الحرم
وهو يابى الحرم فيما بين البريد والسجد فاصابه في الحل فمضى به مبيته حتى دخل الحرم فمات من رميه
هل عليه اجره قال ابي الحسن عليه السلام مثل ذلك مثل رجل نصب شركا في الحل الى جانب الحرم فوقه فيه
صيد فاضرب حتى دخل الحرم فمات ليس عليه حرمان لانه نصب حيث نصبه هو له صلاح ورمى حيث رمى

الرد على المعصوم
جائز لا يستفاد

وبعد اطلاق قلب عليه فيما كان بعد فلك شئ فقلت هذا القياس عند الناس فقال انما شئت لك الشئ
بالشئ لتعرفه قال طاب ثراه وفي تحريم حمام الحرم في الحل تردد اشبهه الكراهية اقول التحريم اصل قولي
السبح والحقول الاثر بالا يابسه ذكر في كتابي الفروع في كتاب الاطعمة واختاره بن اوكيس والامة وللعلامة
القول ان قال طاب ثراه وبه ملك محمد صيدا في الحرم الاشبه انه لا يملك ويجب عليه ارسال ما يكون معه
اقول التحقيق ان الملك ثلثة اقسام لانه اما مستلزم او مبتدأ والمبتدأ فثمان اختياراته ^{منها ان}
الاول المستلزم ولا يستقر في ملك الحرم فاذا احرم ومعه صيدا وصيدا رسا او يصير مباح فلو اظن
غير ملكه لقول الصادق ع لا يجرم واحد ومعه شئ من الصيد حتى يخرج من ملكه الثاني للملك الاختيار
كالاختيار والانتخاب ولا يتحقق للحم لقول الباقر ع وقد سئل ما تقول في رجل اهدى لحما اهلى
وهو في الحرم اما ان كان مشويا صليت سبيلا ولو كان مقصوفا او قضاي عليه حفظه حتى يحل
رئيسه ولان فروع المستلزم يؤذن بالولوية عدم دخول المحدث الثالث الاضطرار كالموروث
وبل يرسل في ملكه ام لا فنقول ان كان ناءيا عنه قال السبح ينتقل اليه ببيعك وان كان حاضرا عند
انتقل اليه وزال ملكه عنه واختاره العلامة وصدر في طائفة لا يملكه مطلقا ويبقى على ملك البيت واذا حل
ملكه والاؤمانة على القول بعد انتقاله اليه لا يعود ملكه اليه بعد الاطلاق لا بسبب جديد ثم نقول اذا
لم نقل بانتقاله اليه فان كان هناك وارث اخر غير نزل معدوما وكانت التركة التياق للورث وورث
الحرم حصته فيما عدا الصبهد ولو لم يكن وارث سواه في رصبة النقل الى البعيد والاعام عا
يصير حكمه من الصيد مباحا قول المصنف الاشبه انه يملك بريد به هو النوع الاخير من انواع الملك ويجب
عليه ارسال وهو الذي قواه السبح في طائفة واختاره العلامة على ما صكينا وفي كثر النسخ قد يملك الحل
صيدا في الحرم الاشبه انه لا يملك ويجب عليه ارسال ما معه فنقول مرهبة في الناقع ثبوت الملك مع وجوب
الارسال وهو المشهور بين الاصحاب لا اعرف فيه مخالفا وذهب في بيع انه لا يملك ولقد فصله
ثبوت الملك يلزمه اياصة التصرف ووجوب ارساله فيه ووجوب القول بانتقال الملك والمعتد ^{الاول}
لامنع التصرف في بعض الصور لا ينافي الملك وهو كثير في ام الولد والمرهون وغير ذلك نظير الغالبة لقوله

قائل اوضح هذا الصيد الى الجمل فان قلنا بعدم الملكة ملكه الصايد وان قلنا بشيعة كان الغد لما
ولم يملكه الصايد وفي هذا المقام حيث وفروع ذكرت في المذهب فليطلب من هنا قال طاب ثراه
والثانية قيل نعم والاول فرضه وقيل الاولى فاسدة والثانية فرضه والاول مروى قول ابي خنيد
محمد بن ابي علي بن محمد بن قاتل فضل الاول حجة الاسلام والثانية عقوبة او بالعكس الاول قال السج
نخبة واصتار المنة والثاني قال بن ادرسي ونقله عن السج في ورجه العلامة في كفو ونقله عن
والله والمعلم الاول وتظهر فائدة الخلاف في المسائل ذكرناها في الكتاب الكبير قال طاب ثراه
ولو استثنى بيده لزمه بدنه وفي رواية محمد بن قاتل اقوال ذهب السج في كفو والجمل الى الاف روي قال
القاضي وابن حنبل والعلامة في كفو الحسنة السج بن عمار قال ساله ابا الحسن عا قال قلت ما تقول
محمد بن عبد الله بن محمد بن قاتل عا فاري عليه مثل ما عل من ابي اهل به وهو محمد بن محمد بن قاتل وذي النقي
وابن ادرسي لي وجوب اليد خاصة وهو ظاهر ابو عل واصتار المنة والعلامة والاول اصول قال
طاب ثراه ولو طاف من طواف النسيئة اشواطه واقع لم يلزمه الكفارة وان طافه وقيل كفو
في البناء محاوره النصوة قول في العباد تامل اذ لا خلاف في الاكتفاء بجزاة النصف في
البناء وانما الخلاف في الكفارة فهل تسقط حيث يسقط الاستيناف او لا بد من نسيئة اشواط قال
السج في كفو رواية علي بن ابي حمزة واصتار المنة في كفو وقال بن ادرسي الاغتياط يقتضي اجابة الكفارة
ما لم يطوف خمسا واصتار المنة لصحاحي محمد بن وهب قاصرة الدلالة فان الاعتماد على الاول ضالة
البراة قال طاب ثراه ولو عقد المحرم المحرم ودخل فعلى كل واحد كفارة وكذا لو كان العاقد محلا على
رواي سماعة اقوال نظام المنة وجوب الكفارة لما عده على المحرم واصتار المنة في المنسحقين
به في المعتمد وعليه اكثر وذهب غيرهم الى مقتضى الاجابة طاب ثراه قيل في اللفظ الطيب
وكذا قيل في قطع الضرر قول اوصي السج في كفة النسيئة الكفارة بالدين الطيب وروى قال بن ادرسي وجوب
في الجمل مكرها والا وهو المعتمد واصتار المنة والعلامة وما قطع الضرر فقيه دم عند السج وليس
بوجه الصدوق وابو عل وهو ذهب العلامة قال طاب ثراه في قطع شجرة من لحم الاثم عدا ما استثنى

وقيل فيها بقرعة وقيل في الصغرة شاة والكبرى بقرعة اقول الكفاية في قلع الشجر عند المصنف كما
 وهو ظاهر من ادكين وواجب ابوعل القتيبي واشارته العلامة وواجب القاض في الشجر بقرعة
مطلقا واوصيها بن صخرة في الجينة وفي الصغرة شاة **كتاب الحصاد**
 قال طاب ثراه ولا يجوز صرف ذلك في غير ما في وصوه البر على الاشياء اقول اذا نذر الانسان
 ان يصرف شيئا الى المراطبة في حال العينة وصحب لانه نذر ما لا الله اعانه من على طاعة
 وكان لازما وهو من ذهب الاثر واشارته ابن اذير في المصنف والعلامة وقال الشيخ
 وتبعه القاض في صوغه وجوز البر الا ان يكون نذرا فاهرا او نجاسا في الاختلاف
 به الشنف من اصل الحلال عليه في حب الوفاء به لروايه علي بن مهزيار قال طاب
 ثراه وكذا من اخذ من غير الربط به لم يجب عليه اعادته وجاز له المراطبة او وصفت
 اقول هذه المسئلة متفرعة على ما تفهم من اصل من غير شاة ليرابط به
 وصحب صرفه فيما عين لو ما قلناه وقال القتيبي في جواب الجبردد عليه من اخر منه
 لان الواجب صرف ذلك في وصوه البر ولا يملك صرفه في ذلك لما ذكرنا الى القاض
 فيجب عليه رده اليه ان وصوه وان لم يحرم وصوه عليه الوفاء ولم قلناه المراطبة
 وتبعه القاض في ذلك وفي ط- برده عليه فان لم يجد فعليه رده وان لم يجد
 له ذرية لخدمة الوفاء به وعلى ما قلناه يجب عليه الضمان به ان كان اخذ بقرعة
 لازم كالاجارة وان كان اخذ بقرعة جارية كالجعالة في خبر ان شاة قام به وان شاة
 رده والبيان الاشارة بقوله حازله المراطبة او وصبت ولا طاب بقرعة وطاب بقرعة
ما صوة العسكر مما ينقل فيه قولنا اظهر من الجواز ونفسه كما يقيم موالا له الحرب
 اقول ما كان من اموال البغاة مما لا ينقل ولا يحول كالعقار فانها لا يقع ارجاعها وما كان
 منقولاً ولم يحرم العسكر فكله وما صوة العسكر فهل يغم ويضم بين المقاتلة للملا
 قال في يكة ثم وبه قال القزيمان والشيخ والقاضي واشارته العلامة وضع اليد

من قسمة مطلقا والحق انه ينبغي ان كان الباقي من له فينظم يرجع اليه كالمثل الثام ولا ينبغي ان
تأبوا ورجعوا اليطاعة الامام كاهل البصر وهو من غير الحق في طه قال طاب ثراه ولا تؤخذ بحجة من
الصبيان والمجانين وان كانا والبلية والهم على الاظهر اقول بسقوطها عن الهم طاب ثراه ولا تؤخذ بحجة من
قال طه وبوطاهر القاضى وابن حمزة وهو المعتمد ونقصيل العلامة في عكس ولو سخطها عن
على يبق لم يراى ولا قتال وعدمه عن له اصددها قال طاب ثراه ولا يؤخذ بحجة من قاله الشيخ
اقول عدم التقدير من سبب الشيخين والقاضى وابن حمزة وسلافا في اكرس واخذت العلامة والعلامة
وهو المعتمد وقال ابو علي ولا ارى ان يقتصر على جعل رسول الله صلى الله عليه وآله بمنزلة النبي اصددها
وهو عن كل رأس ديني راجح بان اعيان المؤمنين كما وضع على الغني ثمانية واربعين وعلى المتوسط
الربعة وعشرين وعلى الفقير اثني عشر فالحوال بان ذلك بحسب اتفاق المصلحة لراها لانه شئ لازم لا يجزى
قال طاب ثراه ويجوز وضعه في غير ذلك على الدرس والارض وفي صوان الجمع قولان الاول وضعه في بيتين للجمع وفيه
قال القاضى وابن حمزة وابن اكرس واجازة التقي وابو علي والتحقيق ان يقول ان وقع الصلح ابتداء
على قدر معين من المال اجاز اصددها منها ومن اصددها وان وضعت على اصددها وقدرت بعضه لم
يجز تخطيه وان لم يجز وضعها على اصددها اقلاما شاء وكذا لو وضعت عليها وقدرت بعضه يعني بعض
ومع عدم التقدير ووضعها عليها باخذها ما شاء قال طاب ثراه ولو سبب الدم فيلحقه سقطت منه
ولو كان بعده قبل الاداء فقولان اسميها السقوط واقول في ثمار المقام وهو السقوط هو المشهور
ببره لا يصح واخذت الشبان والقاضى وابن اكرس والعلامة ونقل المفيد والقاضى وابن ابي
عن بعض اصحابنا بعدم السقوط قال طاب ثراه ولا يجوز الفوار اذا كان العود على الضعف او
اقل المتحرفا قتال او المتحيز الى فيه ولو غلب على الظن العطية على الاظهر اقول لا يريد اذا كان العود
على الضعف لعاقل لا يجوز الفوار اذا لم يغلب العطية واذا غلب على الجوز الفوار قال العلامة في التقي
لما فيه من حفظ النفس وقال طه لا يؤخذ بحجة من واخذت المصنف قال طاب ثراه ويجز بالفار المسموع
يكفه اقول الاول من هذا الشيء في غير المقصود والمصنف وابن اكرس والعلامة في قوله قال العلامة ابو

وزنه

في
المسلمين

على سوا المعتمد قال طاب ثراه وفي الكفارة قولان اقول وجوب الكفارة على القاتل هو المشهور بين
 الاصحاب وعليه دلت الآية الشريفة ونقل المصنف قولاً بعدم وجوبها ولم ينفذ بقايل
 بيع الأضفار لا كفارة وهو إشارة إلى ما رفته حصص بن عياث قال كتب إلى بعض اصحابي
 ان أوثق ابنا عبد الله عن مدنيته من هرايين الحسين هل يجوز ان يرسل اليهم الماء
 بالخير ان او يرمونه بالمنجنيق حتى يقتلوا وفيهم الماء والصبيان والشمع الكبري لا يري
 منه المسلمين والشجر قال يجعل ذلك بهم ولا يسكن لغولاء ولا دية عليهم للمسلمين ولا كفارة
 والمعتمد الاول قال طاب ثراه لكوا صدسهم وللغاريس همان وقيل للغارس ثلثة اقول الاول اختيار
 الاكثر وبه قال الحسن والنعمان ابن ادريس والمصنف والعلامة والثاني مذهب بن عبد الاول هو المعتمد
 طاب ثراه وصالح النبي صلى الله عليه واله الا عراب على ذلك المهاجرة بان يساعدا اذا اتفرقا ولا يصيب
 لهم في الغنيمه اقول هذا هو المشهور عند اصحابنا ومنع بن ادريس واصحابه من النصيب وهو
 قال طاب ثراه لا لوعنة المشركون اموال المسلمين ان يحجوه هالم تدخل في الغنيمه ولو عرف بعد
 القسمة فقولان اشهرهما رد هاعلى المالك ويرجع الغنم على الامام بقيتها مع التقوى والا فقل الغنم
 اقول هنا ثلثة اقوال الاول اختصاص الغنمين بها واعطاء المالك الغنيمه من بيت المال سوى من
 قبل القسمة او بعد هاهو مذهب السمع في يد السارق فعهما لا ياربها مطلقا لكن ان كان قبل القسمة
 خرجت من اصل الغنيمه وبعد هانعط الغنم قيمتها من بيت المال وهو مذهب السمع في طوافه
 بن ادريس والمصنف والعلامة وهو المعتمد الثالث ما عرف قبل القسمة كان خارجا عن حد الغنيمه غير ذلك
 فيها وبعد القسمة يكون للمقاتلين قاله النعمان قال وقيل ذكر اصبح الى ارباية من المسلمين في ط
 المصنف في المجمع على الامام تقوى الغنمين وتبعم العلامة وجوز مع عدم تفرغ بيت القسمة
 قال طاب ثراه ولا يجوز دفن الحسين وحيد في قبر المسلمين ولو اشبهوا فيل يوارى من كان كالميت الذي
 امر النبي صلى الله عليه واله في قتلى بدر اقول قال في ط دفن منهم من كان صغيرا الذر على ما روى في بعض
 واختاره العلامة والمصنف في بيع وتوقف في النافع وقال بن ادريس يقع لانه مثل قلاطاب ثراه ولو

اسلم العبد قبل مولاه هلك نفسه وفي الشتر اخرج وجهه تردداً قول شتر خوجه من هذا السهم غيرة وبه
قال ابن ادرسي وابو علي واختره المص والعلامة وهو المعتد وقال غير طر وقلنا انه يصيد على حال كان
قوي الدكن الرابع في الاخر بالمعروف والنهي عن المنكر قال طاب ثراه وبها طاب ثراه على الاعيان في المشبه
القولين اقول ذهب السهم وابن حزم والمص الى الوجوب على الاعيان وذنب السيد وابن ادرسي والنقي
الى الوجوب على الكفاية واختره العلامة قال طاب ثراه وقيل يقيم الرجل لحد على زوجته وولده اقول
اقامة لحد على الولد والزوجة مختارة السهم غيرة واختره القاضي والعلامة ومنع ابو علي والغفقا اقامتها
على العموم كذهب السهم وابو علي واختره العلامة ومنع ابن ادرسي كتاب

التجارب
قال طاب ثراه وقيل بالبيع من الابوال الا بوال الابل اقول لما منع المفيد والميمني والسهم غيرة واختره
المص في كتاب المطامير من الشرايع وقال في طاب ثراه واختره ابن ادرسي والمص في النافع والعلامة مثل
القولين فاحارني المختلف ومنع في عقد طاب ثراه وفي كلب المطامير والحايط والزرع قلنا اقول المعتد
جواز بيع كلب الصيد وهو قريب من الاجماع وفيه قول امرؤ وكواما غيرهم وهو اربعة انواع كلب المطامير والحايط
وهو البستان والزرع وكل الدار فالأقرب جواز بيعها اجماع لدعاء الضرر اليها وهو ذهب ابو علي وابن
حزم وابن ادرسي واختره العلامة ومنع الشيخين والقاضي والمص في بيع طاب ثراه ما يقصد
المساعدة على المحرم كبيع السلاح لاعداء الدين في حال الحرب وقيل مطلقاً اقول لا يربح لاعداء الدين بخلاف
كاصحاب عونية ولا يجوز بيع السلاح منهم قال البيهقي المطلق واختره النقي وسلا والعلامة
وقيده ابن ادرسي بحال الحرب واختره المص قال طاب ثراه وفي تفسير السباع قولنا ان اشهرها الجوار
اقول مذهب ابن ادرسي جواز السباع مطلقاً حتى الاسد والذئب وشبه العلامة وهو ظاهر القاضي
وقايله حسن فمنع مطلقاً وجرم السهم غيرة وخلاف ما عدا الفهد وشبهه سلا واختره المفيد
بيع الفهد سباع الطير قال طاب ثراه ولودفع اليه مال البيضة في الحايض وكان منهم فلا ياضمه الا بال
على الامم اقول اضطرر قول المص في هذه المسئلة فاحارني في بيع كذه كية وابن ادرسي في كتاب المكاتب ومنع
في النافع كذهب ابن ادرسي في الزكوة وهو مختار العلامة العوضي في البيع واد

قال طاب ثراه ولو باع الغنص في قولنا ان اقول وقوف عقد الغنص على الجازة مذهب المقيدين والصح
 في ثبوتها وان حرمه والحق على واضارته المص والعلامة وبطلانه من رأس مذهب السمع في الكتابين ويعبر
 اكثر من قال طاب ثراه ولو بيع وما يجتزى فقولنا ان الشبهما لحوان اقول المدااة ما يكون المقصود منه
 لا بد من اختياره بالذوق وكذا ما يرد ربحه لا بد من اختياره بالشع وبطل هذه الاختيار بشرط في صحة
 العقد فيبطل البيع بطله او بشرط من ومخاصمة يعني ان يكون صحيحا لكن المشتري لاختياره لو فرض
 معينا الاول من هذا الشيخين وبه قال السق والقاضي وان الشبهما حجة وسلاوة الثاني من هذه الجملة والعلامة
 وهو المعتمد اما لا يمكن اختياره الا بالافساد كما يجوز والبطيخ فيجوز بيعه بشرط الصحة اجماعا وهل
 يجوز مطلقا الاكثر على الحيوان وهو المعتمد واضارته المص والعلامة ومنعه القاضي من دون الشرطين
 الاختيار او بشرط الصحة ولا فرق بين الاعم وغيره خلافا لسلاوة حيث اثبت لاختيار وان تصرف قال طاب
 ثراه ويرد عليه ما زاد بفعله كتحليل الصنعة والبيع على الاثبات اقول المبيع الفاسد لا يمكن للمشتري
 وبضمنه مع قبضه وبفساده ولو زاد احلا بفعله كالشئ مرده ولا شئ له ولو كان بفعله سوا
 كان اثر التحليل للصنعة او بالفساد عين حصل في فاسد كذا فبطل قولنا ان احدهما
 البطلان بطلانه وضعه في غير ملكه بغير ادائه ولا يمكن انفصاله اما في الاكثر المحض فظاهر
 واما في الصنع فلا يبيع من التصرف في ملكه لبيع وقيل يمكن له الزيادة ويكون
 شركا بقدر حاله انه لم يتبع بها ولم يخرج عن ملكه لاصالة البقاء ومنعه من التصرف
 في ملك الغير لا بد بفضله عن ملكه اذا استحققت المشتري من التصرف
 في ملك الغير بل يكون شركا في قدر الزيادة وهو من ملكه لمضطر وهو
 المعتمد قال طاب ثراه ان يتوكل حاضرا لبادي وقيل يحرم اقول
 الكراهية مذهب الشيخ في بيع واختاره المصنف والعلامة وهو المحرم
 من بيعه في نفسه ومعناه ان يبيع حاضرا لبادي باءه يكون له وكسلا
 سوا كان بالمسئرا ليعام معه او لا وتواكف في التباينة والخطر

يرفع

الحاضر قال طاب ثراه والاضحكار وهو حسن الاقوات وقيل يحرم اقول مختار الملة وهو الدار
 مذهب الشيعين والتقى في احد قوليه الملة والعلامة والحقيم مذهب الصدوق والقاض والتقى في القول
 الآخر وهو ظاهر بن اكري قال طاب ثراه وانما يكون في الحنطة والشعر والتمر والزبيب والسمن وقيل
 في الملح اقول لا اقتصر على خمسة الاول من هذا البيع في يد وبتبعه القاض وابن اكري وزاد في خمسة الملح
 واختاره العلامة في عدو عوض الصدوق الزبيب عن الملح وفيه لقا الى مختار بن اكري قال طاب ثراه والتحق
الكرامية اذا استبقا لزيادة الثمن ولم يوجد بايع وقيل ان ليستبقيه في الرخص الشيعين يوما
 وفي العلامة اقول الاول مذهب المعين واختاره الملة والعلامة والثاني قول البيع وبتبعه القاض وهو
 الاقرب ان قلنا بكرامة قال طاب ثراه ويجوز المحذور على البيع وسئل عن عليه الاصح اقول التسعير
 مذهب المعين ولا يسعها ما تجاريا بها وعدمه مطلقا مذهب الشيعة والليث وفي اكري والتسعير ان
 تشدد الحرف وعامه مع عدمه قاله بن حمزة واختاره العلامة وهو المحذور قال الفصل
 الثالث في اختيار طاب ثراه خيار الحيوان وهو ثابت للمشتري خاصة على الاصح اقول مختار
 الملة مذهب الشيعين وتلميذهما والصدوق والي على والعلامة وقال السيد ثبتت لهما اجماع الاولين
 مفهوما صحيحة الحلبي واصبح البيع منقطع صحة محمد بن مسلم فروغ لوباع صيروا الخبيث ان
 فعلى مذهب السيد لكل منهما خيارا وعلى الآخر خيارا لمنشئ الغنول لانه المنشئ والاقرب
 بثبوت لهما لان الحكمة في وضع خيارا للمنشئ موصودة في حق البايع وهو المروي في اعتبار الخبيث
 والوقوف على عيوبه وقيل يحق ذلك على غير البايع فانه اعرف به من العبد ولا يطهر الحيوان
 في غيره وصور المتنازع لم اجد مطبوعا يرتفع معه الغرور غالبا واوله ايام وهذا المعنى
 في كل منهما قال طاب ثراه فان تلف في السلعة قال المعين يتلف السلعة من المشتري وبعدهما من البايع
 والوجه تلفه من البايع فيقالين لان التقدير انه لم يقبض اقول من بايع شيئا ولم يقبض الثمن
 ولا قبض المبيع ولا شرط تأجيل الثمن فالمبيع لا رم ثلثة ايام وبعدهما يكون خيارا للبائع في الفسخ
 والانتفاع بمثابه وفي الصبر والمطالبة فان تلف بعدا للسلعة كان من مال البايع اجماعا لان ان رجع حصل

في
 وضرب المتنازع

المنة والعلامة وذهب في ثمة الى ان لمن الاصل مثل مال وبنه قال بن حزم والقاضي وهو ظاهر اقول قال
 طاب ثراه واذا باع مرابحة فلينسب اليه البيع السلعة ولونسبها الى المال فقولان اصحهما الكراهية
 اقول منع البيع في ثمة من نسبة البيع الى المال وكذا المفيد والنفق والقاضي وقال لا يبيع البيع
 وكذا في ثمة وفي رواية قال بن اكرس والمنة والعلامة وهو المعتمد قال طاب ثراه ولو قوم على الدلال
 متاعا ولم يواصل البيع الى قولهم من اصحاب من عرف اقول الفارق الشئان فانها اثبتت للدلال
 ما زاد على ما شرط عليه في صورة ابتداء التاجر وان لم يزد لم يكن له شئ وجعلناه الاصل المثل اذا كان
 الواسط هو المفسر لذكر من اليا بيع وتبعها القاضي والمستند صحيحنا محمد بن مسلم وزيره عند
 الصادق ع وقال اليه العلامة في الحق وقال بن اكرس للتاجر الزيادة في الصورة سري واصح الدلال
 المثل سوى بيع الزيادة او برأس المال ولو باع ولو باع نيا فقد كان البيع باطلا واضان ^{والعلامة} المنة
 في عا قال طاب ثراه من باع ارضا لم يرض خلتها ولا شئها الا ان يشترط وفي رواية اذا باع الارض ^{ها}
 وما اعلق عليه بابها فلما فيها اقول اذا باع الارض قال البيع في الكفايين يرض الباء والشئ وان لم
 يقول بحقهما لم يرض وتبعه القاضي وابن حزم وهو ظاهر بن اكرس وقال المنة والعلامة لعدم الدلول
 الا ان يقول بعثتها وما فيها وما اعلق عليه بابها وهو المعتمد قال طاب ثراه وكذا لو باع شجرة او دابة
 حاملة على الاظهر اقول لا يرض ثمة الشجرة في بيعها الا ان يكون خلة بشطين اصدها انتغالها
 بعقد البيع فلو انتقل اليه مال بصل او بجارة او صداق او غير ذلك من العقود لم تدل الثمة وان
 يكون قبل التاجر فلو ابرت لم تدل قطعا وكذا غير الخيل من الشجر سوى تفعة الدرة ولم يتفقه وكذا لا
 حل الدابة والامة الا ان يشترط ان تسمى دخوله فيدخل في وسوم هذا الشئ في ثمة وفيه قال المفيد والمفيد
 والنفق والقاضي في الكامل من اكرس والمنة والعلامة وقال في كذا يرض ولو استثناه البايع لم يجز وقال
 بن حزم يرض ويجوز للبايع استثناءه قال طاب ثراه والقبض هو الخلية فيما لا يتقل كالعقار وكذا فيما
 يتقل وفيه القياس المساك لا يبرر وفيه ان نقله اقل المشهور التفصيل بين الاصحاب ولو تم
 ذلك البيع في ثمة وتبعه القاضي وابن حزم وهو مذاهب العلامة في كتب وقيل هو الخلية مطلعا واخاره

المدة قال طاب ثراه ويا كذا الكراهية في الطعام وفي رواية لا يتحقق بمقتضه الا ان توليه اقول منع في كل من
بيع عالم يقبض اذا كان طعاما وصحته في غير ذلك قال الصدوق ومنع من بيع المكيل والمول
وان لم يكن طعاما ويجوز في النيات والارضين قبل القبض وان كان السهم والمفيد في ثية والقاضي في
الكمال مطلقا ويكون قبض المشتري نائبا عن قبض البائع قال طاب ثراه ولو شرط اذا لا يقبض او
لا يبايعة قبل يبطل الشرط دون البيع اقول الغاييل بذلك السهم وقال المصنف والعلامة يبطل العقد وهو
المعتمد وهذا الجواز شريف وفروع لطيفة ذكرناها في المذهب من ارادها وقت عليه قال طاب ثراه ولو
شرط في الامانة ان لا يتباع ولا توهب فالمراد بجواز اقول له واصفوان بن يحيى عن يونس بن ابي سنان قال ساءلت
ابا عبد الله عمن الشرط في الامانة ان لا يتباع ولا توهب فقال يجوز فكل غير الميراث فانه يورث لان كل شرط
خالو كتاب الله فهو باطل وقال العلامة يبطلان الشرط لمناقاة العقد وهو مذهب الشهيد وغيره المحققين
وفي بطلان البيع به اشكال يبيح على ان الشرط اذا بطل يبطل بطلانه العقد قال المصنف والعلامة منع لثمة عليه
وقال السهم لا اشترط صحة الشرط ولزم صحة العقد اذ الشرط الصحيح الذي يجب الوفاء به ما وقع
في عقد صحيح فلو اشترط صحة العقد صحته الشرط لزم الاور قال طاب ثراه وفي الرواية اذا كان للمبايع ارضا
مجنب تلك الارض لزم البائع ان يوفيه منها اقول اذا باع ارضا على انها عشر اجرة مثلا فخصت خمسة فاما
ان يكون للمبايع ارض مجنب تلك الارض او لا فخصنا قسمين الاول ان لا يكون له جوارها قال السهم في ثية
في بيع الفسخ والامساك بقسطه من الثمن وبتعدي اذ يبي واختاره العلامة في ثية في السوطي في الفسخ
والرضا بكل الثمن وبتعدي القاض والمصنف واستند به العلامة في عمل واختاره في المحققين وهو المعتمد انما
ان يكون له جوار المبيع ضمير في ثية يبيح الفسخ والزام توفية القرض من الارض المجاورة وقال يونس بن ابي
بل له خيار بين الفسخ والرضع بتعدي القاض وهو مذهب العلامة في ثية والاولى بخيار بين الفسخ والرضا
يكمل الثمن كالاول وهو مذهب المصنف واصل قول العلامة قال طاب ثراه ولو اشترى ثلثا شاة صفقة فقلها
البرد بالعيب او الارش وليس له ان يرد الا ان يرد على الاطهر اقول اختار السهم في كتاب التكملة في ثية ان يرد
اصلها بما يجتاز من الورق والارشى واختاره يونس بن ابي سنان وهو مذهب السهم في ثية لان ذلك بمنزلة عقدين فالعيب

مستند إلى فعل البايع ومنع في يده وموضع أرضه للبايعين وبه قال المعيد وتليده والتعق
وبن حمزة والقاضي الخولان قال طاب ثراه النظرية تليد يثبت بها خيار الرد ويد معها
أو قيمته مع التعذر وقيل صاع من برد أو قول هذا القول إلى عمل صيث أو صوب رد عوض اللين صاعاً
من حنطة أو تمر والقاضي إجاز رد عوض اللين وإن كان موصوفاً أصاعاً من برد أو تمر ولا يجزئ البايع
على ضد غير اللين فإن تعذر الصاع فقيمة عند التعذر وإن بلغ قيمة الكفة وتزداد في طين
أخبار البايع على قبول عين اللين مع وجوده وعدم إجباره بل له الصاع لعدم النقص قال طاب ثراه
ولو حدث العيب بعد العقد وقبل القبض كان للمشتري الرد وفي الأثر قولان أو قول ذهب
السهم في الكتابين إلى الزام البايع بالأكثر إذا طلبة المشتري وبه قال السهم والقاضي وبناكري واختاره
العلامة ومنع في يده وضيم بين الرد والامسك بغير شيء والاول هو المعتمد قال طاب ثراه وكذا القاضي
القبض وحدث في الباقي ما كان حكم ثابتاً فيما لم يقبض أو لم يعطه أنه يجزئ المشتري بمراسماته كحما
أو مع المطالبة بأمره على خلاف فيزده وحده لا تنصاصة بوجود العلة الموصية بالحكم المذكور فيقبض
دون الباقي هذا من ذهب المصنف والمعمد مذهبهم في قبض الصفقة على البايع قال طاب ثراه إذا اختلف
أخبارنا من العروض حاز النفاضل نفلاً وفي النسبة قولان أو يشبههما الألفية قول لا خلاف في جواز
النفاضل مع التقدير في النسبة قولان المنع قال القديمان والمعيد وتليده وتبهم القاضي ومجوزان
قال السهم في يده وتبهم بن حمزة وقال في خطب الكلاهيية وبه قال المصنف وابن ادرسي والعلامة وهو المعتمد قال
طاب ثراه وما لا كيل فيه ولا وزن فليس يربو كالتوب بالثوبين والمعيد بالعبدتين وفي النسبة خلاف
أقول قد تقدم البحث عن هذه المسئلة الباقية قال طاب ثراه وفي ثبوت الديار بالمعدود ثلث مسائل
الاستقاء أو المعدود كالبعض والنارخ هل يثبت فيه الأبراء أم لا قال المعيد وتليده والوعول
قال الصدوقان والقاضي وبناكري والسهم في يده وهو المعتمد قال طاب ثراه ولو بيع شيئاً كليل أو وزناً في
بلد آخر جازاً فكل بلد يك نفسه وقيل بغير تخيم النفاضل أو قول آخر اختلف البلدان في التقدير بأن
كان في أصله كليل أو وزناً وفي الآخر جازاً فإبني على ما عرف عادة في عهده صل الله عليه وآله فإن كان التقدير بالحد

الامر من صم التفاضل فيه وان لا التقدري بعد ذلك وما عرف عدم تقريره باجدها لم يكن ربوا جاز
 فيه التفاضل وان يتعدى باجدها بعد ذلك وان لم يعرف عادتة في عهده عا عتبي عادة البلد فان
 اختلف البلدان فهل يثبت فيه الربا قال الشيخ في بابه نعم ويتبعه سائر وقال في كل بلد حكم نفسه
 ويتبعه القاضي واشاره المصنف والعلامة وقال المفيد يعتبر الاغلبة لا العموم ويتبعه ابن ادریس لان المعروف
 من عادة الشيخ اعتبار الاغلبة واطراح النادر قال طاب ثراه وفي بيع التمر بالطبرية وايتان اسمها
 المنع اقول الجازين ادریس بيع الرطب بالتمر اذا كان موضوعا على الارض لا ضرعا ومنع البيع في بابه وفي
 وموضع من طرية قال القديمان والقاضي وبن حمزة واشاره المصنف والعلامة وهو المعتمد وله في الاربعة
 قال طاب ثراه وهل تسمى العدة في غير كالزبيب والعنب والبسر والرطب لا يشبه الاقول قال الشيخ
 يبرق لا تسمى العدة الي الزبيب لعدم الضر فيه وبه قال ابن ادریس واشاره المصنف وقال القديمان وابن
 حمزة لا يجوز ونعم البيع في موضع من المبطور وايوعول والعلامة كل رطب مع يانيسه وهو المعتمد له والله اعلم
 خليف عن الصادق ع قال لا يصلح التمر باليانيس والرطب من اجل ان اليانيس باليانيس والرطب طابا فانما
 نقص ففقد نص عليه عا على العدة والعلامة المنصوصة تعدى الحكم وقرئ بين في موضوعة قال طاب ثراه وهل يثبت
 بينه وبين الذي فيه روايتان اسمها انه يثبت اقول ذهب الشيخ والقاضي وابن ادریس الى ثبوته واشاره
 المصنف والعلامة وهو المعتمد وذهب المفيد والسيد وابنا بابوية الى عدمه قال طاب ثراه ويشترط في التقاضي
 في المجلس وبطل لو اقر قايلا على الآخر اقول لا اكثر على اعتبار التفاضل في المجلس في الضرر فحجلا وباق الربح
 وهو المعتمد وقال الصدوق هو كغيره من العقود قال طاب ثراه وقيل ان ارا يبيعها في المجلس ثم اليها شيئا
اقول القابل بذلك البيع في بابه وله سهو القلم اذا الواجب في الضمنية ان يكون الي التمايز والربا يقينا
 اوله ان اراد ان لا يجوز بيعها منفردة عن المحل فيكون الضمني اجمعا الى الجملة فقط فيكون الضمنية اليها
 فضلا او مكملا للمصلحة لبيعها اذ لا يجهول فتنفرد الي الضمنية لبيعها قال طاب ثراه ولا يصح
 بيع ثمرة الخمل قبل ظهورها ما لم يبد وصلاحها وان يحل او يصرف على الاثر اقول لا شك في جواز بيع التمر
 بعد احمرارها واصفرارها وهل يجوز قبل ذلك منع الشيخ في بابه السنة وبه قال الصدوق والحق وبن حمزة وابو

واختاره المصنف واجازته في كتابه الاضمار على كراهية وبه قال بين اذكريب واختاره العلامة وقال المفيد والمفيد
 يكون مراعى قال طاب ثراه ولعادرك ثمرة بستان ففي صوان بيع ثمرة بستان آخر لم يذكر منفصلا اليه تردد
 والجواز اشبه اقول منع البيع في الكتابين لان لكل بستان حكم نفسه ورواية عمار واجاز الباقون
 واختاره المصنف والعلامة قال طاب ثراه ولا يجوز بيع الفخلة بغير منها وهي المزاينة ولا يجوز بيع غيرها فيه
 قولان اظهرهما البيع وكذا لا يجوز بيع السبل بحجب منه وهي الحياقلة وفي بيعه بحجب عن غيره قولان اظهرهما
 التحريم اقول المزاينة والحياقلة مع ممان اجاءا واختلف في بيعها قال شيخنا في النهاية هي بيع الثمرة في رؤس
 الفخلة بغير من ذلك الفخلة والحياقلة بيع الزرع بالخط من ذلك الزرع وفي طائفة لا يجوز بيعها بحجب من
 على كل حال لانه لا يبيع من ان يودي الى الربا في الثمرة والسنبيل واطلق المفيد القول بالمنع من بيع
 الثمرة على الرؤس بالتمر والسنبيل الجلب وكذا بغيره وسار وللفاضل القولان والمعتمد مذكرة حكماء
 اختاره المصنف والعلامة تدنيب ورضخ في بيع العربية وهي الفخلة تكون فردان الانسان او
 فيكون دخول ما لكل الفخلة الى ملكه ويتعلقه من صاحب الفخلة بالتمر فيجوز ان يبيع من عاينها من الثمرة
 على تقدير جفاف ثمرة فيشترى بها منه بذلك العقد فيصير الجمع بغير مردد البايع من تحصيل الثمرة ومراعاة
 المشترى من عدم دخول الغير الى ملكه وكذا يجوز ان يبيعها وطبا ويشتريها بغيرها وطبا بغيرها
 زيادة ولا نقصان ويشترط حلول العقد لا التقاضي في المجلس ولو اعتبر عند اللقطة والحزاة
 فبانت انقص من الثمرة او ازيد لم يقدح في صحة العقد وملك كل منهما ما وقع عليه العقد وهذا وقع
 شريعة ذكرناها في المذهب فليست من سناك قال طاب ثراه واذا امر الانسان بثمره الفخلة اجاز ان يبيع
 ما لم يضره ويقصد ولا يجوز ان يخلل معه وفي صوان ذلك في غير الفخلة من الزرع وللخضرة تردد اقول لم يفرق
 الاصحاب بين الفخلة وغيرها من السبل والمباطن والزرع وقرق المصنف واجاز في الفخلة ومنع في غيرها والعلامة
 منع في الجميع وهي موهوم الاصحاب على الاياض في الكل وهو المعتمد كزهاب العلامة في المعتمد قال طاب ثراه
 واذا بيعت الحياقلة لاولد للمبايع على الاظهر اقول تعلم البحث في هذه المسئلة قال طاب ثراه ولو باع
 واستثنى الرأس والحلقة ففي رعاية السكون يكون شريكا بنسبة شياه اقول ذهبي المفيد والسيد

قال

والتقريب والبيع والرجعة البيع والاستثناء إذا كان الاستثناء معينا كالرأس والمخدر ^{لصق}
 ويكون للبايع ما استثناه وذهب في بيعه إلى صحة البيع وبطلان الشرط بل يكون شرطا يقدر قيمة الشيء
 فإذا قيل قيمة هذا الحيوان لو بيع جميعه عشرة ومنزوع الرأس سبعة كان شرطا يقدر قيمة الحيوان
 ويلغوا التعيين وكذا قال في كسائي بخلافه وبيع القاض وذهب لصدقه لا بطلان البيع أيضا لثبوت الشرط
 الباطل وذهب العلامة إلى صحة الشرط أن كان الحيوان مذبوحا أو بيع للذبح وإلى بطلان العقد ^{أن}
 لا يمكن كذلك وهو المعتمد قال الطائفة ولو قال الرجح لنا ولا خسران عليك لم يلزم الشرط ورواية إذا
 تشارك في جارية وشتر للمسلمين الرجح دون خسران جازي أقول ذهب السمع في بيعه إلى لزوم الشرط
 وبيع القاض والعلامة في كسائي ومنع من أن يكون من لزوم هذا الشرط وهو ظاهرا لانه مقتضى عقد
 الشراكة كون الرجح والخسران على قدر رأس الأموال أصبح الأولون فهي حجة رافعة قال أئمتنا
 نحن عن غيرنا تشارك في جارية له وقال انه مخبرنا فيها فلكل واحد الرجح وان كان عليك وضعية
 فليس عليك شيء فقال لا أرى بهذا بأس إذا طابت نفس صاحب جارية وهو من قال طابت له
 الملوكة عليك فاضل الضريبة وقيل لا يملك شيئا أقول لا بأس بالصدوق وأبو علي لا يستقر بمعناه
 أن السيد أن يحج عليه وبيعه من التعريف وصرح في بيعه بملك التصرف فله أن يعتق منه ويصدق منه
 المنة في النافذ والعلامة من ملكه مطلقا بل يباح له التصرف بالملكه وقال في بيع يملك ويكون محجوا عليه للرجح
 والمعتمد من باب العلامة واستقصى البحث في هذه المسئلة المذكورة في المذهب قال طائفة له أن يقره
ببر الأبطال وإنما هم حتى يستغنوا وذهب سبعة من غيرنا إلى استغنى عن الرضاع ومنهم من حرم أقول
 مسئلتان الأولى كراهة التفرقة أو تحريمها وبالأول قال في باب العتق من يده وبيعه من أكره والمص والعلامة
 وبالثاني قال في باب البوع منها وبالأول المعتمد وتبين والتقى وأبو علي وطرح حكمه إلى الأخوة والأول هو
 المعتمد والثاني أصحنا التي تفرق معها تحريم التفرقة فأبو علي حرمها بسبع في الذكر
 والأنثى ووافق القاضي في المذهب على الذكر وجعلها في الأنثى التي تسع كما وافقه السمع في الأنثى
 وجعلها في الذكر منه المولود وبيعه القاض في الكامل وابن حزم وابن أكره والمعتد عتقا والمذهب

المقصود قيام الام بالشفقة عليه والاعتناء بمهمااتها وابتاسه وهو لا يتغنى عن ذلك في اقل من هذه
المدّة عاليا قال طاب ثراه اذا وطئ المشتري الامّة ثم بان استحقاقها انشرعها المستحق وله عقربها
نصف العشرة ان كانت ثيبا والعشر ان كانت بكر او قبل يلزم من هذا القول الاول من سبب بعين
اصحابنا واضناره المدة والباقي من سبب البيع ومن ادركني قال طاب ثراه وفي رجوعه في الحق فقولان اقول
نسب بزاكري الى عدم رجوعه بالحق لحصول عوض في مقابلته وذهب العلامة الى رجوعه وهو المعتمد
قال طاب ثراه لو اشترى جارية تسرق من ارض الصلح ردها واستعاد ثمنها فان مات ولا عقب لم يسقط
الامّة في قيمتها على رواية مكين السمان وقيل يحفظها كاللقطه ولو قيل تدفع الى الحكام ولا تكلف السقي
صنعا اقول الاول قول السهم في رواية وشبهه القاضي في رواية مكين السمان عن الصادق عا قال سألته
عن رجل اشترى جارية تسرق من ارض الصلح قال فليردها على الذي اشترىها منه ولا يؤمر بها ان تدر
عليه وان كان موسرا قلت جعلت فداك فانه قد مات ومات عقبه قال فليس تستعيدها ولا يحجبها الشهد
والله نسب بزاكري والثالث من سبب المدة وهو المعتمد قال طاب ثراه اذا دفع الى الماذون ما لا يشترى
نسبا وبقيتها ويحجب ببقية المال فالشترى باهجه اقول في المسألة الثالثة اقول الاول رد المعتق الى ماله
رقه وفي رواية موسى بن اشعث وهو ضعيف ويضمونها فلا سهم في ثمة الثاني كون المعتق لمولى الماذون
وقالكون في يده بشر ايه من ماله وبطلان عقبة وهو قول بن اكري واضناره العلامة والمدة في بيع الثالث
امضاء ما فعل الماذون وهو كبيع البع والعقبة وهو مذهب المدة في النافع قال طاب ثراه اذا اشترى
عبدا فدفع اليه عشرين ليحار اصددها فابق واحد قيل يرجع نصف الثمن ثم ان وصله بحرية والا كان الاخر
بينهما نصفين وفي رواية ضعف وبنا سبب الاصل ان يضمن له الا بقية بقيمة ويطلب بما ابتاعه اقول المختار
هو مذهب العلامة وفيه قال بن اكري وهو المعتمد وما حكاه اولاه هو مذهب النجاشية قال طاب ثراه ولو ابتاع
من عبدين ثم بيع وصلى السهم في ثمة يحوز اقول المشهور ببطلان لعدم تعيين المبيع وقال في موضع من الخلاف
وروي اصحابنا انه اذا اشترى عبدا من عبدين علان للمشتري ان يختار ايهما شاء انه جازم ثم اضناره في
آخر المسألة وقال في موضع آخر منه بالبطلان وهو المعتمد قال طاب ثراه المملوك كان الماذونان له اذا ابتاع

كل منهما صاحب حكم السابق ولو كانت مسحة الطريق وحكم للاقرب وان اتفق بطل العقد
وفي رواية يرفع بينهما اقول هذا مسئلتان الاول اذا اشتبه الحال في معرفة السابق قال في الاختصاص
مسحة الطريق وحكم للاقرب مع تساوي الطريقين يرفع لانه في المسئلة
وقال العلامة يرفع ان اشتبه السابق او السابق والاقرب البطلان مع اشتباه السابق واستعمال
الرفع مع اشتباه السابق مع احتمال البطلان لا مغتبط السبق ومعرفة السابق الثاني اذا علم
اقتراح العقدين بطلان بن ادرسي واختاره المصنف والعلامة وهو المعتمد قال في رفع وتبعه
الغسل الثاني في السلف قال طاب ثراه ولو كان الثمن من الدين على الباع مع العلم بالاشبه لكنه
اقول المنع من سلب السهم واختاره العلامة في كنف والمجوز من سلب المصة والعلامة في غير كنف قال طاب ثراه
وكذا شرط التقدير في الثمن وقيل في المثل اربعة اقول المشهور ان شرط التقدير في الثمن بالبيع او
او العبد كسب السهم في كنف المرفوع والمصة والعلامة واكتفى السيد بالمثل اربعة والمعتمد الاول نعم لو
كان مذكورا كفت المثل اربعة عن المساحة ومنع السهم من المصحة المجوز عند هذا في يودى الى الشك
وتدو العلامة والمعتمد من سلب السهم قال طاب ثراه ولو شرط تاجيل الثمن قيل يحرم التبيع دين يدين وقيل
يكراه وهو اشتبه اقول يريد ان يجوز بيع الدين الحال على من يوعده وعلى غيره فان بيع حاضر جائزا مع ان كان
حاضرا بل مضموفا فان كان حالاً كان البضيا وان كان موصلا منع منه بن ادرسي واختاره العلامة وهو المعتمد
واختاره السهم في رفع واختاره المصنف قال طاب ثراه ولو سلف في غنم وشرط اصوات نجاة بعينها قيل يصح
والاشبه المنع للمجهالة اقول المنع من سلب بن ادرسي واختاره المصنف والمجوز من سلب السهم واختاره العلامة
المعتمد قال طاب ثراه ولو اعتقه وابتان اصله السبع في الدين والاخر لا يقطع عنه المولى وهو
اقول اذا استأن العبد فان كان لا باذن السيد تبع به بعد العتق وان كان باذنه فان كان للسيد او
في قدر النقص الواجب هل السيد لنم ذلك السيد قطعاً وان كان لغيره فكل من مصلح العبد فان اشتبه
او باعه فكذا لو ان اعتقه قبل يلزم السيد والعبد بالاول قال في الاختصاص وفيه قال بن ادرسي
واختاره المصنف وبالثاني قال في رفع وتبعه القاضي والعلامة القولان والمعتمد الاول قال طاب ثراه ولو كان مذكوراً

في التجارة فاستلزم لم يلزم المولى وسلبي للعبد فيه قيل نعم وقيل يتبعه اذا اعتق وهو المولى اذا
اذا السيد العبد في التجارة ولم ياذن له في الاستدانة قال في نية يستسعى فيه مجدد وقال في كل بل العبد
وهو المولى واختار النفق وبن ادريس والمقة وفصل العلامة فقال ان كان لمصلحة التجارة ونصره وايضا
لزم ولا يتبع له وهو حسن قال طاب ثراه ومع الياس فيل يتصدق به عنه اقول انما قول السمع في نية ويتبع
القاضي وهو المعتمد وقال في ادريس يل دفعه الي محكم واذا قطعها تنفأ الوارث كان للعام المسلمين لانه
وارث من الارث له واضاره فخر الحق قنين قال طاب ثراه ولو اسلم الذمي قبل بيعه قيل نيوا له غير
وهو صنف اقول القال بذلك هو السمع في نية ومنع القاضي وبن ادريس والمقة والصلامة وهو المعتمد قال طاب
ثراه لو بيع الدين باقل منه لم يلزم الغير ان يدفع الكثير ما دفع على تردد اقول هل من السبع في نية وليتبع
القاضي وتقويله على رواية عبد بن الفضل ولا معارض لها من الروايات وهي مناقبه للاصول في العمل على القرآن
مجازا واوصي بن ادريس دفع لجميع الى المشتري واضاره المقة والعلامة وهو المعتمد واشخصا
البحث في هذا المسألة مذكور في المهذب كما الرهن قال طاب ثراه وسل بط
الاقباض الاطهر نعم اقول لن يصل الى فوق الى عدم اشراط العقب فرضه الرهن قيل لم يدونه واضاره بن
ادريس والعلامة وفخر للحققين وهو المعتمد ودذهب في نيل الى اشراطه وهو مذهب العقيد والعاض والنفق
واي على واضاره المقة قال طاب ثراه وليس للرهن النقص في الرهن باجارة ولا كسبي ولا وطي لانه تعد لنفس
بطل وفيه رواية في مجموع اقول الرواية اشارة الى ما رواه محمد بن مسلم عن ابي جعفر قال سالت عن الرجل
يريد خادمه احيل له ان يطلقها قال ان الذين ارتضونها يجعلون بينها وبينها قلت ان قدر عليها
حالتها ولم يعلم الذين ارتضونها قال نعم لا له بهذا اباس والمعتمد المنع وهو فقول الاصحاب يروي السمع
استحق بن عمار قال سالت ابا ابراهيم عن الرجل يريد العبد والثوب او الحلي او مئاة من البيت فيقول
صاحب المئاة لله تهن انتم في من ليس هذا الثوب او الحلي او البس وانتفع بالمئاة وكانت مخدوم قال سالت
صلا لانا اذن له وما اصحاب لن يفعل قلت فان دس وا الها للملة لن الغلة قال لصاحب الدار قلت فان دس من
ارض يحتها قال صاحب الارض فان دس عنها لنفسك فقال هذا ليس مثل هذا بن عمر لنفسه فهو صلا لانه

يزرع بالرويعر ما وعنه الى ولا قال سالت ابا عبد الله الصل باخذ الدابة والبعلين هنا بما له ان
 يقصر الا مع صريح الاذن النوع كان من انواع القصر قال طاب ثراه وفيه وثوق العتق على احيائه
 الرهن ثم ترد آتية جواز قول اطلق ذلك المنع من عتق الراهن وفيه احيائه مع الاضافة واضحا
 المصلحة والعلامة وهو المعتمد لانه لا يشب العتق على التغليب وعليه عقد باب السراية قال طاب ثراه
 الموثق لصحة بابتداء دينه من الرهن سوى كان الراهن حيا او ميتا وفي الميت رواية اخرى قول المشهور
 تقديم الرهن من بين كل الغرما من الرهن حيا كان الراهن او ميتا لثبوت الرتبة المتفاوتة بغيره بالرهن سابقا
 عليهم وفي رواية عبد الله بن حكيم قال سالت ابا عبد الله عن رجل اقر وعليه دين لعموم وعند بعضهم
 وليس عند بعضهم ومات ولا يحيط بما له بما عليه من الديون قال القيس جميع ما اقر من الديون وغيرها
 على ارباب الدين بالخصص وفيه ضعيفة الطريق قال طاب ثراه ولو كان الرهن ذاتية قام بموتها وتعاها
 وفي رواية الظهر بركب الاربعين وعلي الذي يركب ويشرب المقتة اقول قال السج في بابه اذا انفق
 كان له المالك بركب او السن بارة خمسة وان لم يسمع رجع على الراهن بما انفق وقال القيس بغيره بالخاص
 واحسان العلامة فيرجع صاحب الفصول به بسببه لا يجوز للرهن التصرف بالركو ٥
 والحب الا مع الاذن من المالك او الحاكم او الصوري كما لو اضطر الرهن الى الركوب او الخلع فان
 تركه نص بالخبر ولو نص في حقه بالمقاصه وبرجع صاحب عمه المقدم من المذنب ولا يجب
 الا سداد في الانفاق والعول قوله في ودره بالمعروف واسطر السهم في حواله ودره بال
 اذن المالك او الحاكم فان قدر قال سداد وقال سداد في انفسه وان العتق بغيره فلا شيء على الراهن
 وان العول سطر العود واسدد على ذلك رجع على العتق والاول سطره بالمعروف والود بغيره
 فان الرهن يجب عليه الاحتفاظ ولا يتم الا بالانفاق نعم لو سدد لم يرجع والعول قوله في ذلك
 قال طاب ثراه ولم يضمن الرهن فمعه الرهن يوم بلعه وقبل اعلا العلم من حسن العدم
 الى حسن العتق او اذ الرهن الرهن فمعه الرهن سطره او لعدته الثالث ما فراره او
 لنبه فمعه يوم التلوي عند السج واعلا العلم من حسن العتق الى وجه التلف وهو ظاهر العلامة

وهو المعتمد لوقوله ما نهدى من هذا العالم من حق المعتمد والاطاب من ادوا اصلوا القول قول
وقول قول المريض وهو اسد اقول اذا اصلوا للرهبان والرهبان في قيمة الرهبان اللازمه سدنية
او بعدلها والقول قول المريض لانه منكر للربان والاصل عدمها ولا صاله كراهه منه قال ابن ادراس
واصان المصنف والعلامة وقال السحاب وتلخصهم القول قول المال كونه قال السقي ولو حصره ولو
علم والمعتمد الاول والاطاب من ادوا قال القاضى هو رطب وقال هو ودعه والقول قول المال كونه
ع عدم الرهبان كونه قال السقي والفاصل وان ادراس واصان المصنف والمعلم وهو المعتمد
كتاب الحج والاطاب ثراه والسنة وهو بلوغ خمسة عشر سنة في الذكر وفي رواية
لما ثلث عشر الى اربع عشر وفي اخرى بلوغ عشر اقول من سبب الحج هو من الاضباب هو الاول وهو المعتمد
ومستند رواية حمزة بن محمد بن ابى ثناء في رواية ابو حمزة الثمالى عن الهاف قال قلت جعلت فداك
كم يجزى الاحكام على الصبيان قال ثلثه عشر سنة الى اربع عشر قلت فان لم يجز فيهما قال وان لم يجز فيهما
الاحكام تجزى عليه وبعضهم انما قال ابو عبد الله رواه زرارة عن الهاف قال اذا اتى على العلامة
عشر سنين فانه يجوز وصيته في ماله ما اعتق وتصدق واوصى على صر مع وف وصو حايه وفي رواية
كثير كرواية ابى بكير عن ابى عبد الله ع قال يجوز طلاقه اذا بلغ عشر سنين قال اطاب ثراه الهاف في الرشد وهو
ان يكون مصليا ماله وفي اعتبار العدة ندد اقول لا كونه على عدم اعتبار العدة في الرشد وتعتبر على كونه
مصليا ماله وهو المعتمد واعتبر بها السبع فقط قال اطاب ثراه والمريض الممنوع من الوصية فيما زاد على الثلث
في البرقات المجبة على الخلق اقول المعتبر ان نزع عات المريض وان كانت منحة من الثلث وهو قول العدة
وابو عبد الله في قوله واضنا المص والمعلمة وقال الشيخان في بية والمنفعة انما من الاصل وفيه قال
وابن ادراس كتاب الضمان قال اطاب ثراه ولو علم فانك لم يطل الضمان على الاصح اقول اذا انك
المضمون عنه الضمان لم يرض بضمانه عنى لم يجزه بل يطل بضمانه قال السبع في الكتابين نعم وفيه قال القاضى وابن
حمزة ولم يطل ابن ادراس وضنا المص والمعلمة وهو المعتمد قال اطاب ثراه وفي المعجل قولان اصحهما المعجل
اقول منع الشيخان في الكتابين من ضمان المعجل وفيه قال بن حمزة وهو اصل قول القاضى وضناؤه فقط وهو

القول الآخر للقاضي واختاره بن اكرسي والمصنف العلامة وهو المعتقد قال طاب ثراه ولو ضمن ما عليه صح
 في بعض كتب على الاظهر اقول الصبي مذهب الشيخين في الكتابين وفيه قال النقي وابن زهره وابوعا وافتا
 المصنف والعلامة وهو المعتقد والبطان مذهب الشيخ وفيه قال بن اكرسي وللقاضي القولان قال طاب
 ثراه ويشترط ارضى في الحواله رضا السلت وربما اقتصر بعض على رضا المحيل والاحتال اقول قول رضا
 السلت في الحواله هو المشهور واقتصر بن اكرسي على رضا المحيل والاحتال وهو ظاهر المقيده والاو
 هو المعتقد لانه اثبات مال في ذمته يعقد لازم فاعتبر رضا كالايمان ويعقد الثاني تسلسل الحق
 على استيعاء حقه بنفسه وتغيره كالتوكيل والبيع ولا يعتبر في ذلك رضا المدينون فكذا في الحواله ولو اقول
 قال طاب ثراه ويبرئ المحيل وان لم يبرئه المحتال وفي رواية ان لم يبرئه فله الرجوع اقول الحواله من العقود
 الناقله فاذا لم يبرئ السلت لا يعتبر مع ذلك قول المحال للمحيل ابراء تلك من صرق او محالي عليك وليشترط ذلك
 في ثمة فلو لم يبرئه كان له الرجوع على المحيل واعتدله الاستغناء من المحال عليه والا وبقا قال القاضي والنقي وابن
 حزم وابوعا وما اختاراه مذهب بن ادرسي واختاره المصنف والعلامة قال طاب ثراه وفي اشتراط الاصل
 قولان اقول شرط الاصل في الكفالة مذهب المقيده والشيخ في كونه وعدمه مذهب فقه وقال بن ادرسي
 المصنف والعلامة وهو المعتقد كما الصلح وهو عقد مستقل بنفسه وليس
 على غيره وان قال فاجيده لا يثبت فيه خيار المجلس وخيوان ولا الشفعة ولا يعتبر المقتضى في
 المجلس لو اشتمل على المصارفه نعت يثبت فيه الديار وخيار الشرط وفي ثبوت خيار القين اشكال ولا
 يصح على المحمول اذا امكن الاستغناء ويجوز مع تعذر بيعه وجمع علمه وجاهله ما يوقع في
 ولو اعلما صا صا فان اعلما والآخر والا شرط ان يكون مالا كره ومساوي ويجوز على غير عوض
 واذا وقع على عوض لا يشترط ان يقابله عوض مالي بل يجوز على كل ما كان حقا للمصالح وان لم يكن مالا كما صلح
على شط الشفعة وعلى انقار الشجرة والروشن في ماله ودم العمل وصدا العقد كتاب الشفعة
 قال طاب ثراه ولو شرط احداهما في البيع زيادة فلا شبهة ان الشرط لا يلزم اقول مختار المصنف مذهب الشيخ
 الكتابين واختاره بن اكرسي ومذهب السيد لزوم الشرط وهو ظاهر اي على واختاره العلامة وهو المعتقد

كتاب المغاربة قال طاب ثراه وبشيت للعامل ما شرط من البرج ما لم يستغفره وقيل للعامل
اصرة المثل اقول المشهور انه يشبث للعامل ما شرط من البرج نصفاً او ربعاً او غير ذلك كما وقع عليه
البراض وهو مدس السج في وقت الاستبصار وبضمنة والى علمه اذكر واضارة المجه والعلامة وقال
في ليه يشبث له اصرة المثل ويلغى الشط وهو مدس المقيد والقاضي ونظام التقي قال طاب ثراه ولا يلغى
مما هذا راس المال المضاربة ما لم يكن معلوم القدر وفيه قول بالجواز اقول قولي السج في طمحوه مع
الجباله واختاره العلامة في ليه وضع في وقت واختاره المجه والعلامة وهو المعتمد قال طاب ثراه وقوله
مقبول في التلف ولا يغفل في الرد الا يبينه على الاشبه اقول يختار المجه هو المعتمد وهو مدس العلامة وقال
في طمحوه قول للعامل قال طاب ثراه ولا يلغى العامل جارية الغرض ولو كان المالك اذن له وفيه رواية في مكة
اقول لا يجوز للعامل ان يطير جارية الغرض لانه مع ظهور البرج شريك ولا يحل له وطير الجارية المشتركة على
ما يأتي في كتاب النكاح ومع عدم البرج لا يصح ايضاً وطيرها بالاذن لتعده على المالك لان الاذن في الوطن
اما ان يلغى ما لا يباح او العقد وكلاهما لا يتقدم على المالك وهو مدس المجه والعلامة وقيل
المحققين وقال في ليه وطيرها في الاذن بالاذن السابق معمولاً على ما رواه مرفوعاً الى الكاهلي عن ابي بصير
ع قال قلت رجل سألني ان اسألكم ان ركباً اعطاه مالا ليضاربني بشيء لم ما يري من شيء فقال لا شر جارية
تكون معك ويجازيها صلباً مال ان كان فيها وضعية فضيلة وان كان فيها ربح فله فللمضارب ان يطيرها
تكون معك ويجازيها صلباً مال ان كان فيها وضعية فضيلة وان كان فيها ربح فله فللمضارب ان يطيرها
قال نعم وفي طريقها سمعته وهو واقف كتاب المراجعة والمساقات قال طاب ثراه
ولا تبطل بوث اصلها على الاشبه اقول يريد ان المساقات لا تبطل بوث العامل ولا المالك بل يقوم كل
وارث منهما مقامه لانه من العقود المراجعة كالاجارة وهي لا تبطل بالموت ومن قال يبطلان في الا
جارة قال به هنا كتاب الوديعة والعارية قال طاب ثراه ولو اختلفا في
القيمة فالقول قول المالك مع يمينه وقيل قوله وهو الاشبه اقول يريد ان البشيت تعريض الوديعة بآثاره او
البشيت لزم ضمان العين ميبلاً او قيمته فان اختلفا في القيمة فالقول قوله لانه غام قال في التمر وبه قال في
حنيفة وابن ادریس واختاره المجه والعلامة وهو المعتمد وقال الشيخان القول قول المالك قال طاب ثراه

ولواختلفا في القيمة نقول ان اسمها قول الغارم اقول بخلاف المنة مذهب العلامة وبه قال القاضى في الار
وابن حمزة وقال الشيخان بعدم قول المالك كذا الاجابة قال طاب ثراه وبه بطل
بالموت قال الشيخان نعم وقال المرنسي لا يبطل وهو اسم اقول بطلان الاجابة بموت كل منها هذا ليس
وتلهي بينهما وبه قال ابن حمزة وعلم البطلان مذهب السيد وابن اديس والنفى وظاهر ابو بل والمنة والعلامة
وهو المعتمد وبطلانها بموت المستاجر دون الموجه بخلاف السم في ط ونقله في حق عن الاصحاب قال طاب ثراه
وان تكون الاجارة معلومة كليا او جزئا وقيل تلحق المنة هذه اقول لاكتفاء بابك هذه في الاجرة مذهب
السم في ط والسيد وظاهر به المنع وبه قال ابن اديس والمنة والعلامة وهو المعتمد قال طاب ثراه ولواختلفا
في قيمة الرأبة او ارش نقصها والقول قول الغارم وفي رواية قول المالك اقول بخلاف المنة هو مذهب ابن اديس واضحا
العلامة وهو المعتمد وفي رواية القول قول المالك في الرواية وفي غيرها القول قول الغارم كذا الوكالة
طاب ثراه ولا ينعزل في علم الغل اذا اشتهر على الامع اقول ذهب لوعلى عدم الغل الامع العلم ونقصه فاض
على الموكل وان تضرع الاشهاد وقواه السم في ط واضماره والعلامة في الارشاد وفي الحقيقة وهو
المعتمد وقال السم في ط كينزال الاشهاد على الغل وان لم يعلم وكذا وعلى الغل وان لم يكن اشهاد وتبعه القاضي
وابن حمزة والنفى وابن اديس ولم يترطها العلامة في ط قال بعزل مطلقا قال طاب ثراه وتصح الوكالة
في الطلاق للمغايب والمخاض على الامع اقول بخلاف مذهب ابن اديس واضماره المنة والعلامة وهو المعتمد
والمنع مذهب السم في ط وتبعه القاضي والنفى قال طاب ثراه ولواختلفا في الرد فقولان احدهما القول
الموكل مع يمينه والثاني قول الوكيل ما لم يكن يجعل وهو اسم اقول ذهب ابن اديس الى ان القول قول
المالك مطلقا واضماره العلامة والمنع في بيع وذهب السم في ط الى ان القول قول الوكيل ان لم يجعل
وتبعه القاضي والمنع في النافع وقيل القول قول مطلقا كما في ط قال طاب ثراه ولو زوج مدعيها وكأله
فانكر الموكل فالقول قول المنكر مع يمينه وعلى الوكيل مهرها وروى نصف مملها لانه ضيع صفقا وعلى الزوج
ان يطلعها ان كان وكل اقول ذهب السم في ط وتبعه القاضي الى وجوب المهر على الوكيل واضماره
العلامة في كتاب فتواه واوجب في ط كنهضه واضماره ابن اديس لروايه عن ابن حنبل عن الصادق ع

رجل قال لا اضبط لي ثلاثة فما فعلت من شيء مما قال قلت من صدق او ضمنت من شيء او شرطت
 فذلك رضاك وهو لازم لي ولم يثبت على ذلك فذهب خطيب له وبذل عنه الصدق وغير ذلك مما
 طالبوه وسألوه فلما رجع اليه انكر ذلك كله قال لا يغرم له انضام المهر وذلك انه هو الذي ضيع صفها
 فلما انكمش يدها عليه بذلك الذي قال له وصل لها ان تزوج ولا يحل لها ولا فيها بينه وبين الله
 الا ان يطلقها لان الله تعالى يقول فامسكوهن بمعروف او تسريحا بان فان لم يفعل فانه ما
 نعم فيها بينه وبين الله تعالى وكان الحكم الظاهر حكم الاسلام قد اباح لها وقوى العلاقة في كون بطلان العقد
 في الظاهر مع عيبين الموكل على نفي التوكيل ولا يجب على الوكيل شيء الى كفي غير المهر ويجوز الموكل ان كان
 صاها وقال شيء عليه وان كان كاذبا وحسب عليه الطلاق ودفع نصف المهر وحكما عن بعض الصحابة
كتاب الموقوف والصدقات والهبات قال طاب ثراه ولو جعله لمن يتقضى غايها
 صح ويرجع بعد موت الموقوف الى ورثة الموقوف طلقا وقيل ينتقل الى ورثة الموقوف طلالا
 مروى اقول اذا اوقف على من يتقضى غايها قال الله صح وهو من ذهب اليه بين وبينه ما بين اديس واختاره
 العلامة وهو العقد وتكون سكنى او عمرى او حبسا بلفظ الوقف اذا عرفت هذا فاذا مات
 الموقوف عليه هل يرجع هذا الواقع او الموقوف عليه او الى الورثة الاول قال الشيخ وتبعه القاضي
 وهو لازم لابن حزمه حيث جعله سكنى او عمرى واختاره المصنف والعلامة وهو المعتمد وبالتالي قال ابن
 اديس وبالثالث قال ابن زريق قال طاب ثراه ولو شرط عوده عند الحاجة فقولان ان ينفقها البطلان
اقول ذهب السبكي في المبدية الى صحة الوقف والشرط وهو احدى قولي العلامة وقال في ربه بصفة الشرط
 والعقد ويكون حبسا فان رجع فيه مع الحاجة ودرت عنه وكذا العومات ولم يرجع وتبعه القاضي
واختاره العلامة في ربه وقال في بطلان العقد وهو من ذهب اليه على واختاره ابن حزمه وابن اديس
 قال طاب ثراه وفي وقوف من بلغ عشر اذ ورد والمروى جواز صدقة اقول سوغ الشرع
 بالمعروف وبما قال الشيخ وابوعلى ومنع سارا وابن اديس وعلى المصنف والعلامة وهو المعتمد قال طاب ثراه
 ويجوز ان يجعل الواقف الشرع لنفسه على الاشياء اقول منع ابن اديس من صحة هذه الشرط وايطل الى الوقف

الابن

واجازة الله والعلامة وهو المعتمد قال طاب ثراه ولو وقف ذلك الكافر مع وفيه امر اقول اننا
 المسلم على البيعة والكنيسة لها ارتقا وفرضها واضوايها لم يبع الوقف ولو وقف ذلك الذي جاز
 علمنا لا نعلم فيه خلاف اما لو وقف الذي على ما سوى ذلك من غير تعظيمه وكيفية بغير الله تعالى
 كبيوت النيران والاضام فقد اطلق المعتمد الصيغة هذا الشهيد لانهم يقولون على معتقدهم
العلامة بالبطان وهو مذهب ابو علي وهو المعتمد طاب ثراه والمؤمنون الاثناعشرة وقيل
 بحسبنا الكبار اقول الاول قول السج في البيان وبه قال سلاوان ابن ادرسي واختاره الله والعلامة
 والثاني قول الخيرية وبه قال المعتمد والقاضي وابن خزيمة وهو قول طاب ثراه وكوسم الى اركان
 لهذا ليسب اليه بالابتداء كون النيات على خلاف كماله والعلامة والعلامة اقول هذا المسلم
 كتاب الخمس قال طاب ثراه ويرجع في تحديد ان الى العرف وقيل من هو من يمل ذراعه الى اربعين ذراع وقيل
 اربعين دار وهو مطرح اقول الاول مختار الله وهو مذهب العلامة والثاني مذهب الشيخين وتلميذيهما
 وابن خزيمة وابن زهره واختاره ابن ادرسي والدائد المفضل وهو مذهب طاب ثراه ولو وقف على مصلحة
 فبطلت قبله والى المير اقول هذا القول هو المشهور بين الاصحاب وهو المعتمد وترد المصطلح الى الدليل
 وهو ضعيف قال طاب ثراه وهل ذلك مع اصاغره وله في خلاف وهو ان يروى اقول له وان هذا السج
 في رية وتبع القاضي والطلق الاصحاب المنع وهو مذهب العلامة وهو المعتمد قال طاب ثراه ولا يجوز ان
 الوقف على شرط ولا بيعه الا ان يقع ضلعا يودي الى فساد على تردد اقول منع ابن ادرسي من بيعه مطلقا
 سوى وقع ضلعا ولا يودي بطل اولاه وهو مذهب ابو علي واجاز السيد والمفيد بيعه اذا كان النفع لا ربا
 الوقف من بقاء وانما بيعه اذا بطل او ضل في حرامه وبيعه العلامة وهو المعتمد ومع نص في ثمة
 في ملكه في حرام ربا الوقف ومهما اكلت المأثم بنية ويزايل الوقف كان اولى قال طاب ثراه ولا يرجع
 اليه الا لاصل الابوين بعد القبض وفي غيرها من ذوى الرحم على الخلاف اقول ما هيته الابوين والاول لا يجوز الرجوع
 فيها بعد القبض اجماعا وما غيرها من ذوى الرحم فكذا عند القاضي والمفيد وتلميذه واختاره العلامة
 وبطلان الله وهو المعتمد واجاز ما شئ في الكتابين واختاره السيد ابن ادرسي قال طاب ثراه ولو

الروحيين الآخر في الرصوع نردد آية الكراهية أقول مختار المنة هنا مذهب السبع وابن الكندي
ولعل في وعن الاصحاب يحتم الرصوع واختاره العلامة في التذكرة وفي الحقين وهو المعتمد
قال طاب ثراه ومع الضر في قولان أقول منع في ثمة من الرصوع مع تقدير المنصب وتبعه القاض
ادري واختاره العلامة وهو المعتمد وإجازه ابوعل واختاره المنة وهنا توقيعات وحيثما
ذكرناها في المذهب كتاب السبق والامانة قال طاب ثراه وفي لزومها
أشبهه اللزوم أقول مختار المنة وهو مذهب بني الكندي ومنه السبع في الكتابين والله من العهود
بجايته واختاره العلامة قال طاب ثراه وفي شرط التساوي في الموقوف نردد أقول المشهور
الاصحاب عدم الاشياء لانه مبني على الرضا وهو مختار المنة والعلامة وقيل باسقاط لانه اقرب الي
العدل والمعتمد الاول كتاب الوصايا قال طاب ثراه ولا يجب العمل بما يوجد
نخط الميت وقيل ان عمل الورثة ببعضه لزمهم العمل بجميعها أقول للقايل سوال من فيه وضع بني الكندي
وهو مذهب المنة والعلامة قال طاب ثراه وفي وصية من بلغ عشر نردد أقول انقل السبع في ثمة وصية الميت
اذ جمع ثلث شرائط بلوغ العشر ووضعها الاشياء في مواضعها وكونها في المعروف ولم يشترط التق
سوى بلوغ العشر وابوعل على الكتفا بلوغ ثمان في الذكر وسبع في الانثى ولم يعتبر بأق الشرائط لزم
المنة والعلامة واين الكندي الامع البلوغ وهو اصول قال طاب ثراه وللزم ولو كان اجنبيا وفيه أقول
ولا يقع للزني أقول لا يصح الوصية للزني وان كان رجلا على المشهور وظاهر الطب يقضي بحوا فيه
وكذا المعتمد ولم يذه والتق فان م اجاز في الرسم ولم يفر قولا بميز الحري والذمي وصرح في في المبلغ وهو
المعتمد واما الذمي فمن ضعف الوصية لمطلقا عند بن الكندي واختاره المنة والعلامة ولامطلقا عند
القاض وللزم دون الاجنب صكاه في عن بعض الاصحاب قال طاب ثراه وليعتبر بأق المطلوب أقول
يقدر قيمته أعنت كان الموصي بالورثة وان زاد اعطى العبد الرايد وان زاد عن قيمه سعى
العبد في الباقى وقيل ان كانت قيمه ضعف الموصية طلت وفي المستند ضعف أقول مختار
المنة استمعها العبد فيما بق من قيمه بالقما بلوغ مذهب بن الكندي وعليه اطلاق العقيدة

والتحق والسم في واختاره العلامة وهو المعتمد وشرط الشيخانية والمقتض زيادة وصية عن
 نصف القيمة عملاً برواية الحسن بن صالح ويزيد بن خالد الطائفي له ولو اعتقه عند موته وله غير ذلك
 دين فان كانت قيمته بقدر الدين مرتباً مع العتق والابطال وفيه وجه آخر ضعيف اقول اذا اعتق
 المستوعب عند موته فان قلنا المهرات من الاصل عتق ارح ولا شيء عليه وان قلنا انما من
 الثلث فذهب ان احدهما مذهب المصنف وهو اسرط كون القيمة ضعف الدين
 فيعتق سدسه ويسمي للديان في نصفه وللورثة ثلثه وان كان الدين اكثر من نصف
 القيمة بطل العتق وصرف نصفه في الدين واسترق الورثة النصف وهو مذهب المفيد
 ولم يشرط العلامة ذلك بل حكم بجحى العتق من الثلث الفاضل عن الدين ما قل والمعمد
 الاول قال طاب ثراه ولو اوصي لامرؤله وحل يعتق من الوصية او من نصيب الولد
 فيه قولان اقول ذهب ابن ادریس الى انها يعتق من الوصية فان قصرت عن قيمتها اكملت
 من نصيب الولد واختاره المصنف وهو المعتمد وذهب الشيخ في سببه الى انها تعتق
 من نصيب الولد ولها الوصية والعلامة القولان وفي صحیحہ ابی عبدیہ قال سالت علی
 عز رجل كانت له ام ولد منها غلام فلما حضرته الوفاة اوصي لها بالفي درهم او بأكثر
 للورثة ان يسترقوها قال فقال عليه السلام لا بل يعتق من ثلث الميت وتعطى ما اوصي لها
 قال طاب ثراه وفي الوصية لا بما له والحواله رواية بالنفصيل كالميراث والاشبه النوبة اقول
 بنفصيل الامام علي الاخوان كالميراث مذهب ابی علي والشيخ وتلميذه والنوبة مذهب ابن
 ادریس واختاره المصنف والعلامة وهو المعتمد قال طاب ثراه واذا اوصي بقاربته قسم
 المعروقون بنسبه وقيل لمن يقرب اليه باخواب وام في الاسلام اقول ذهب الشيخ في
 الكتابين ابن ادریس والمصنف والعلامة الى التفسير الاول جلا للفض على المعني
 الفرق عند جده عن الوصع الشرعي فذهب المفيد الى التفسير الثاني قال في كتاب
 ولم يجده نصاً ولا اوله هو المعتمد قال طاب ثراه ويعتبر التكليف في الاسلام وفي اعتبار

العلامة نزد اسبغها الغلاة لقبين اقول ذهب الشيخان في ط والمقنعة وتلميذهما وابن
حنبل والشهيد الى اعتبار الهداية وخبر به العلامة في المعتمد وذهب ابن ادريس الى
عدم اعتبارها واختاره المصنف والعلامة في لفت قال طاب ثراه وياخذ الوصي اجرة
المثل وقيل قدر الكفاية هذا مع الحاجة اقول قال الشيخ في سبه له قدر الكفاية وبه قال
ابن ادريس بشرط الحاجة فلا يجوز مع الغنا للآية الشريفة ونقل العلامة في التذكرة
عن بعض علمائنا ان المحتاج قدر الكفاية وليس له ذلك مع الاستغناء للصحيح عنده
ابن سنان عن الصادق عليه السلام قال سئل وانا حاضر عن القيم للبياتي في الشراء
لهم والبيع فيما يصلحهم ان ياكل من اموالهم فقال لا بأس ان ياكل من اموالهم بالمعروف
كما قال الله تعالى في كتابه وَابْتَأُوا الْيَتَامَىٰ حَتَّىٰ يَازِلُوا السَّكَّاحَ فَإِنْ أَنْتُمْ مِنْهُمْ
رُسُدًا فَاذْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَأْكُلُوهَا إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَنْ يَكْبَرُوا ومن كان
غنيا فليس تقف ومن كان فقيرا فليأكل كل باعروف وهو القوت وانما غنا فليأكل
بالمعروف الوصي والقيم في اموالهم بما يصلحهم وقال المصنف والعلامة والشهيد
له اجره المثل لانه عمل محترما ولم ينزع منه فكان له قيمته وهو اجره المثل وقال
في ط والبتيان له اقل الامرين لانه لم يوط وحمل الشيخ وابو علي العلامة الاستغناء
على الذب وهو حسن والمعتد بجره المثل مطلقا لما رواه هشام ابن الحكم قال سالت
ابا عبد الله فمن نولي مال اليتيم ماله ان ياكل منه فقال ينظر الى ما كان عليه يقوم
به من الاجرة لهم فليأكل بقدر ذلك قال طاب ثراه واذا اذن له في الوصية
جاز ولم ياذن فقولا ان اسبغها انه لا يصح اقول الجواز مذهب الشيخ وتلميذه
والمنع مذهب المفيد واختاره ابن ادريس والمصنف والعلامة وهو المعتمد
قال وان اجاز قبل الوفاة ففي لزومه قولان المروي الزوم اقول الزوم مذهب
الشيخ وابن حزم وابي علي واختاره المصنف والعلامة وهو المعتمد وعدمه

مذهبه بغيره وتليده وانى اكبرى واطلق كن لزومها مع الاجازة ولم يعين قبل الوقاة
 بعدها قال طاب ثراه ولواوصى بجميع عن ماله كان العشر وفي رواية السبع وفي اخرى سبع الثلث
 الاول مذهب الصدوقين والسبع في كتابي الاضمار واشارت المصنف والعلامة والكامل السبع في
 وفي قال المفيد تلميذه والسيد ابو علي وبن جرير وبن اكرى والثالث في رواية بجميع بن خالد عن
ابو الحسن قال سأله عن رجل اوصى بجميع من ماله قال سبع الثلث قال طاب ثراه ولواوصى بجميع في
 وبما صرح في البرقي يرجع ميراثا اقوالا الاول قال الشيخان والصدوق واشارت المصنف والعلامة وبالمال
 قال بن اكرى وصاه عن السبع في المسائل الايديا والاول هو المعتمد قال طاب ثراه ولواوصى بجميع
 وهو في الحفظ وعليه صلية دخل بجميع في الوصية على رواية بجميع ضعفها الشهر وكذا لواوصى بجميع
 وفيه مال دخل المال في الوصية وكذا اقبل لواوصى بجميع ضعفها طعام استنادا الي بخوري درويه
عزم الارض في جميع مذهب بن اكرى والرضي من مذهب الشيخ بن وابي عمر والصدوق والقاسم والنعمان
ومستند الحكم في الصدوق والسيف رواية ابو جهميل عن الرضا قال سأله عن رجل اوصى بجميع كان
في صنف وعليه صلية فقال له الورثة انما اكرى الفضل وليس كذا المال فقال بل السيف بما فيه له قال قلت اكرى
اوصى لرجل بصدوق وقال فيه مال فقال الورثة انما اكرى الصدوق وليس كذا المال قال فقال ابو الحسن عليه الم
الصدوق بما فيه له وابو جهميل بما ملعون كذا ب لكن تأيدت بعمل الاصحاب فلهذا قال بجميع ضعفها
الشهرة واما مستند الحكم في السفينة فرواية عنه بن خالد عن الصادق قال سأله عن رجل قال
السفينة لخلان ولم سم ما فيه ها وفيها طعام يعطيها الرجل وما فيه ها قال له لذي اوصى له بها الا ان
يكون صاحبها استثنى ما فيه ها واعلم ان الجواب ليس بجائزا الا في دخول السفينة لكن قوله الا ان يكون
صاحبها استثنى ما فيه ها جواب قوله يعطيها الرجل وما فيه ها فربما تؤخذ باراده دخول الطعام
واليه اشار المصنف ابن الصادق استنادا الي بخوري رواية وهذه العلامة في كتاب مخبراته الى عدم دخول
المضرووف في السفينة والصدوق والجانب والجفن في السيف وتدخل صلية وهو المعتمد الا ان
يكون بها بعض من ما فيه ها كأن نزل من اليد في الطاب ثراه ولا يجوز اخراج الولد من الارث ولواوصى الاب وفي

رواية مطرعة أقول الذي عليه الأصحاب أنه لا يجوز إخراج الولد من الارث علان أو ضمن الاب بذلك لثبوت النسب بشرط ما فلا يملك الانسان ازالة الرواية اشارة الى رواية وصي علي بن ابي طالب وقال الشيخ في الاستبصار الحكم مقصور على الواقعة المذكورة وكان ابو عبد الله بن الحسن أو وصي باخر اصب من ميراثه حيث انه وقع على ام ولد له واقره الكاطم عليه السلام على ذلك عقوبة لفعلة قال الصدوق في كتابه بمقتضى الرواية المذكورة فمن أوصى باخراج ولده ولم يكن احداث هذه الحديث لم يكن للوصي انفاذ ومقتضى ويقع من تعدى الحكم الى غير الواقعة مقيداً لحصول صرث الواقعة والمعمداً الاول قال الطائفة ثمة الوصية بالمال بشهادة الرجلين ويشهادة اربع نسوة وبشهادة الواحد في الدعوى وثبوتها هل وعين ترد أقول طبق الأصحاب على قبول اثنا هدين والاثنا واليمين في الوصية بالمال والموعد وتردد المنة من حيث ان الحكم يقبل اثنا هدين حكم شرعي فيقف على الدلالة الشرعية وليس على موضع النزاع نص وثبوت بشهادة النساء منفردات منصوص عليه والمقدر قياس لا يقوله قالوا بشهادة وان كانت مفجعة وفيها محابيات او كانت عطية محضه فقولان لثبوتها انما من الثلث اقول قد تقدم ان مفجعات المرض من وصية الاصل عند الشيخين في ثمة والمقنعة ومن الثلث عند الصدوق والمعل ومنه سبعة والعلة والغرق من المفجعة والموضوعة من وجوه الاول وجوب تقديمها على الموضوعة وان كانت مفجعة في الاجزاء بها التامية انها لازمة للمعطى ليس له الرجوع فيها وان كثرت لان المنع من الزايد عن الثلث انما هو لحق الورثة ولا حق لهم قبل الموت والمعطى انما له الرجوع في الوصية والبرع بما مشروط بالثالث فقبله يحصل البرع بخلاف العطية في المرض فانه قد وجد العيول والقبض من المعطى والايجاب والعطية من المعطى فلزمه كالوصية اذا قبلت قبل الموت وقبضته الثالث ان قبولها واجب على الفور وكذا رد خلاف الوصية فانه لا عبرة بقبولها ولا ردها قبل الموت الرابع شرط فيها ما شرط لها في الصحة مثل العلم والتجبر بخلاف الوصية فانها يصح تغليفها على الشرط كقولها اعطوني كذا ان مت في مرضي هذا وتساوى الوصية في امور الاول اعتبارها من الثلث واجازة الوارث الباقي انما تترجم الوصايا في الثالث ويبدا في الاول ومنها الاول كالوصية بالمال

من الشك بغير حال الموت لا قبله ولا بعده الرابع ان فضيلتها ناصته عن فضيلة الصدق في الصح
كالوصية لقول النبي صلى الله عليه واله وقد قيل عن فضيلة الصدق وقال ان تصدق وانت صحيح
سمحت تأمل البقاء وتحشى الفقر ولا تهمل حتى اذا بلغت الخلق قلت لفلان كذا ولفلان كذا
وقد كان لفلان وقد كان لفلان قال طاب ثراه اما الاقرار لاجنبي فان كان متبهما
على الورثة فهو من الثلث والا فهو من الاصل والورثة من الثلث على التقديرين ومنهم
من ساو اهل القسي وقال ذهب بن ادریس الى تنفيذ الاقرار من الاصل مطلقا وهو بناء
على مذهبهم واعتبر الشيخ وتلميذه والصدق في التهمة وعدمها في الدين والعين فامضوها
من الثلث مع التهمة ومن الاصل مع عدمها واما المكيد فامضى الاقرار من الاصل في
الدين واعتبر التهمة وعدمها في العين فان حرقه اعتبر التهمة وعدمها في حق الورثة
واطلق الزعم لاجنبي واما الشيخ ومن تبعه فصل في التهمة وعدمها ولا يفوق اهل الوارث وغير
كتاب النكاح قال طاب ثراه وهذا يشترط وقوع نكاح اللفاظ
بلفظ الماضي الاحوط لا يغ لانه صريح في الاشياء قول الامم اعتبار صيغة الماضي في النكاح
وقبوله والخلاف في اربع صيغ الاول صيغة الامر كقوله للعويذ وجنيتها مسعول زوجتك من غير العهد
القبول هل يصح النكاح قال ابن اذ ليس لا واختاره العلامة وهو المعتمد وقال الشيخ في ط بالصح واختاره
المصنف الثاني صيغة المستقبل كقوله انزوجل فتقول زوجتك قال المصنف بالصح لروايه من ثقلب
وقال ابن حزم بالمنع واختاره العلامة وهو المعتمد الثالث الكناية كنعيم فممن قيل له هل زوجت
بنتك من فلان او هل زوجت نفسك من فلان ويقع الجواب نعم قصد الاشياء فيقول الزوج
قبلت هل ينفع به النكاح قال المصنف نعم وهو مذهب الشيخ ومنع العلامة وهو المعتمد الرابع
وصيغتها قال ابن حزم وجمهور الاصحاب على المنع وهو المعتمد قال طاب ثراه وفي رواية اذ
زوجت الكرا نفسها ثم افافت فرضيت او دخل بها فافقت فافقة كان ما صنفها الرواية
اشاره الى ما رواه محمد بن اسمعيل بن بزيع والرسالت ابالحسن عن امرأة بليت بشرب النبيذ

فسكرت فروع من نفسها رجا في سكرها ثم افاقت فانكرت ذلك ثم ظنت انه يلزمها فوزعت
منه واقامة مع الرجل على ذلك التزويج اصل هو لها ثم التزويج قاسد لما كان السكروا كسبيل للرجل
عليها فقال اذا افاقت معه بعد ما افاقت فهو رضا منها قلت ويجوز ذلك التزويج عليها قال
نعم وبعضهم فيها قال الشيخ في نه والصدوق في المعنعة وقال ابن اكرس في البطلان والعلة الاشارة وهو
منهصبة لمعة والعلامة قال طاب ثراه ولا يسيطر حضوره لهدية اذا كانت الرخصة بالمعة رشيده
على الاصح اقول الذي عليه الاصحاب عدم اشتراط العلى والاشراف في عقد النكاح ونذر صنفين الى عقيل
كزهد العامة اصحابا ياروه عن النبي صلى الله عليه وآله لا نكاح الا بولي محدث له شاهد عدل والسند
منوع وقد انكره الذهري عنهم ويعارضه يارواه بن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله ليس للولي مع النيب
وليس لهم ان يجضوه بالنيب لان الامر يفرق بينهما وبين اليك في اشتراط العلى والاشراف اعتبار
في اصل بينهما دون الاخرى اصدات قول ثالث وهو غير جائز واصحابا يقولون ولا يعطى من ان
يكن ازا واجهن اذا تراصوا بينهما بالمعروف وقوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء وانكحوا الابايا
منكم ومن الروايات كثيرة كرواية عيسى بن عمار عن ابي بصير عا قال سألته عن رجل تزوج امرأة ولم يشهد قال
فيها بينه وبين الله تعالى فليس عليه شيء ولكن ان اصد لها رجلا فمما يرد عا في ادعى المرقش عليه الاجماع قال طاب
ثراه ويجوز النظر اليه امرأة يريد نكاحها وكفيها وفي رواية الى شعرها ومحا سنها اقول الرواية
اشارة الى ما رواه عبيد الله بن الفضل عن ابيه عن رجل عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت لم ينظر الرجل
الى امرأة يريد تزويجها فينظر الى شعرها ومحا سنها قال لا تكس بذلك اذا لم يكن مثله في وجهه ولا كثر
على اباحة الوجه والكفين خاصة يشترط ان يريد نكاحها وامكانه بالنظر الى حاله وحالها عادة وخلوها
من مواضع النكاح كالعادة وان لا يمسك منها قال طاب ثراه الوطى في الدبر فيه روايتان اسمها بالحجاز
على كراهية اقول الحجاز مذهب السمع وعلى الحديث والمعة والعلامة بل اكثر اصحابنا وقال في حصة يوجب
وهو اذا قال طاب ثراه العزل عن نحوه يعني اذنها قيل يحرم به دية النطفة عشر دنانير وقيل
مكروه وهو كونه ورضخ في الاماء اقول يحرم العزل مذهب المعين واضاره من حصة وكراهية مذهب

نظر

السم في تيمية وتلميذه واضارة الملة والعلامة وهو المعتمد وتجب دية النطق عند السم وتحرير عند العلامة
 وللمة القولان والمعتمد الثاني قال طاب ثراه ولا يدخل بالمرأة حتى يمضي لها تسع سنين ولو نظر قبل ذلك ثم
 على الاصح اقول ذهب السم في تيمية الى تحميمها في الدخول ومنعه الباقون الامع الافضاء وهو المعتمد
 واضارة في الاستبصار وهذا فروج ثم بعد ذكرنا ما في المذهب الغضل الثاني في اولياء العقد
 قال طاب ثراه ولا يشترط في ولاية الحبل بقاء الاب وقيل بشرط من الاستد ضعن اقول شرط السم في تيمية
 الاب في ولاية الحبل وهو مذهب القاضي والنفق والصدوق وابي علي لا يشترط ذلك المفيد وتلميذه بل في ولاية
 برأسها واضارة السيد وابن اكرسي والملة والعلامة وهو المعتمد قال طاب ثراه ولا خيار للصبي بعد
 البلوغ وفي الصبي قولان الاظهر انه كذلك اقول ثبت بين صغر للصبي الحيار ولم يثبت للصبي وفي تيمية اثبت
 للصبي ولم يذكر للصبي وتبعه القاضي وابن اكرسي ومنع الملة من خيار فيه وتبعه العلامة وهو المعتمد قال
 طاب ثراه اما البكر الكرشيد فامرها بديلها في اقول للاصحاب هنا خمسة اقوال في منع الولاية عنها في قسم
 النكاح اعني الراجع والمنقطع مذهب المفيد وتلميذه والسيد وابي علي والملة والعلامة وهو المعتمد وثبتت
 الولاية عليها الاب مذهب السم في تيمية وتلميذه وحسن والصدوق واستشكل الولاية بينها وبين الاب براهمة
 مذهب النجاشي والنفق والملة لكن لا يطأها في الفرج مذهبهم بزمرة وذكره الشيخ في تيمية رواية وشار
 لمصلحة في كتابه الي قول مساندس ولو الاذن في الراجع دون المنقطع ولم نظفر بقا عليه قال طاب ثراه الوكيل
 في النكاح لا يرز وجهها من نفسه ولو اذنت في ذلك فلا اعتبار بجواز وقيل لا وبني رواية عمار اقول الجواز
 الاذن مذهب الاكرسي واضارة الملة والعلامة وهو المعتمد ومنع بعض الاصحاب لانه يلزم ان يكون زوجا
 قابلا ولو اذنت مذهب صدق عديمان الساباطي قال كنت ابا الحسن عن امرأة تكون في اهل بيت
 فيكره ان يعلم بها اهل بيتها يحل لها ان توكل رجلا يريد ان يزوجه بقوله قد كذلك فاشهد على تزويج
 قال لا قلت جعلت فداك وان كانت ايماء قال وان كانت ايماء قلت فان وكلت غيرها تزويجها فيه قال نعم وفيها
 وفي ضعيفة السنن قال طاب ثراه وفي رواية سفيان يكون نكاح امة محرمة من غير اذنها معه وفي رواية
 للاصل اقول المنع مذهب السم في المسيل يحارب به وبه قال المفيد وابن اكرسي والملة والعلامة وهو المعتمد

ولجواز قال السمع في الهامية والمستند صحيحة بسيف بن عميرة قال سألت عن الرجل يمتنع بآفة المرافعة
غير اذنها فقال لا بأس قال طاب ثراه واذا التقى بطلا وقيل يقدم عقد الأكبر اقول القائل بذلك
السمع في آية وتبعه القاضى وابن حزم والبطان مذهب ابن اكرسي والمقة والعلامة وهو المعتمد قال طاب
ثراه لا ولاية للام فلو لم يوصت الولد فاجاز صح ولو انكر بطل وقيل يلزمها المهر ويمكن جعله على عوى
الوكالة عنه اقول القائل هو السمع وتلميذ وكلم بالبطان مع الفكاره وعدم ايجاز مذهب ابن اكرسي
واختاره المقة والعلامة وهو المعتمد ولا تقرب الام شيئا العصم الثالث في اسباب
التحريم وهي ستة وقد ذكرنا في المذهب لقسام البحث هنا مقدمة نافعة تشمل على ضوابط وتنبيهات
فقط طلب من هذا كمال طاب ثراه ولا صلح لمادون العشر وفي العشر واثان اثنتي عشرة اذ لا ينشر اقول
منه السمع في آية وطوكاني الاضبار وابن اكرسي في احد قوليه والمقة والعلامة في اكثر كتيبه انه لا ينشر
باقل من خمسة عشر وصحة ومذهب المقيس في تلميذ والتقى والقاضى وكمن وابن اكرسي في القول
الاخر ونقله عن السيد وهو مذهب ابن حزم والعلامة في لفظ انه ينشر بالعشر وهو المعتمد وفي كثير
من اصحاب الروايات وهو قول الاكثر من الاصحاب واصول في الحكم ومذهب ابو علي انه ينشر بالربعة
الواحدة وهو مترك قال طاب ثراه ان يكون في حولين وهو يراد في الموضع دون ولا امر بضعه الا
اقل اعتبار الحولين في ولا للربعة مذهب النقي وبه قال ابن حزم وابن زهره ولم يعترض الاكثر بل جعلوا
المناط بالربعة وهو المعتمد واخلاق المقة والعلامة في غير كتيبه وتوقف فيه قال طاب ثراه وبكره
استرضاع المجوسية ومن لبنها عن زباء وفي رواية اذا اصلها مولاها طاب لبنها اقول كتيبه استرضاع
الكافر اختيارا واثان كذا في المجوسية ومن ولادتها عن زباء واذا اصلها مولاها طاب لبنها والابنية
قال السمع في آية وتقول على رواية احمف بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن غلام لي وثني على
فصلها فولدت واصبحت الى لبنها فاذا اصلت لها ما صنعتا يطيب لبنها قال نعم وطرحها الباقر قال
طاب ثراه وهل يلزم اولاده الذين لم يرضعوا من هذه اللبن في اولادهم الفخر قال في الخلاف لا والوجه الجواز
اقل الجواز مذهب ابن اكرسي واختاره المقة والعلامة في اكثر كتيبه وتوقف في لفظ ومنع السمع في آية والمعتمد

الاول قال طاب ثراه ولو كان له زوجتان فارضتها واحدة حرمتا مع الدخول ولو ارضعتها الاخرى ففلا
 اشبههما انها تحرم اقول في توضيح المسألة ان رضاء صغيرة وزوجتان كبيرتان فارضتها الصغير
 من اصدى الكبيرة بين رضاءها فان لم يكن دخل بالكبيرة حرمت الكبيرة خاصة واما الصغيرة فلا تحرم موبدا
 لان مجرد العقد عمل الام لا تحرم البتة بخلاف العكس لكن ينسخ عقد بالجمع بينها وبين امرأ في نكاح
 واحد فان ارادها بعد عقدها وان كان قد دخل بالكبيرة حرمتا موبدا فان ارضعتها الزوجة الكبيرة
 الاخرى فعلم تحرم هذه المرصعة الثانية قال السمع لا وبه قال ابو العز و قيل تحرم لانها لم تكن كانت زوجة
 واختار المصنف والعلامة وهو المعتمد السبب الثالث المصاهرة قال طاب ثراه ولو جرد العقد
 عن الزوج حرمتا معا عيناً على الاصح اقول في بيان هذا والصدق الى علم العرف بين الام والابنت فلا تحرم
 اصدىها بمجرد العقد عمل الاخرى بل بالدخول بها والمنتهور الفرق في الآية فان النسخ يقول
 نساكم وريابكم الا في مجاوركم من نساكم الا في ذلك دخلت بهن فثبت الدخول في الام ثم في الابنة
 ولم يشترط في تحريم الام وهو من هذا الشرح والتمسك وسار والمصنف والعلامة وهو المعتمد قال طاب ثراه
 وقيل بتجريم العمة والخاله بين الفسخ والامضاء او فسخ عقد بها اقول اذا ادخلت بنت الاخر والاخت
 على العمة والخاله ولم ياذن اقول المصنف بطل عقد الرضا له للنسخ عنه وقال ابن ادریس وهو المعتمد وقال الاثر
 يقع من ذلك لا ما لا يفسخ والصحة ترد العمة له واجازته وهل لها فسخ عقدها ان قلنا بطلان عقد
 الرضا له لم يكن للدخول عليها الفسخ لان ثبوت الخيار لها في عقد نفسها انما لو كان لجمع وان كان
 عقد بنت الاخر باطلاً من اصله لم يكن هناك جمع وقال ابن ادریس بل لها الخيار في الاعتزال من غير طلاق وهو
 غريب واما على القول بان عقد الرضا له يكون منزهاً لئلا يبطل من اصله قبل يكون للدخول عليها الخيار في فسخ
 عقد نفسها قال الشيخان وسار نعم وعليه الاكثر وقال العلامة الاوصاه عن المصنف وهو المعتمد قال طاب ثراه
 وفي شرح المصاهرة بطل البتة تردد اقول الحق الشيء المشبه بالصحيح واختار العلامة في الكبرية ومنع
 بن ادریس واختار المصنف والعلامة في التحريم قال طاب ثراه واما الرضا فلا تحرم الزانية ولا الزوجة و
 اصرت على الاصح اقول في سبب السمع الى تحريم نكاح الزانية وكذا الزوجة اذا اصررت على الزنا وبه قال المعتمد

وتلميذه وصي^د يقول في الزوجه يجب طلاقها ^{وكل} ^{بني} ^{حرمة} ^{عن} ^{بعض} ^{الاصحاب} ^{بانفسهم} ^{عقلها}
اذا اصرت وذهب في ^{والله} الاستبصار الى الجواز واشاره ^{بني} ^{ادريس} والعلامة وسوا المعتمد قال
طائفة وسيل ينشر حرمة المصاهرة قبل نكاح ان كان سابقا ولا ينشر لاحقا والوجه انه لا ينشر ^{اقول}
معي خرم المصاهرة بالزنا ان الانسان اذا زنا بامرأة حرم عليه امها وبناتها موبدا كالتفاح ^{بالله} ^{الصحيح}
لا ينشر به الحرمة وهو منسحب على التلميذ والتلميذ وابن ادريس والصدوق في المقنع ^{نشر}
بما لا يشك كالحج وبه قال التقي والقاضي وابن حزم وابن زهره واختاره العلامة ^{نحو} وهو
المعتمد ويشترط في نشر الحرمة به وبالشبهة ان يكون سابقا على العقد فلا يحرم ^{اللاحق}
لباق ابا حنيفة ونحوه صلح لا يحرم الحرام الحلال قال طاب ثراه واما الحسن والنظر لا يحرم
لغير المالك فمنهم من نشر به الحرمة ^{اقول} ^{النظر} والقبلة والمشرقة اذ كان الحيض
او امته الغريم يتعلق به حكم وان كان الى امه فاساغ لغير المالك ^{يُنظر} ^{الوجه} ^{والمسك}
من غير مشقة لا ينشر حرمة وما منع منه غير المالك كباطن الجسد هل ينشر الحرمة
على ابي الناضر وابنه ولا يتعلق الحكم الا بالجماع الاول مذهب المقيدين واختاره الشيخ
وتلميذه وابن حزم والتقي واختاره العلامة في كف والتذكر وهو قبيح والثاني
مذهب ابن ادريس واختاره المصنف والعلامة في عقد والارشاد والمفيد
قص الترخيم على الابن ولم يعده ابي الاب وهو الحرم ام المنطوقه وبنتها على الناضر
قال الشيخ نعم والاكثر على ابي الاباح لان البنت من العقد لا الحرم فكذا من الملك
واذا لم يحرم البنت لم يحرم الام لان احدا لم يفرق بينهما فان القايل بتجريم الام من
الملك بالنظر والمس قليل التحريم في البنت وبالعكس فالقول بتجريم احدهما
دون الاخرى احداث ثالث ويدل عليه من الكتاب قوله سبحانه ورايكم
اللاق في محورك من نسايبكم ^{اللاق} دخلتم بهن شرط الدخول ومن السنة
صحيحه عيص بن القهم قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل باشر امرأته

غير انه لم يعرف اليها ثم تزوج ابنتها فان لم يكن افضل اليها فلا بأس وان كان افضل اليها
فلا يتزوج والاكثر على عدم التعدد في جانب المنظور وان قلنا بتعدد في جانب الناظر فالطاهر
نراه ولو ملك اثنين فوطي احدهما حرمت الاخرى ولو وطى الثانية ثم فوطى الاولى واضطربت
الرواية ففي بعضها تحريم الاولى حتى يخرج الثانية من ملكه لا للعود في اخرى ان كان جاهلا بمحرم
وان كان عالما حرمها فاول ذلك بسبب ان كل واحد منهما با حرام اخرى مع نية العود وعدمها
مع العلم ومع الجهل ومع بقاها تحريم الثانية دون الاولى لسبب الحل اليها واختاره المعتمد والعلامة
في عقد وقال السمع في نية اذا وطى الثانية وكان عالما بنجسها حرمت عليه الاولى حتى يخرج او تموت الثانية
فان اخرج الثانية لم يرجع الى الاولى لم يخرج له الرجوع اليها وان لم يعلم تحريم ذلك عليه جاز له الرجوع الى الاولى
على كل حال اذا اخرج الثانية من ملكه يبيع او هب وتبعه القاض وابن حنف والعلامة على اصل من قول
السمع ان الوطى ان كان عالما حرمت الاولى ولا تحل حتى يخرج الثانية لا بنية الرجوع الى الاولى والثانية
محرمة لسبق التحريم اليها فان ايقضاها على ملكه كانتا معا محرمتين وان اخرجت الاولى حلت الثانية وان
كان جاهلا بالتحريم حلت الاولى باخراج الثانية كيف كان الاخراج مضافا بغير العلم والحال عند
واضطربت الروايات في ذلك فبعضهم ورد مطلقا كرواية علي بن حمزة وبعضهم ورد مقيدا بالعلم
كرواية الحلبي قال طاهر نراه يكره ان يعقد على الامة وقيل يحرم الا ان يعلم الطول ونحوه قلت المحدث اقول
الاول من هذا السمع في نية والمص والعلامة والكتا مذهبا للحنيفي واختاره المعتمد والقاضي قال طاهر
لا يجوز نكاح الامة على محرمة الاباؤها ولو بادر كان العقد باطلا الى آخره اقول القول بحل نكاح الامة
عنده مرة ثم توطئ محرمة عقد الامة اذن محرمة فلو بادر وقبل الاذن قال القديمان يقع باطلا واختاره
ابن يونس وحكاها عن السمع في التبيين وهو مذهب المص وقال الشحان وتلميذاتها يقع موقفا تفسير
بين فتحة واجابته واختاره ابن حنيفة والعلامة وهو المعتمد وسئل المحرمة فخرج عقد نفسه قال
الشحان وتلميذاتها وابن حنيفة نعم ومنع المص والعلامة وهو المعتمد ووقع هذه المسئلة
واستقضاها عنها مذكورة في المذهب قال طاهر نراه وقيل يحرم واحدة ولو كان عالما حرمت
بالعقد اقول اذا عقد الانسان على معتد فلا يخيلوا اما ان يكون عالما او جاهلا وان كان

عالمًا حريصًا بحجج العقد مويدًا ولا ينقطع عندها من الأول وسوى حملت أو لم تحمل وإن كان حاملًا
بالعدة والتخيم لم يحرم بحجج العقد بل بالوطء وينقطع عدة الأول بحجج الوطء وإن لم يحمل وسئل يتلقى
العدة الواحدة عنهما بأن تعتد عند مفارقة الثاني وواحدة وتجرى عنهما وإن كانت حاملًا وإن
كانت حاملًا كان وضعها كافٍ عنهما ولا بد من عدلين في صورة الحمل تعتد بوضع الثاني وتكمل
للاول بعد الوضع ما بقي من عدته وفي صورة الحمل تكمّل عدة الاول عند مفارقة الثاني وتشتت
بعدها فإحدى للثاني قبل الاول لرواية زرارة لأن المقصود من العدة استبراء الرحم وهو يحصل
بالواحدة وقيل لا لأنها كالأصل وسواء سببها في بية وإضارة المهر والعلا
وسواء المعتمد قال طاب ثراه ولو تزوجها يعني الاضتين في عقد بطل وقيل يتجني والرواية مقطوعة
بأن أقول نعمنا مسئلتان الاول لو تزوج ايتين على التقاقب بطل عقد الثانية ولو جمعها في عقد
بطل لتدافعهما وسواء تبارك ادرسي وبه قال بن حضرة والمهر والعلامة في الارشاد وقال الشيخ في بية
يتجني واحدة ويحلى الاخرى وبه قال القاضي وابو علي والعلامة في ليل لرواية جميل بن دراج عن بعض
عناصدها على رجلين زوج ايتين في عقد واحد قال هو في اختيار ان يمسك ايتها مسك ويحلى
سبيل الاخرى والى هذه اثبت بقوله والرواية مقطوعة وبنتها بالبرسلة الظاهر في الاستعمال
الثانية لو تزوج خمسًا فانه كان على التقاقب كانت الاضرة باطلة وان كان في عقد واحد وان كان عنده
ثلاث وتزوج اثنتين في عقد واحد بالعكس فالحث هنا كما في الاضتين والعايز يتجني قابلية هنا
والمعتمد من هذه المصحة السبب السادس الكفر قال طاب ثراه وفي الكتابية قولان اظهر انه لا يكون
غيبته ويجوز منعه الى اضره اقوال المعتمد بحجج الكتابية مطلقا وهو مذهب السيد والراجح في كتابي
الاضمار وبوطا هريرة واحد في قول المعتمد وقوله بن ادرسي واختاره فخر المحققين قال وهو
الذي نفع عليه رأي والذي يعنى العلامة رحمه الله في البحث ودرجته في الحمل كقوله واجازة حسن
والصدوقان بكل النوع وضحه النقي والثاني في بية وملك اليه وإضارة المهر والمستحور
توبة المجوسية وضع بن ادرسي من نكاحها قال طاب ثراه ولو لم يستزوجها لنفسه في حال

ان كان قبل الرضوخ ووقف على العدة ان كان بعد وقيل ان كان بشرط الزمة كان كفاها باقيا
 اقول هذا قول الشيخ في كونه لا خيارا والا لوقول الشيخ في والظاهر وابن ادریس واختاره المصنف
 والعلامة وهو المعتمد قال طاب ثراه وروى عن ابی عبد الله عن ابی ابي العبد بن زلة
 الارسلاد فان رجعا في العدة في اصفها وان خربت من العدة فلا سبيل لعلها ولا رواية ضعیفة
 اقول هذه رواية عن ابی باطى وهو فطحى المذهب وبها اتفق الشيخ في كونه ومنع ابن ادریس وقال النفاة
 لازمة للسید ولابن تيمی عنه الا بالطلاق واذا نكح المصنف والعلامة وهو المعتمد قال طاب ثراه وهل شرط
 التناوب في الايمان الاظهر لا لكنه يستحب ويتأكد في طه والموثقة اقول ذهب المصنف الى الاكتفاء بالاكلام
 فيكون تزوج المومنة بالخالف لعل لا يثبت له قال بن حمزة وهو ظاهر المفيد والبی على وقال الشيخ في طه يعتبر
 الايمان وبه قال قطب الدين الاوینی واختاره المصنف وابن ادریس والعلامة وغير المحققين وهو المعتمد
 قال طاب ثراه اذا انتسب القليله فبان من غير ما في رواية الحلبي فيسحق النكاح اقول بان ابو عبد الله اذا
 انتسب احد الزوجين الى نسب ولم يكن كذلك كان النكاح منفسخا ان لم يرصه الاخر لعل عليه فان
 تاول تاويل لا يكون به صادق بل يبطل النكاح وقد مر وان رجلا تزوج انه يتبع الزواج فوجدنا
 للسناين فيمنع امير المؤمنين ع وقال عم السناين ذواب والكلام - فمما روي في النكاح

الصنف حكم القليله وفي الرواية دلالة عليه من حيث المفهوم الثاني ان
 والمرأة واقفة بن حمزة ولم يتفرعنا في انتساب المرأة وقال في طه
 ادریس وقال غير المحققين ان شرط في من العقد كان لها الخيار
 تزوج امرأه ثم علم انها كانت زنت فليس له الف
 وفي رواية لها الصدق بما استحل من فرجها ويرجع به على التولي وان شاء رسلها اولا
 اثبت الصدوق الخيار الى الرجل بن بناء المرأة ولم يشترط الحد وبه قال ابو علي
 وزاد بشوكة للمرأة بن بناء الرجل وشرط المفيد وتكليفه ان يحد منه وبه قال الشيخ
 والقاضي ولم يثبت المصنف والعلامة لاصاله لزوم العقد وبه قال ابن ادریس

ابن ح	يا صم يا	يا الله	يا حسن
لا	رحيم	يا الله	
علي بن	محمد بن	لا اله الا	يا حم
ابن	ابن	الله	
يا	جمع له	يا الله	يا حم
	يا حي يا		

وهو المعتمد القسم الثاني في كاح المنقطع فالتطاب تراه وهو يقيم ينعقد باحد
الالفاظ البلية خاصة وقال علم الهدى سعد في الاماء بلفظ اللاحق والتحليل قوله
السند هنا مبني على قاعدتين الاولى جواز التحليل بلفظ اللاحق الثانية
ان التحليل عقد منته وحيد لا يكون عقد المتعة في الاماء محضاً في
الصبي الثالث بل هناك لعطان اخر ان ينعقد بهما المتعة وسيا في البحث
في ذلك فالتطاب تراه ولو دخل فلها ما اخذت وتمنع من الباقي والحق
انها تستوفيه مع جهاتها ويتعاد منها مع علمها اقول اذا ظهر فساد العقد
في المتعة فان كان قبل الدخول فلا شيء وان كان بعده قال في يه لها ما اخذت
ويمسك عنها ما بقي وقال المصنف في بيع ان كانت عالمة استعبد ما اخذت
وان كانت جاهلة استحققت المهر واختار في العلامة واختار في النافع
فساد المسمى وجوب مهر المثل واختار في المحققين وهو المعتمد بطلان
العقد فلا يلزم ما ذكر فيه فالتطاب تراه ولا يصح تذكر المرأة والمرأى مجرداً
عن زمان بعد وفاته رواية بالجواز فيها ضعف اقول الرواية اشارة الى ما رواه
بن فضال عن القاسم بن محمد عن رجل ساءه وال سالت ابا عبد الله عن رجل
يتزوج المرأة فرد واحد والاباس وكذا اذا فرغ فليجوز وجهه ولا ينظر وهي
مع ضعفها مرسله وقال في يه وينعقد دائماً وذهب المصنف والعلامة الى
البطلان وهو المعتمد فالتطاب تراه ولا يقع بالمتعة طلاق اجمالاً ولا العان على
الاظهر ويقع الظهار على تردد اقول ذهب السيد الى وقوع اللعان والظهار بها
وقال في يقع الظهار خاصة وسيا في البحث فيه قال لا يقع بالمتعة ميراث وقال الرضا
يشتت ما لم يشترط السقوط نعم لو شرط التوارث لازم اقول ذهب الحسن الى سوا
الميراث فاصل هذه العقد وسيقط باسقاط سقوطه وحكاها المصنف عن السيد

في النهاية الى سقوط في الاصل وثبوت بالشرط وية قال بن حمزة وقطب الدرس الكبير
 واختاره المصنف وذهب النقي الى عدمه اصلاً والغاية شرطاً واختاره بن درس والعلامة
فخر المحققين وهو المعتقد قال طاب تراه اذا انقضا اجلها فالعده حيطتان
 على الامر اقوال عدة الامة في المنفعة مع انقضاء الاجل او هبته حيطتان عند البيع فيه واختاره المعتمد
 والقائل بطلانها عند المعيد وبين ادكي واختاره العلامة وصيغته ويضاف عند الصدوق
 المنفعة وصيغته عند محمد والطبق الكل على كل من نصف للمستدابة المتوفرة عنها قالوا قربانها اربعين
 الشهر وعشر ايام مرة كان في امانة دخل بها اوم يضل وهو من هذا العلامة وبين ادكي وقال المعيد ترات
 خمسة ايام بنسبة لا وفوق في المنفعة بين الحرة والامة فتعقد في غير الموت يقر بين ومع الربية بشهر ونصف
 وفي الوفاة بأربعة وعشر ايام فيكون عدتها في المنفعة اطول من عدتها في الدائم عملاً بالعموم ونفسه بزيادة
 القسم المال في نكاح الامة قال طاب تراه لو ابدار اصددها في وقوفه على الاجان قولان وقوفه
 على الاجان اثم اقول تحت المنفعة او قول السمع في واضحة العلامة وقال بها ادكي يطل من رأسه للشيخ
 آخره باطل فان ايمان المولود كانت الاجان بعدد مستأنف وقيل تختص الاجان بعدد المعين دون
 عقد الامة والفوق بين قول السمع انه في الاول يحكم بصحة العقد من حين وقوعه وعلى القول الثاني من حين
 الايمان فيستخرج على ذلك ما لو كان تحت اصة الزوجة حين العقد وصحتها الاجان بعد موته او
 فراقها فانه يطل على الاول ويصح على الثاني وكذا البت لو كان تحت عمتها او خالتها او صرة ثم اتاها
 واجاز المولي بعد ذلك فعلى الاول لا يصح وان قلنا بطلان هذا العقد من اصلها وان الاجان
 المستأنف صحيح لان العقد يصل بعد البيوتنه وما يمكن ان يحتج به للعقل الاول ما رواه زرارة عن
ابن جعفر قال قال له عن رجل تزوج عبده بغير اذنه فبطل بها ثم اطلع على ذلك مولاه قال آذنه كالمولاه ان
 شاء فرق بينهما وان شاء اجاز نكاحهما فان فرق بينهما فللمرأة ما اصدقها الا ان يكون اعتد في اصدقها
 صداقاً كبيراً وان اجاز نكاحهما فاعل نكاحهما الاول فقلت لا في جعفر آذنه اصل النكاح كان عصبياً قال فقال ابو جعفر

عليه السلام انما اتى شيئا صلا الاولين بها صلا تع انما عصى سيدك فلم يعص الله تع ان ذلك ليس كانيان ما حرم الله تع
عليه من الكاح في عزة وشهادة وما يعرض القول الثاني ما رواه الشيخ عن علي بن جعفر عن ابيه عن ابي عبد الله
عليه السلام عن علي بن عطاء انه روى عن ابيه فقال لعبد بن عبد الله بن جعفر عن ابيه فقال لعبد بن عبد الله بن جعفر
عن ابيه فقال لعبد بن عبد الله بن جعفر فقال لعبد بن عبد الله بن جعفر فقال لعبد بن عبد الله بن جعفر فقال لعبد بن عبد الله بن جعفر
فطلقوا بن شبيب فامسك فقال السيد يا امير المؤمنين امر كان بيدي ثم جعلته في يد غيره قال عاذك لا تك
صيت قلت اطلق اقدرت له بالكاح قال اطاب ثراه واذا كان احدا لا بوني صرا قال تولد خرا الا ان شبيب
المولى رقيقته على تردد اقول اذا زوج المولى رقيقته بحرية وشرط في نفس العقد رقية الولد كان الولد رقيا
علا بالشرط وهو اجماع وتعدد المصنف ووجهه ان الولد يقع عدم الشرط مع عدم الشرط قال شرط شبيب على
لحم وهو غير جليل وقال ابن الحنفيد الاصل في ولد المملوك انه رق الا ان شبيب طالع وجم العتق قال اطاب ثراه
وكذا لو ادعت الحرة فمرو بها على ذكره في رواية لم يرد بالوطي عشر الف درهم اقول اوجب الفاضل في هذه الصورة
السماء والشمس في طمهم المثل وان حرمه وابو علي الف درهم البقار ورفضهم التبتوه قال اطاب ثراه
ولو اولدها فمكهم بالقيمة ولو عجز سعي في قيمته ولو ابا قيل فبديع الامام وفي المستند
اقول لا شك في وصول الفدية على الابن الا ان كان موسرا ولو اعسر قيل فيه ثلثة اموال الدور
وصوب الفدية على الامام من شحم الرقاب قال الشيخ وتبعه بن حمزة والسنند روايه
سماعه وهو افعى الثاني وصوب الفدية على الامام بالقيمة لازمه للاب فيتنظر
اسباب ولا يجوز اخذ من شحم الرقاب قاله بن ادريس الثالث صواب اخذ من شحم
لانه من المصالح ولانه ما لا ياب في ذمته وهو عاجز عنه فيتنظر لانه حاله الفلانة
مع لفت وهذا تحقيقا شريفة ذكرها في المذهب قال طاب ثراه ولو امكن الزرع
الثقلم تجزى بالتميز روايه فيها ضعف اقول اذا تزوج الحرة من شريكين اشتروا حصت
احدهما بطلان كاحه وضم عليه وطيقها لانه لم يخبى على كاحها وطهرها باباحة شركه
قال ابن ادريس وهو في روايه محمد بن مسلم قال سألت ابا جعفر عن رجلين

ديها جميعاً ثم اهل احدهما فوجها تركه فقال جلال له وبي طريقها ضعفاً وقل ربحي
 نخل بقدر العتق ان وقع يمينها ما ياه وغد عليها في نوبه سيدتها باذنه ومنع المهر والفلانة
 وغر الخفافيس وهو المعتد فلا طريق الى تخليها الاثر بافتها قال قال ابنه ولوها باها على الزمان
 فغ جواز العقد عليها منعه في زمانها ترد استبهم اليه اقول الحوار من هبل ابن في كنه
 والمنع من هبل المهر والفلانة وهو المعتد لا معاذن البدي فمخر منعه واما قال ابنه
فاذا اعتقت الامة تخيرت في فسني نكاحها وان كان الزوج حرراً على الاظهر اقول
الحلي قال سألت ابا عبد الله ع عني امه لكانت تحت عبد فاعتقت نكاحها سدا
 ان شئت تركت نفسها عند زوجها وان شئت تركت نفسها منه وذكر ان بريد كانت
 عند زوج لها وبع مملوك فاشتريها عايشته فاعتقتها فحررها رسول الله صلى الله عليه وآله
 وقال ان شئت تركت نفسها عند زوجها وان شئت فارتدت وكان مولى لها وكان مولى لها
 بل عودها استرطوا على عايشته ان لهم ولاها فقال صلى الله عليه وآله والاه اولادك اعتقوا فزيت في
 وعلى بريد بلح فاهدته الى رسول الله صلى الله عليه وآله فعلقته عايشته وقالت ان رسول الله صلى الله عليه وآله
 له بالكل المصدق فجاه رسول الله صلى الله عليه وآله والمم مطلق فقال ان هذا المم معلق لا يطبق فقلت
 يا رسول الله فليعه بريد وانك لا تاكل الصدقة فقال هو لها صدقة ولنا هديته
 ثم امر بيطبخه فجاه فيها ثلث من السن وخمار للمهر فها هو من هبل في النهاية
 وتليده وبه قال المعيد ابو علي والفاضل ابن ابي الحسن واختاره العلامة وهو المعتد
 وذهب في كتابي الفروع الى عدم النكاح وهو من هبل المهر في قوله قال ابنه
 ويجوز ان يتزوجها اقول العتق صدقها وشروط تقديم شرط التزوج في العقد
 وقيل شرط تقديم العتق اقول ذهب الشافعي في موهبته والفاضل في موهبته الى شرط
 تقديم شرط التزوج ولو قدم العتق كان لها الخيار في الرضا والعقد والامتناع
 وعرض في موهبته قال المعيد والشافعي والمعتد ان لا مشاحة في تقديم

عليه الآخر لان العلامة المتصل بالجملة الواحدة لا يتم اوله الا باخره قال طاب ثراه ولو عجز ^{النصيب}
سعت في المتخلف ولا يلزم الولد السعي على الشيء اقول يريد ان ام الولد تحقق بوث المولى ^{نصيب}
ولدها فان عجزت نصيبه عن قيمتها سعت في المتخلف ولا يلزم الولد السعي قال المفيد وابن
ادريس واضئان المصه والعلامة وقال في طيلزم الولد فكما وان لم يكن له مال سعي في باقي قيمتها واخذناه
بمنعنا قال طاب ثراه والاكسبه ان العتق لا يبطل ولا يرق الولد وقيل تباع في عمن رقبته ويكون ^{ولدها}
كهيئتها رواه هشام بن سالم اقول روى السعي في الصحيح عن هشام بن سالم عن ابي بصير قال سالت
ابا عبد الله عليه السلام عن رجل باع من رجل جارية بكر الى سنة فلا يقبضها المشتري اعتقها
من الغد وجعل مهرها عتقها ثم مات بعد ذلك بشهر فقال ابو عبد الله ع ان كان الذي
اشترها الى سنة له مال وعقد حط بقضا ما عليه من الدين رقبته كان عتقه
ونكاحه جائز وان كان لم يملك ما يحيط بقضا ما عليه من الدين برقبته كان عتقها
ونكاحها باطل لانه عتق ما لا يملك وارا انها لمولاه الا لو قيل له فان كانت قد عقلت
من الذي اعتقها وتزوجها ما حال ما في بطنها فقال الذي في بطنها مع امه كهيئتها
ومصوبها افنى الشيخ في بيته والقاضي وابو علي وقال ابن ادریس لا يبطل البيع ويحصى
عتقها وولدها حر وهو الذي تقتضيه اصول المذهب وعلامة المصه والعلامة
وفخر المحققين وهو المعتمد قال طاب ثراه وكذا لو بيع العبد وتحت امه وكذا
لو كان تحت حرة لو اية فيها ضعفوا قال ابن ادریس ان مشتري العبد بالخيار والجانبة
عقده ونسخه ان كانت زوجته امه وان كانت حرة فكذلك هذا الشيخ في بده وتبعه
القاضي في كتابه وابن حمزة والعلامة وهو المعتمد رواه محمد بن علي عن ابي الحسن
قال اذا تزوج المملوك فله مولي ان يعرف بينهما ومنع ابن ادریس لاصاله لزوم
العقد واخذناه المصه واستضعف الرواية لان في طريقها موسى بن بكير وهو
واقفي قال طاب ثراه وصيغته احدثت لكونها او جعلت في حل من وطئها

وفي بعدهما السهم وتوسع آخرون بلفظ الاباحة اقول قال السهم في بيت بيني وبينك لفظ التحليل
 بان يقول قل تحليل في صل من وطئها او اظلمت لكر وطئها وبه قال ابن هرق وهو الاصول واحراز
 بن اكريس لفظ الاباحة وهو نظام السيل واختارة العلامة لمشاركة التحليل في المعنى فثبت
 اصلها ليقضي تشبيه الاضري قال طاب ثراه وهل هو اباحة او عقد قال علم القدي هو عقد منفعة
 اختلف الاصحاب بعد اتفاقهم على اباحة فبرج المملوكة بتحليل المالك فيكون ذلك من قبيل المالك والعقد
 السيد الى كونه عقد منفعة وذهب بن اكريس الى انه ملكية منفعة ونقل عن الشيخاني واختاره العلامة وقول
 للمصنف هو اباحة يصح الى المالك لانه في ابتداء الامر اباحة قطعاً لان المالك رفع يده في كل وقت وعقد الاستيفاء
 يحصل للملك فالتسريقان قابلان بانه ملك وقابل بانه عقد وليس هناك قابل بانه اباحة ويتفرع عن قول السيد
 اعتبار الاصل واذا نهره ان كانت عنده واعتبار اذن العنة والحالة وتحررها عن عنده اختصاراً ولا
 يعتبر ذلك على قول بن اكريس قال طاب ثراه وتحليل امته لمملوكة ترد ومساواة بالاجنبي كمنه اقول السهم
 مدسب السهم فيه ومختار العلامة في قوله وهو ان يذهب بن اكريس ومختار المصنف قال طاب ثراه وتحليل الشر
 تردد والوجه المنع اقول تقدم البحث في هذه المسئلة قال طاب ثراه ولا تحليل صرفان بشرط الحرية في العقد
 فلا سبيل على الاب وان لم يشترط وفي الزامه قيمة الولد هو تبيان اسمهما انه يلزم اقول الماصل في ولا تحليل
 بحرية شرطها الاب او لان الولد يتبع اشرف الطرفين في صورة الوطئ بالعقد والمذكر والتحليل يلحق باجرها
 ذهابه بن اكريس واختاره المصنف والعلامة وقال السهم في ثيه اذا انت بولد كان لمولاه وعلية بن اكريس
 بما لم يكن له مال والا تسع في عتمة ان شرط ان يكون حر كان عليها شرط ويلحق بالانكاح امور حسنة الاول
 العيوب قال طاب ثراه وفي الرقيق تردد اقول ظاهر الصدوق عدم الرد بالردق وقال السهم في شرط تردده
 واختاره المصنف في ان دفع وقال في بيع ان لم يكن ازالته او امكنه وامتنعت مع علامه ثبت له الخيار والا
 فلا واختاره العلامة وهو المصنف قال طاب ثراه ولا العوج على الاشبه اقول قال في ثيه العرج وبه قال
 بمحمدة وسار وابو جعفر والقاضي في الكامل واختاره العلامة ونظام الشيخين في الكتابين وابن اكريس علم
 الذوات واختاره المصنف وللصدوق في المنفعة المقتولان قال طاب ثراه وفي المتجر بعد العقد تردد

العنف اقول اذا تجدد بالرجل بعد العمل هل يسبح الفسخ للهرة وذلك من خصوصاً ولا يعلم
عيب الرجل الرابعة الاول يجب شرط ان لا يقع منه ما يمكن فيه الوطى ولو قدر الحشفة ولم يقع
به المرأة مع تجرده قال ابن ادریس لا ولو قول السمع في كل موضع من كل موضع اخرجه وبطلان
الغاي وضارة العلامة وفي الحقيقة هو العمل وان تجدد بعد الوطى في كل خصوصاً وهو
الانثيين وليثبت له خيار مع سبقه على العقد قطعاً ولا يقع مع تجرده بعد الوطى اجماعاً وفي
المجدة بينهما خلاف فائتبه القاضي والعلامة في لو وضع بين الاكبر والمص وعليه الاكثر الثالث العنة
وليثبت بها الردوان تجدد بعد العقد اجماعاً ولا يقع مع تجردها بعد الوطى وبطلان مجمل
من الاصحاب خلافاً لا ينحصر في الصدوق الرابع يجب ان قال طاب ثراه وقيل تقبل الكفاة
يجنون الرجل المستغرق لا وقات الصلوة وان تجدد اقول هذا هو العيب الرابع من
عيب الرجل وتفسخ به الة مع سبقه على العقد اجماعاً وكذا مع تجرده وان كان بعد الوطى
اذا كان مطيقاً وكذا لو كان اردوان عند المص والعلامة وهو المعتمد الشرط الثاني ان
يقبل اوقات الصلوات وبه قال بعضه القاضي وعليه الاكثر تحقيق اور السمع في لية
وقد انما الحق لقوله لا يعجل اوقات الصلوات وكذا القاضي وابن ادریس والعلامة والمص في يقع
فصله اوقات يحتمل ان يكون على الظرفية فيكون معناه ان شرط الفسخ بالتجدره ان لا يعجل
اوقات الصلوة وبه في جميع الوقت وهو غير عاقل ضاوى المطبق بخروجه عن التلويح
تخليع الصلوة وان عقل في بعض الوقت بحيث يطق بالصلوة فقد ساء المطبق في فعل الصلوة
واذا الواجبات هذا المعنى اذا دلت في ان في حيث قال ولا يغيب المجنون المستغرق قد يحتمل ان
يكون منصوب على المعنوية فيكون المعنى ان الشرط الفسخ ان لا يقع اوقات الصلوة وبه في
عن غيره من الاوقات ويعلم بسببها من بلغ به الجنون سدا المبلغ فسخت به المرأة ومن يبلغ
به ذلك تفسخ به كونه صغير العقول وهذا المعنى اردان من حيث قال المجنون المعتضى الفسخ
ان لا يقع مع اوقات الصلوات وقيل قال المعيد ومبارك ان كانت لا يعجل اوقات الصلوات

قال اصله هناك عيارات الاول ان يعقل اوقات الصلوات وعليه السمع وتليده الثاني ان لا يعقل
 اوقات الصلوات لان حصة والتفيد الثالث يحون المستوفى للخدمة النافعة فالعبادة الاولى تحمل
 اليها فتي والاضربان لا يحمل كل منهما يقرب وقد يحصل من هذه الحريان المراهة نفقة بخير الرسل
 وجبه وان صلح بعد الوطى والخصاء بشرط سبقه على العقد ونفقه بالعبدة وان تجردت فيما
 بينهما لا بعد الوطى والرجل نفقة بتعيب المراهة مع سبقه على العقد ولا يفسخ بما يتجرّد بعد الوطى
 اجماعا ولا نفقة بما يتجرّد بينهما قال السمع في الكتابي نفقة وقال ابن حزمه وابن الدرسى واختاره
 المصنف والعلامة وهو المعتمد قال طاب ثراه ولونين وجه على انما صرّحت فماتت امه فله الفسخ ولا مهر لولم
 يرسل ولو دخل فلها المهر على الاستبراء اقول اذا تزوج على انما صرّحت فماتت امه فله الفسخ ولا شيء قبل الدخول
 وبعده يجب المسمّى من المذكور في العقد وهو مذهب الشافعي واختاره المصنف والعلامة ومهر المهر عند ابن
 حزمه ان كان المهر سببها ويرجع به على المدلس والعهر مع البكارة ونصفه مع الثبوت عند ابن علي وابن
حزمه ان كانت هي المدلّسة قال طاب ثراه ولونين وجهها بكذا فحيت ثيبا فلا رد ينقص مهرها اقول هذا
 جتان الاول اذا شرط الزكارة فحيت ثيبا فان لم يثبت سبق الثبوت فلا رد اجماعا لان ذلك قد ثبت
 بالضرورة والموقوف وان ثبت سبقها فله رد به قال النقي لا وعليه لا كذا وقال العلامة بل لا رد له
 هل ينقص من مهرها شيء قال النقي لا والا قرب النقص وهو مذهب الاكثر وما هو قيل فيه اربعة اقوال الاول
 جبه مطلقا قال السمع وتليده لرواية محمد بن جندب بالجيم المفتوحة والدار المشددة والكاف اذ قال
 كتب ابن ابي عبد الله عسا له عن رجل تزوج جارته بكذا فوجدها ثيبا هل يحجب لها الصداق واقفا او
 ينقص قال ينقص ولا بد من اضرار شيء الثاني انه السكون ذم عليه الراوندى كما في الوصية الثالث
 قال ابن اكرس ينقص من المسمّى مثل ما يميز مهر البكر اليوم الثيب الرابع الرجوع في تقدير النقص في تقدير
 الحاكم قال المصنف في تلك النفا هو المعتمد وتحقيق البحث في هذه المسئلة مستوفى في المذهب بالنظر
الثاني في المهور قال طاب ثراه اما لو جعلت المهر سبيحا لا مدة فقولان استبرهما اجماعا اقول
 اذا جعل المهر عملا مضى في ذمة الزوج حان قطعا وان جعل المهر مضافا للزوج مدة معينة هل

يجوز ان لا قال في ربه وثبته القاضي في الكاسل وقال المغيبة تليينه نعم وفيه قال بن صرمة ولو عمل وابن ادرسي
 والكثير واضناوه المص والعلامة وهو المعتمد والقاضي في المذهب قال طاب ثراه ولا تعدي في المص
 في العلة ولا الكثرة على الاسباب اقول عدم التقدير مذهب الشيخين والسق والحسن والقاضي وابن ادرسي ^{واضناوه}
 المص والعلامة وهو المعتمد وقال المرتضى لا يتجوز بالمهر خصا بية ذكرهم فما زاد على ذلك رد الى ^{المسئلة} ^{القول}
 قال طاب ثراه ولا يجوز عقد المص على مهر ولو عقد صح ولها مع الدخول مهر المثل وقيل لا يطل العقد
 هنا مسلفا ن الاول اذا عقد المص على مهر او ضمير صح العقد عند الشيخين في الكاسل بين وبه قال بن
 صرمة وابو عل وابن صرمة وابن ادرسي واضناوه المص والعلامة وهو المعتمد وبطل عند الشيخين
 والمقنع واضناوه القاضي والسق النا لينة على القول بصحة العقد ما ذابح قال في مهر المثل
 واضناوه بن صرمة وهو ظاهر بن ادرسي واضناوه المص وهو المعتمد قال في موضع من طها القيمة عند
 مستحله وتوقع على ذلك طلاق قيل الدخول فيجب بصف مهر المثل على الاول ونصف القيمة على الثاني قال طاب
 ثراه ولو مات الحاكم فالمرء لها المنفعة اقول السق يقضي قسمان الاول تقويين البضع وهو نراض الزوجي
 باقناع العقد من غير مهر ما باعفاله او بكاشرا لا سقوله وهذا العقد لا يوجب شيئا في ابتداءه ثم لا
 يخلو اما ان يتحقق الزوجان على فرضه ويثبت ما فرضناه ويبيعين مع الدخول والموت ونفسه
 مع الطلاق وان لم يحصل فرض وصيب بالطلاق المنفعة وبالدخول مهر المثل ولا شيء مع الموت ولو اتفقا
 على فرضه بعد الدخول وتعيينه صح ولم ما عيناها زاد عن مهر المثل ونقص الثاني تقويين المهر وبان
 يذكر على الجمل ويقوض بتقديره المص صرمة وحكم في هذه القسم ان يلزم من الحكم بالفرض ويثبت ما يحكم
 ان كان هو الزوج وكذا النوصة ما لم يزد في الحكم عن الستة فيرد اليها ويستقر بالدخول ويتصف
 بالطلاق وكذا الوصل الطلاق قبل الفرض المزمع الحاكم تسجيته ولو مات الحاكم قبل الفرض فان كان بعد
 الدخول مهر المثل وان كان قبله فالمقنع عند السق في بيع والصدوق في المقنع والقاضي وابن صرمة ^{واضناوه}
 المص والعلامة وهو المعتمد ولا شيء عند بن ادرسي ومهر المثل عند العلامة في عقد وصكاه في ط قوله قال طاب
 ثراه تملك المرأة المهر بالعقد ويتصف بالطلاق ويستقر بالدخول ولو الوطى قبله ودين ولا يستقر بمجرد طلاقه

على الاصل قول المشهورين الاصحاب ان المراه مثل مجموع المهر بالعقد فلما منزلا ويسمى بالرضول
 او الموت وبالطلاق قبل ذلك يتجدد ملك الزوج للنصف وهو المعتد وقال ابو حنيفة النصف بالعقد
 والنصف بالرضول وتظهر فايده الخلاف في مسيل ذكرناها في الكتاب الكبير اذ عرفت ان الرضول
 المقر للمهر ما هو قيل لوطي قبلا او دبرا والقول قول الزوج مع يمينه في عدمه وان حصل خطبة حكاة الشيخ
 في الكتابين قال وانما يعرف روايات اصحابنا واختاره المص والعلامه في اكثر كتبهم وفخر
 المحققين لاصالة براه الدمه وان كانت الخطوة قائمه ويعني بها ارضاء السنه واغلاق الباب مع
 عدم حصول مانع كالجب في الرجل والقرن في المراه وقيل لا يجزى المهر في الظاهر عمداً في هذا حال الصحيح
 ويجوز على الحكم القضاء للمراه مع يمينها ولا تستبيح في الباطن اكثر من النصف ان لم يكن حصل رضول وهو
 الحق وهو فتوى بن ابي عمير واستحسنه السمع وافشى به وبه قال ابن حنبله وابن الجنيده وعليه اكثر
 المتقدمين وحكي السمع في الكتابين عن بعض الاصحاب الاكتفاء بمجرد الخطوة في التفرقة في الامر وشرط
 ابو علي حصول الاثر في القبل والعبد او المهر ايضا حصل التلذذ به وجب على الزوج كمال المهر واستقصاء البحث
 في هذه المسألة المذكور في المذهب قال طاب ثراه قيل اذا لم يسلم مهر او قدم لها شيئا قبل الرضول كان ذلك
 مهر كمالا يشترط غير قول هذا هو المشهور وعليه الشيخان وتلميذيهما وادعى بن ادريس عليه السلام في
 المهر ووجهه ان مقتضى الاصل وجوب مهر المثل مع الرضول او ما تراضيا عليه والمرفوع قبل الرضول قد يرضى
 به مهر او قد لا يرضى فعدم مشارطتها على غير لا يدل الرضا به لجواز مطلبتها بالمال في واعتقاد كونها
 بهته ومعونه ومن المظن ان فتوى الاصحاب بالنصوص بذلك وفضل العلامة فقال قد كان في الزمان الاول
 بهزل الرجل حتى يقدم المهر والعادة الآن بخلاف ذلك ففعل منشاء الحكم هو العادة فنقول ان كان العادة في
 بعض الزمان او الاصقاع كالعادة في العدم كان حكم ما تقدم وان كانت العادة كالعادة الآن كان
 القول قولها ان ذلك كلامه وهو حسن قال طاب ثراه ولو امرها ما مدبرته ثم طلقها صارت بينهما
 وقد بطل التدبير جعلها مهر او هو اجنبه اقول يريد لو امرها مدبرة بل يبطل التدبير جعلها مهر او طلق
 عاد اليه فتقها وكان طلقا او يكون التدبير باقيا بعد الامهار ويكون الامهار منصرفا الى الحدة فتكون

الاول منه ب الاكثر لان التدبير بمنزلة الوصية وهي تبطل قبل ذلك والثاني منه ب السمع وتبليده وهو
 عيان التدبير لا يبطل الا بتصريح الرجوع وهو المعتمد قال طاب ثراه اما لو شرط ان لا يقتصر الصبح ولو
 بعده جاز ومنهم من ضمن جواز الشرط بالمعنى اقول ذهب السمع في بطلان الوصية بهذا الشرط والعقد
 والقاضي يبطل الشرط خاصة واختاره فخر المحققين وفي طاب ثراه العقد والشرطان وقع في الراء ^{فيهم}
 في المنقطع وبطلهما العلامة في توفيقهما وبن حمره قال يصح تبطل في المعجل وبطلان الشرط ضابط
 الراء والمعتمد منه بية قال طاب ثراه ولو شرط ان لا يخرجها من بلد هانم ولو شرط لها مائة ^{منه} ان
 معه وضمنين ان لا يخرج فان اخرجها الي بلد الشرك فلا شرط له ولزمته المائة وان اخرجها الي بلد
 الاسلام فله الشرط اقول ذهب بن ادرسي الى عدم لزوم هذا الشرط ولزوم اخرجها لان الاصل
 تسلطه على المرأة بالا مكان صبيته ساء والمشهد لزومه وهو المعتمد ولو شرط لها مائة ان فرصت
 ان يخرج واراد اخرجها الي يديه فامتنعت فلا يخلو اما ان يكون يلاذه في دار الاسلام او دار الكفر
 فان كانت في دار الاسلام كان لها ان ينقصها خمسين عملاً بالشرط وبحسنه على بن رباب عن الكاظم
 عليه السلام وان كان الثاني فيجب عليه الاجابة ولو لها المائة لو وقع العقد عليها والنقص مشروط بالامتناع
 واهو هنا شرعي لوجوب الشهرة عن دار الكفر فلا يعمل وجوبها اليها وذهب بعض الاصحاب ^{فيها} بوقوع
 المهر في هذه الصورة لعدم تعينية فيجب من المثل في وضعيف قال طاب ثراه ولازم ان تمتنع حتى تقبض
 مهرها وهل هذا ذكر بعد الدخول فيه توان استبهم انه ليس لها اقول اذا عقد الرجل على المرأة كان لها
 نفسها من حتى تقبض مهرها قبل ان يدخل بها احكاماً وهل هذا ذكر بعد الدخول في ف لا ويرى
 السيد والنفق وان حمره وان ادرسي واختاره المصنف والعلامه وهو المعتمد وقال في طاب ثراه الامتناع
 واطلاق المعين والعاقبة جواز الامتناع من غير تفصيل وهذا فروع وتحقيقات ذكرناها في الجامع
 النظر المائة في القسم والنشون والشقاق قال طاب ثراه وفي رواية الكرخي
 انما يحل عليه ان يكون عندها في يديها ويصل عندها في صبيحتها قال ابو علي والواجب له
 بيت الليل اطلق له صبيته تلك الليلة مستنده رواية ابن ابي عمير الكرخي قال سالت ابا عبد

نج
 عليها

اقول

الله علمه السبع عن رجله اربع نسوة فهو يبيت عند ثلاث منهن في لياليهن فاذا نام عند الثالثة ليلتها
 لم يمسها فهل عليه في هذا اثم قال نعم اثم عليه ان يكون عند ما في ليلتها ويضل عند ما في صبيحتها وليس عليه
 ان يجامعها اذا لم يرد ذلك والمستهور اختصار الوجوب بالليل ومفادها انه تابع لواصل حجره من
 يرضا صاحبه الليلة او حصول عار ومبغضه فانها ليس من هذا القبيل عندنا بل يجب ان يظل عند صاحبة
 الليلة في صبيحتها وعند بني كعب واصب تحقيق محل القسم هو الليل والنهار تابع قال رحمه في كل
 والعلامة في التبري وقال المصنف والعلامة في عدم اختصاص الواجب في الليل والا وهو المعتبر اذا ثبت هذا
 القول فنقول الليل هو عماد القسم لان الدتع يقول جعل لكم من انفسكم ازا واجل لتسكنوا اليها
 والسكن انما يكون في الليل لقوله تعالى وجعل لكم الليل سكنا والليل سكنا والليل سكنا
 كالحكيم وفهمه ضرورة كانت او غير ضرورة وبصره فيما شئت من انواع الصفات ماعدا الآثار
 احدى الضرورية وهو معنى تبعيته اذا ثبت وصوب الليل بالذات والتميز بالبعية تنفي في البداية
 بالليل فيبتغيها نهار غيرها وفي البداية في النهار فيبتغيه ليل عتيبه ويكون نهارا صبيحتها لغدا
 والافضل البداية بالليل لانه محل القسم وعماده والنهار تابع والاصل في التابع ان يكون متافعا عن
 متبوعه والان المشهور تورخ بالليل لانها تدخل ليل او اعلم ان تحقيق باب القسم تحليل كلامه
 تنقح في مسائل الاولى لا يجوز التزوج في الليل الدخول اليه من صاحبة الليلة لا للزيارة ولا للعبادة ولا
 للحاجة لانه صق لغرها فاذا نهارها او شيء منه ظلم ومثل قال الدتع ولا تميلوا كل الميل الى ما سئروا به

ويجوز للضرورة كما لو كانت مريضة ونقلت فيجوز حينئذ عيادتها لكن لا يطيل
 المكث فان طال عصى وقضاه من نوبة المريض وكذا الواستوعب الليلة والامه
 لا يقضى كما لو دار اجنبي والاه والحق ولو ماتت فارتد اركه الثاني في النهار
 تابع من اوله الى اخره لا يجوز ان يثار غير صاحبه الليلة به لانه تخصيص وميل وقد نهي
 لكن لما لم يكن عماد القسم جاز ان يدخل فيه الى الغرض للزيارة والعبادة والاستعلام
 حالها ودفع نفقة اليها واحذر رجله ووضع عندها وبالجملة الدخول جاز في الجار وغير

حاجه وسعد الجواز بعدم اللبث ولو طال زمانه عصى وقضاه وهل يجوز للجماع قال العلامة
في التحريم ومنع الشيخ في طه وهو حسن ولا يجب قضاءه وان وقع في الليل لانه ليس له اوزان
القسم فالجواز ان الليل لا يجوز الدخول فيه الى الضيق ولا مع الحاح ولا يجوز مع الضيق والنهان
يجوز الدخول فيه مع الحاح وعدمها وتساويان في قضاء المكث الطويل وتحريم الجماع فهذا
فرق ما بين الليل والنهار وعندنا ان عليا صحة الليلة كالليل والحق انها كباقي النهار لا يجوز
ان يؤثرها بها وان ينشر لمعاشه او يخلو فيها بنفسه او يدخل فيها الى احد زوجاته
بشرط عدم اللبث والوقوع ويلزمه تحريم ذلك كله حيث اوجب طلوعه فيها فهذا
فرق ما بين قوله وقول الاصحاب **الثالث** لو جاز في القسمه بعض وجوب القضاء ومقتضى الجوز
هو الميل والظلم وهو وضع الشيخ في غير موضع في نقول اذا اخل بليلة احد الزوجات وبيانها
عند ضرورتها وجب قضاءها من نوبة المطلومة لها فان كانت بنوبتها مسئلة ليلتها المطلومة
وجب تأخير القضاء حتى تصل الى نوبة المطلومة منها ولا يجوز قضاؤها قبل ذلك لانه يكون ظلم لمن كانت
الليلة مختصة بها لما في ذلك من تأخير صحتها **الرابع** لو اخل بليلة واحدة وبانتهى لا عند ضرورتها بل بسبب
منفرد عنهن او عند صديق او سرية وجب القضاء في الليلة الآتية فيطول الدور ويقل النقص
على الجميع **الحاصل** لو خرج في صوف الليل الى احد الزوجات فان عاد وكان الزمان سيرا عصى ولم
يجب القضاء وان طال وجب قضاؤه من نوبة الموتره **السادس** يخرج لضرورة او خرج مكرها وجب
قضاؤه من الليل الآتية ويتخير في القضاء من اول الليل وآخره والافضل مما ناله الفقهاء فان
ان يقضى من اخر الليل لغرد اول الليل عندهن وحدها وعند صديق او مسجد ولا يبيت عندها باقى
الليل الا مع الضرورة فكأنه العيسس او اللصوص **السابع** لو فاته احد الزوجات ليلتها مع
رضا الزوج جاز له ان يقبضها للزوج او لاصد الزوجات او الزوجات او نقول سقط صحتها
القسم فان وهبها للزوج اختص بها عندنا فلم وضعها حيث تشاء لاختصاصه بها ولانها
وصحان هذا اصدها والاخر المنع لان التخصيص يظهر الميل ويورث الوضئة والمحدد يجعل

الواهية كالمعدومة وسوى بين الباقيات الاقوى عندهم فيتوفر اليه عمل الزوجات فيقصر الدور
 وان وهنتها الاصلهين اضيق بها الموهوبة وان وهنتها من الزوجات او سقطت صحتها
 القسم سواي من الزوجات فيه فيثبت عند كل واحدة ليلة فيقصر الدور ويصير لها عمل ان كان
 اربعاً **الثامن** لو قسم على ثلث ثم طلق الرابعة بعد القسم حضور ليبتها فوطيها فان لم يعدها الى
 بقيت المظلمة اليوم العشرة وان عاد ما برجة او بعقل مستأنف وصحب القضاء اذا كان معه المظلم
 بهما ولو نكح جديد آتت فالتدراك **التاسع** لو طم واحدة من آية بسبب الباقيات وطلق
 المظلومة او المظلوم بها وكليهما فالتدراك كذا اذا اجتمع بعد ذلك نكاحا لعضاء ولم ان
 يتذكر بنية المظلومة ولا وان فانت متفرقة لا تصحق اجتمع عليه كالذين يلزمه توفيقه
 وان استدانته تغايرت العاشر لو كان له اربع زوجات وامر فبات عند واحدة من امارة فليس
 ان يعقضي تلك الليلة في حق الزوجات لان العضاء فرع القسم فليس الاما قسم فيكون كالجوابات
 عند حديثه وقبله **الحكم** ولو العون لوم يكن دخل بالزوجات وطناً بعدم وجوب القسم الزوجات
 لا لا قسم لاما قال طاب لانه ووضع لمدة اكل او اقل وهي سعة اثم وقيل عشرة اشهر وهو صمد وقيل
 وهو من اول قول الاول قول الشيخين وتلميذاهما وابن ادرسي والمعل واضارة المص في الموضع والثاني حكمه
 بن حنيفة واضارة العلامة في اكثر كتبه **والحسنة** المدة وهو المعتمد والمالك قول السيد في الانتصار
 السبع واني حمزة عن الاصحاب وهو ما قال طاب لانه واما فضل الحرة اصف ما يثبت في سبع زواجر في
 ستر والادب اصف بالابي اقول وقع الاجماع على اشتراك في الحضانة بين الابوين مدة الرضاع في الذكر والامه
 وكل عوطها عنها بعد البلوغ وينضم الولد الي من يشاء منها وخلاف فيما بينهما فذهب السمع في خلاف
 الي ان ام اصف ياكل صبي الي سبع سنين وبالميت الي ان تتزوج يعني الام وهو ذهب ابو علي وقال القاضي في
 المذهب الام اصف بالذكر الي سبع سنين وبالاُنثى الي تسع وقال السمع في بئر الام اصف بالذكر لمدة نحو ثمانية
 نية مدة سبع سنين وتبعه القاضي في الكامل وبن حنيفة وابن ادرسي واضارة المص والعلامة وهو قوي قاله
 طاب واما في الوفاة في نصيب يحمل على احد الروايتين اقول لا نفقة للموتى عنها مع كسبها اجماعاً وهل لها

النقطة لو كانت حاصلاً قال الشيخ ولم يقع واجبها في نصيب الولد وبه قال القاضي والقاضي وابن حزم وابن
على وابن أبي الصباح الكوفي عن الصادق عليه السلام قال يغيب عليها من مال ولدها الذي في بطنها أو ذهبا
وإنه إذا لم يكن له علم وجوبها واختار بالهدامة وخالف المحققين وهو المعتمد قال
طاب ثراه وفي من علامته لا باللامهاست تردد اسمها للزوج أقول
التردد من المصنف ومنشأه ورود النص بالنقطة على الابن والأصل
بأن لا يذهب إلا مع يقين السبب وهو هنا شكوك لأن الحد
إذا اطلق عليه اسم الأب كان محالاً والأصل الحمل الحقيقة والمشهور
الوجوب وهو المعتمد كتاب الطلاق قال طاب
تراه وفي من بلغ عشر دياره بالجواز أقول أشار به لكل المبررات
أخرى بغير عن أبي عبد الله عليه السلام قال يجوز طلاق الصبي
إذا بلغ عشر سنين وأفتاها السخاء والقاضي وابن حزم وضعه ابن
أدریس واختار المصنف للعلامة وهو المعتمد قال طاب
تراه وفي قدر الغيبة اضطراب أقول قد رتب في النهاية
الغيبة التي يصح معها الطلاق بشرط وتبعه ابن حزم واعتبر أبو علي
مضى فلائذ استرر واختار العلامة في المختلف وجد الصدوق
في كتابه انقصاها بحسب استرر ووسطها ثلاثه وأدناها شرر
والمحصل اعتبار مدة يعلم انتقالها من طهر وآخر فيه إلى آخر ولو
خرج عنها في طهر لم تنجزها جاز طلاقها من غير تنجز وهو مذهب
ابن أدریس واختار المصنف والعلامة في القواعد قال
طاب ثراه وفي استرر تعيين المطلقة تردد أقول هل بشرط
تعيين المطلقة في صحة الطلاق كقولهم فلائذ أو هذا بطلاق

او لا يشترط وكيفيان يقولون في جتي طالق او اصرنا سي و لم يقصد معيشة ثم يعين بعد ذكر اوله
 المحتمل الاول في بطل الطلاق مع علمه وهو مذنب السيد والمغيب واخذوا العلامة قالوا في حق
المحققين والسيد في اصر قوله وذهب في طائفتين واخذوا القاض والعلامة في عقد طالق ثراه
 ولو فسر الطلقة بانثنتين اولت صحته واحدة وبطل النكاح وقيل بطل الطلاق اقول الاول اختيار
الحق في ثيه والقاض وابن زهرة وابن اذكري والصد والعلامة وهو المصدق والثاني اختيار السيد وبن محمد
وظاهر سارا قال طاب ثله والباين فلا يصح معه الصيغة وبطلان الدياب على الاظهر اقول اختلف اصحاب
 في اليائسة والصغير هل عليهما العدة ام لا فالمرضى ابن زهرة على الاول والصد وقان والشحان والسو والفا
وبن زهرة وابن اذكري على الثاني واختار الله والعلامة وهو المعمل اجمع السيد يقول في والباين يبيّن الحجض
 من شاكر ان انتم فعدتهن ثله الشهر واللائي لم يحضن ولما صرح في الايسات من المحيض ومنه تبلغ
 الحيض وباراه عبد الله بن جبلة عن ابن ابي عمير عن ابن بصير قال عدة التي تبلغ الحيض ثله الشهر واللائي
 فعدت عن الحيض ثله الشهر واجيب عن الآية الشريفة يمنع دلالة ما علمنا ذكره لا تسترها بالربط والى غيره
 لئلا يائس من الحيض وعلمه فيكون فيكون التقدير والده اعلم واللائي يسين اي من المحيض ايم يربين الدم
 الربتم انكلم فيكون من ذات اقراء وايسات فعدتهن ثله الشهر واللائي لم يحضن ان واللائي لم يحضن بعد
 وصلة الربية في امرهن فلم يعلم اذوات اقراء من اوايسات فعدتهن ثله اشهر خلا فرق بين الاسباب
 الحيض ثم فصل انك لا يقطع اعني كونها من ذات الاقراء او الايسات او لعدا ذات الحيض الفاوقات
 وهو العلم الاول المذكور في الآية اعني قوله في واللائي يسين او لم يسبق لها حيض اصلا وهو القسم الثاني اعني
 قوله في واللائي لم يحضن وعن الرواية باطعن عن سندهما مع كونها مقطوعة اصح الاقرون بان المقتضى
 لا اعتداد بهما في العلم من اجل ذلك فلا وجوب العدة وباراه جميل عن جصل اصحابنا
 عن اصرهما عليهما العلم في الرجل يطلق الصبية التي لم تبلغ فلا يحل مثلها قال ليس عليها عدة وان دخل
 بها وعن محمد بن مسلم قال سالت ابا جعفر في التي يسبت من الحيض يطلقها زوجها قال بانث
 ولا عدة عليهما وفي معناها موثقة عبد الرحمن بن الحجاج قال قال ابو عبد الله قلت بئر وجن على كل

قال التي لم تحض ومثلها الخفيض قال قلت وما صدها قال اني لها اقول من سحرز والتي لم يذل
 والتي قد يشيت من الحيف ومثلها الخفيض قال قلت وما صدها قال اني لها اضمن سنة وفي
 هذا المعنى رواية محمد بن مسلم عن ابي جعفر قال التي لا تحبل مثلها لا عدة عليها قال طاب ثراه يصح طلاق
 حامل للسنة كما يصح للعدة على الاشبه اقول بتحقيق البحث هنا موقوف على اقسام الطلاق
 فنقول الطلاق ينقسم الى سمنى ويدعى فالسنى ما اذن فيه سرعا والبدعى ما نهى عنه كطلاق الحائض
 وغير المسترابة ثم السنية ينقسم الى طلاق عدو وطلاق سنة وطلاق العدة ان يطلق على الشرط
 ثم يلج في العدة ويطا فيها وطلاق السنة انه يطلق على الشرط ويدعى احدى يخرج من العدة ثم
 يترجها بعقل صديق ومن صديق والسنى الاول او قال البدعى يسمى طلاق السنة بالمعنى الاعلى والثاني
 الذي قابل العدى يسمى طلاق السنة بالمعنى القصر كسر الاول سنيا عاما لانه يشمل العدى والسنى الخاص
 يشمل ابية الباتين والاربعى وهذا التقسيم مذهب الفقيه في رسالته وتبعه الشبان وتابعهم العلما
 والله انكر السنى الخاص قال في التلک ونحن فلا نعرف في مقابل طلاق السنة الاطلاق البدعى وانما طلاق
 العدة والسنة شئ ذكره علي بن بابويه والمفيد والسم لم يذكر في بيع والثاني فاع فيه نظر لان السم روى
 عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر قال طلاق السنة ان يطلقها تطليقة يعني على جماع بشهادة شاهدين
 ثم يدعيها حتى يرضى اقراها فاذا مضت فقد بان منه وهو طيب من خطا بان شارت فكيف وان شارت
 فقد سمي هذا النوع من الطلاق للسنة ولا يجوز ان يكون مراده السنة بالمعنى الاعلى لانه مما لا الذي ذكره
 وفي معناها رواية علي بن رباب عن زرارة عن ابي جعفر انه قال كل طلاق لا يكون على سنة او طلاق العدة
 بشئ قال زرارة قلت لابي جعفر افسر لي طلاق السنة وطلاق العدة فقال اما طلاق السنة فاذا اراد
 الرجل ان يطلق امراته فينظرها بطهر وتظهر فاذا عرضت عن طهرها طلعها بتلقيقه من غير جماع وشهد
 شاهدين عن ذلك ثم يدعيها فتمت تطليقتين فتقتضى عدتها ثلث حيضات وقزائت منه ويكون طلاقها
 من الخطاب ان شارت ثم وصفت عن شارت لم تترجعه وعليه نطقها ما دامت في عدتها وما يتوارى
 حتى تنقضي العدة واما طلاق العدة الذي قال الله تعالى فطلقوهن لعدتهن واصصوا العدة فاذا اراد الرجل

غير والسنة الثانية

منك ان يطلق املا لطلاق العدة فليظفر ما صحت بحيف وتخير مرضيها ثم تطبق في عين
 جراح ويشد شئ من عشرين ويراها ويواقيها وتكون معه حتى تحيض فاذا حاضت فخرجت
 من حيضها طلقها الثالثة بغير جراح ويشد على ذلك فاذا فعل ذلك فقد بانت عنه ولا تحل له حتى تنكح
 غيره وفي معناها رواه ابن مسكان عن ابي بصير عن ابي عبد الله ع في قسم الطلاق في هذه الروايات الى
 السني والعدي يطابق ما ذكره الشيخان ويضعف المصنف لا تعرف في مقابل طلاق السنة الاطلاق الشرعي
 اذا تور هذا فنقول كل ما يجوز طلاقها للعدة بان يطلقها على الشرط ثم يراجعها في العدة ويوافقها
 فيها ثم يطلقها ويعتد ما فعله اولاً ثم يطلقها ثانياً وثالثاً قبل ان تضع ما في بطنها من حمل يجوز طلاقها
 قال الشيخ في ربه لا يشترط العاقبة في بنة واحدة واجتبه على ذلك بان من الله روايات ما وردنا من تعدد طلاق
 الحبل وهو روايات الاولى صحيحة ابي بصير عن ابي عبد الله ع قال للحبل تطلق واحدة الثانية
اسم الحبل عن ابي جعفر ع قال طلاق الحبل واحدة فاذا وضعت ما في بطنها فقد بانت الثالثة
صحيحة الحبل عن ابي عبد الله ع قال طلاق الحبل واحدة واجلها بان تضع حملها وهو اقرب الاجلين
الرابعة رواية عثمان بن عيسى عن سماعة قال سألت عن طلاق الحبل قال واحدة واجلها ان تضع حملها
خامسة رواية ابن مسكان عن ابي بصير قال قال ابو عبد الله ع طلاق الحبل واحدة واجلها ان تضع حملها
 وهو اقرب الاجلين السادسة رواية ابي الصباح الكاظمي عن ابي عبد الله ع قال طلاق
 الحامل واحدة وعندنا اقرب الاجلين السابعة رواية محمد بن منصور الصنفلي
 عن ابي عبد الله ع قال المطلقة امرأته وهي حبل قال يطلقها قلت فارجعها
 قال نعم قلت فان ردا له بعد ما راجعها ان يطلقها قال حتى تضعه ومثلهما
 ما وردنا من روايات الاولى رواية الحسن بن سكاك عن
 صفوان بن يحيى عن اسحق بن عمار قال قلت لابي ابراهيم ع
 الحامل يطلقها زوجها ثم يراجعها ثم يطلقها الثالثة فقال لا يراجعها
 منه ولا تحل له من بعد حتى تنكح غيره الثانية رواية ابي ايوب بن نوح عن

نحو
أقطة الكدرى

صنوان بن يحيى عن اسحق بن عمار عن أبي الحسن الأول قال قال الله عن العبد أن يطلق طلق الذي لا
يحل له صتي تنكح زوجها غير قال نعم قلت الست قلت إذا جاء معولن بكنهه أن يطلق قال إن الطلاق
لا يكون إلا على طهر قد بان وصحل قد بان وسنه قد بان حملها الثالثة رواية محمد بن الحسن عن أبي
عبد الله ع ابن الأبر عن بعضهم قال في الرجل يكون له المرأة الحامل وهو يريد أن يطلقها قال يطلقها إذا أراد
الطلاق بعينه يطلقها بشهادة الشهود فإن بدله في يومه أو بعد ذلك يومه أن يراجعها يريد الرجعة
يعنيها فيراجع وليواقع فيبطل له فيطلق أيضا فيبطل فيراجع كما راجع أو لا ثم يبدله فيطلق في الرجعة
لا يحل له صتي تنكح زوجها غير إذا كان راجعا يريد الرجعة والامساك فيواقع فخر القسم الأول من الروايات
على طلاق السنة والقسم الثاني على طلاق العدة لأن الرواية الثالثة والرابعة من القسم الثاني شرطها الواقعة
والرواية الأولى والثانية شرطها الطلاق ولم يتعدهما للواقعة ينبغي إثبات فيجوز أن على الأخير ههنا
لوجوب حمل المطلق على المعبد ليلًا يتناقض الإصاحبات وايضا قولهم طلاقا وحلي واحدة المراد بالوجه
الوصدة النوعية لا يجوز أن يقع بالحامل لأنواع واحد من الأنواع الطلاق وهو العبد خاصة
وقال في كتاب النهاية وهذا التأويل بعيد والوجه حوز الطلاق للسنة والعدة لأن الطلاق
واحد وإنما يصير السنة بترك الرجوع والواقع والعدة بالمواقع بعد الرجوع ولا ريب
أنه إذا أطلقها أطلقه كما أنه راجعها ومواقعها وله طلاقها فدون المواقف على الطلاق
للا بد في الطلاق قبل العدة والله أعلم بها فإما الكلام وهذا الذي ذهب إليه
المصنف هو مذهب ابن ادريس وأحيان العلماء يوضح مذهب الشيخ أن
قول الروايات التي تكون لها وردت على ثلاث أحاديث منها ما ورد ما فرغ
الطلاق طلقا وهو القسم الأول ومنها ما ورد مباشرة العطي وهي الرواية الثالثة
والرابعة من القسم الثاني ومنها ما ورد بمجرى الرجوع ولم يتوضن للوطى مباشرة أو
غيره فمثل الروايتين الأولى من القسم الثاني على وجه من عدم المناقاة وحمل
القسم الأول من الروايات على كون المراد بالوجه الصيغة وهو الذي أحسن

بين الاخبار ولا يقطع منها شي ومما قوله رحمه الله لا يقع طلاقها المسدود بل بالسنة هنا ما
 نفس بعدى لا السنة لخاص الذي هو قسم العزل لا السنة لا بقصد فكون وعناه انما اذا
 طلاقها بعد الرجوع منع منه حيا وقبرها وقد يباح بذلك في الزنا وهو ايضا في رواية
 ابن بكير وان لم يطالع احد بعد الرجوع لا يكون الاطلا ولا كعدة ولا تستتم بالرجوع الا
 حضور فكون سبعا عاما هذا تقدير من نفسه الشيخ ثم نرجع الى كلام المصنف قوله
 هذا ما لا يبعد يعني الجمع بين هذه الاحكام على الوجه الذي قررناه ولنا لا يعرفه
 لصحة روايات المنع في رجعتها بكنهها عا روايات الخبر وان عدم منعها من قبل
 الخجل على ما تقدم فلا بد ان اذ اطلقها كان له مراجعتها وموقعها بالناس مسلم
 قوله وله طلاقه فريدها الواقعة ولنا من وجوه الطلاق في ذلك الموضع
 ومما السبع ومما يحد قوله على طلاق الاذن ولنا عموم الكتاب بحوزة محرم
 بصحاح الاحاد لما قرب في موضعه ثم قال بعد كلام لا يثنى الاخبار اختلاف
 بين يدي الشيخ فثبت استرط الوطى في الطلاق الثاني وباراه ادب فرعير وطح
 الشيخ ما تضمن الوطى على طلاق العدة وبالم تنصيص على طلاق السنة وهو اضطراب
 حصل بالانقضاء لاجزاء الاحادي وتكلف الجمع بينها والوجه الاعراض عنها والمصير على ذلك عليه
 القرآن من حوازي الطلاق وحصل مقعوطي ولم يحصل قلت لعل ان يمنع الاضطراب
 على الشيخ ان ما تضمن الوطى والملم تنصيصه مذكور في القسم الثاني وليس احدهما
 منافي لا يخرج لعل ما لم ينص على الوطى منه على ما تضمنه فاما جمع للشيخ بين الروايات
 المتضمنة بعد الطلاق وبين الروايات المستثناة لجواز الخجل الاولى على طلاق
 السنة والثانية على طلاق العدة واي اضطراب على الشيخ في هذا الجمع وليس يترتب
 الشيخ الروايات الوطى وروايات عدمه لانها ثبتت متناقضة بل التمسك
 انما هو روايات منع التعدد بالخجل على طلاق السنة ولروايات لجواز على طلاق

العدة قوله والوجه الاعراض عنها في قولنا قد ثبت وجوب العمل بخبر الواحد وجواز اختصاصه ^{بالمسألة}
 به قال طاب ثراه وهل يمد ما دون الثلث فيه روايتان اشهرهما انه يوم اقول هذه اشارة الى ما رواه
 رفاعه بن موسى النخاش عن ابي عبد الله ع في رواية اخرى قوله عليه السلام لما قضى انها ينفق ما بقي من الطلاق
 سبحانه الله اي يهدم تلك ولا يهدم واحدة وهي شهر بين الاصحاب واطهر في قننا وبهم والاخرى رواية يحيى
 عن الصادق ع وروى عن ربه ونقل ابن ابي عمير عن بعض اصحابنا العلي بن ابي طالب ع لولادعت انها
 تزوجت ودخل بها وطلقها قال روى العتوب لذا كانت ثمة اقول هذه رواية الحسين بن سعيد عن ابي
 عبد الله عليه السلام في رجل طلق امراته ثلثا فبانت منه وادمر احدتها قال لها اني اريد ان ارجع فتر
 زوجا غيري قالت قد تزوجت وصلت لك نفسي افيصدقها ويراجعها كيف يصنع قال ع اذا كانت
 صدقت في قولها والذي يناسب الاصل قبول قولها مطلقا مع امكانه لان في حله ذلك ما لا يعلم الا منها وهو
 الوطى ولا ينفك عنه ويتغير عليها اقامة بذلك فيتعطل بعدم القبول منها وهو صحيح من رواية الرواية
 قال طاب ثراه وروى الاخرس بالشارع وفي رواية باضل القناع اقول الاول هو المشهور وهو من ذهب
 انفاضي والجمهور بين اكره والمص والعلامة وهو المعقد والما في مذهبي الصدوقين وابي حمزة قال طاب ثراه
 وهي تعتد ثلثة اشهر اقول لا يختلف الفقهاء في تعجيل الاقرار بعد اتفاهم على انقضاء العدة بها
 لقوله تعالى ما طلقا من يترصين ما نفسهن ثلثة قرو وذهب اكثر ابيها اطهار واختاره المص والعلامة
 وهو المعتمد وذهب اخر من ابيها الحيض وبالبطريقين روايات قال طاب ثراه وفي رواية عثمان بن عيسى ع
 ثلثة اشهر اقول المرأة التي لا تحيض ومثلها تحيض تعتد ثلثة اشهر اجماعا وهي المستأنة وهذه رواية المشهور
 ويحيى فابهم سبعة خرجت بروي في حسنة زراة عن ابيها فاعا قال امران ابيها سبق خربت المطلق ^{المستأنة}
 تسري بحيض ان موت بها ثلثة اشهر يعني ليس فيها دم بانث منه وان مرث بها ثلثة حيض ^{لكن} ^{حيض}
 ثلثة اشهر بانث بالحيض وقد تنبت في المرأة العدة بالشهر ثم يصوم ذوات الاوكل الى طلق المرأة ولم
 يكن قد بلغت الحيض فانه اذا اجابها الدم قبل انقضاء ثلثة اشهر يوم بطل الاعتداد بالاشهر واخشب للماضي
 قرو او افرقت بعد الحيض وتبين برويه الدم الثالث وقد يعكس بان تنبت في العدة بالحيض ثم
 تفر من ذوات الشهر كما لو كانت معتدة بالاول ثم انقطع فاما العارض وغير عارض فان لم يكن لها من

حي

والله

يتبعها كما لو بلغت اليها سرعوضت عند كل مرة ينبغي العدة بشهر فان كان الماضي قراء الحلت بثه
 وان كان قومه بين الحلت بشهر وان كان لعارض فاما ان يكون معلوما او غير معلوم فان كان معلوما الحول
 والوضوح انظرت الاقراء لم يحرها الاعتداد ابها وان طال مدتيا وان لم يكن معلوما صيرت
 تسعة اشهر لانها اقصى مدة الحمل فان ظهر فيها حمل اعتدت بوضع وان لم يظهر علم بمدة الرض
 اعتدت بعدها بثلاثة لان الرض السابق لم يكن عنده وانما اعتبرناه ليعلم انها ليست من ذوات
 الاقراء فاذا علم ذلك بصحة الارضاع ولا بلغت تحققت الرية فليحسب الاعتداد بالاشهر هذا

انهرج
 مدة الحمل

الياس

هو المعتقد وهو مذنب المص والعلامه ولا فرق بين ان يكون المحتبس الدم الثاني اخرت التسعة
 وان كانت الثلاث صيرت سنة وتابعة القاضى وان حرم وذبح بعض الاصحاب الى انها
 تسير سنة بناء على اقصى مدة الحمل سنة ولو روي عما روي الساباطى قال سبيل ابو عبد الله
 عن رجل عنده امرأة شابة وهي لحص في كل شهرين او ثلثة اشهر حيضة واحدة كيف يطهرها
 زوجها قال امره شديدا هذه تطلق طلاق السنة تطليقه واحده من غير جماع
 بشهود ثم يتركها حتى تحيض ثلث حيضات متجاهاها حيضتها فقد انقضت عدها
 قلت فان مضت سنة ولم تحض فيها ثلث تحيض قال تربص بها بعد السنة ثلثة اشهر
 ثم قد انقضت عدتها قلت فان ماتت او مات زوجها قال فايها مات ورثة صاحب
 ما بينه وبين خمسة عشر شهرا قال المصنف ومع ذلك الشرح على احتباس الدم الثالث
 وهو حكم واعترضه فخر المحققين بان الرواية مطلقة ليس فيها ما ينافيه والادلة عليها
 تنفي ما عدا هذا التاويل فيزول عليه ولائ التكم القول بغير دليل وابطال الدال امر
 معين وعدم الوقوف على غير لا يوجب الحكم بالبطان فان عدمه وهذا واحد
 لا يدل على عدم هذا اخر كلامه وحاصله ان نسبة التكم الى الشرح غير متوجه لان
 الرواية مطلقة وحملها على هذا التاويل راييافيا وغير هذه الرواية من الادلة
 ينفي غير هذا التاويل وجاز ان يكون الشرح قد ضعفه دليل يوجب هذا الحكم عدم
 ظفر واحد من الفقهاء بهذا الدليل لا يوجب عدم الدليل لجواز ظفر غير به وابطال

حصاة

دلالة امر معين كابطال الدلالة من رواية علم هذا المحل وعدم وقوف على دليل يوجب هذا المحل لا يوجب
حكم لبطالة الانعزم الوجوه ان لا يدل على عدم الموضوع قلت وللمع ان يقول طالك انت الرواية لا دلالة
فيها على ذلك ولم يظهر حكمه يوجب تقدير حكم بالفرق بين الدلالة اولاً وثانياً ما تأنيك لتبين فيها بل يصح للدلالة
اولاً وعلى تقدير صلوحها هل تلي من المعارض او لا ومع عدم بيان الدليل بقصر حكماً او تلوح حكماً يكون لا
حرم حكماً فروع ان لم يفرغ الرسم بالاستتار المحلة التسعة والستة واعتدت بعدها فليست اشرف ان لم
تتر في الستة دماً حكم بانقضائه العدة وصل لها التزوج عند انقضائها وان رأت الدم فيها بطل اعتدائها
بالاستتار ثانياً انها من ذوات الاقراء فليست منها الاعتدال بها وان طالت عدتها قال طاب ثراً ولا عدة
على العنوين ولا على اليا بسره على اكثر من اقول تقدم البحث في هذه المسئلة قال طاب ثراً وفي هذا الياسين
روايتان استمرها خمسة عشر سنة اقول روى محمد بن يعقوب عن محمد بن احمد بن ابي نصر عن بعض اصحابنا
عن ابي عبد الله عن امرأة التي تيسر من الحبيص صدها خمسة عشر سنة قال وروى عن ثوبان سنة وروى في
في الصحيح عن محمد بن ابي عبد الله عن بعض اصحابنا اذا بليت المرأة تحميمي سنة لم تراصه الا ان تكون
امراً من قريش وقال في طوط وصد اليا سرخسون وفي القريش روى انها ترا الدم الي ستين فالخبر
الطبيبة بالقريشية في بلوغ الستين وضع العلامة في لونها التي تحديه بالاستتار مطلقاً واختاره في مثل
المطلب وفي كنه صده بخمسين مطلقاً والتفصيل رواه الصدوق في كتابه واضار العلامة في اكثر
كتبه قال طاب ثراً ولو وضعت ثوباً بانتهى على برتد اقول لا يدل هذا كانت المرأة حائضاً بالكر من
واحد وضعت واحد هل يتبين به قال في كنهه وتبعه القاض وابن حزمه وقال في كتابي الفروع لا يبيح
بوضع الجميع واختاره ابن ابي عمير والمعه والعلامة وهو المعتمد قال طاب ثراً وان فرضت في
فقولان اقول انهم السبع في ثوبه الى كونه الزوج او لي يما ذهب المغيرة وتلين وابن ابي
لها اولاً بنفسها وقراه في طوط واختاره المصنف والعلامة تنبيه اطلقوا السحان والقاضي وابنه
القول بالاعتدال بعد مدة البحث بعدة الوفاة المحل الزوج ولم يذكر الطلاق وتابعهم المصنف والعلامة
في الارشاد وقال ابو عبد الله السلطان الولي بالطلاق فان لم يطلق امرها الحاكم بالعدة وقال الصدوق

الزوجه

يطلق الحكم مع امتناع الولي بعد امره به واختاره ابن حزم والعلامة في لغة وعلم وفهم الحققين
وهو المعتمد لصحة يزيد بن موهبة ولأنه اصول قال طاب ثراه عدة الامة في الطلاق فربما ان وقت
طهر ان على الاثر اقول تقدم البحث في تفسير الفروع قال طاب ثراه عدة الذمية كالحر في الطلاق
والوفاء على الاشبه اقول نقل المصنف والعلامة عن بعض الاصحاب ان الذمية كالامة في الاعتدال
للوفاة بـ شهرين وخمسة ايام والاكثر على انها كالحر وهو المعتمد قال طاب ثراه وقيل ادناه ان
تؤدى اسل اقول لا يجوز للزوجة ان تخرج من بيت زوجها الا باذنه فدل على ان الحق له روى ابن
زبلا سافر فتقهر زوجته عن الخروج من الدار فمن ابوها فاستأذنت رسول الله صلى الله عليه وآله
فقال النبي صلى الله عليه وآله اتق الله والطبيع زوجك فأتى ابوها فادعى الله الى النبي صلى الله عليه وآله
قد غفر الله لابيها بطاعتها لزوجها ولا يجوز لها في العدة الرجعة الخروج الا باذنه بل ولا يجوز له
ان ياذن لها فدل على ان الحق هنا لله قال صلى الله عليه وآله لا يخرج صومهن من بيوتهن ولا يخرج من الا ان
يأتين بفاحشة مبينة واختلف الناس في ادنى ما تخرج له من المنزل الذي طلقت فيه فذهب
الرحم في الكتابين ان تؤدى اهل الرجل وهي في رواية علي بن جعفر واختاره المصنف والعلامة وهو المروي
عن ابن عباس ومذهب المقيدين ان تؤدى فتخرج ليقام عليها كحد ثم ترد الى موضعها وتنفجح
في ثوبه وبن ادرين وهو المروي عن ابن مسعود ونقل عن النبي صلى الله عليه وآله ان امرئ يصلح
اضيق المصنف في بيع وهو المعتمد كتاب الخلع قال طاب ثراه وسئل يقع بغيره
قال علم الهدى نعم وقال الشيخ الاصمعي ببيع بالطلاق وذهب السيد ابو وقوع الفرق بغير الخلع من غير
اضيق الى تلفظ بالطلاق وهو اهل وظاهر كنه والصدوق والمفيد وتلميذه وبن حزم والعلامة
في لغة وفهم الحققين وهو طام المصنف وهو المصنف قال الشيخ لا بد من اتباعه بلفظ الطلاق واختاره
القاضي في المذهب وابن ادرين وهو ظاهر المصنف قال طاب ثراه ولو جحد كان طلاقا عند الرضا وفسحا
عند السم ولو قال بوقوعه مجردا اقول على القول بوقوع الفرق بغير لفظ الخلع هل يكون طلاقا بمعنى انه بعيد
في المثلث او فسحا فالمرضى ابو على الاول واخاره العلامة وفهم الحققين وهو المصنف والشيخ في الثاني
قال ولو قلنا بوقوعه مجردا كان الاول في نفسه وفي هذا الباب حقايق وفروع ستفصيناها في الكتاب الكبير

رأه

قال طاب ثراه ويشترط اتباعه بالاطلاق وعلى القول الآخر أقول ادعى الجمع على اقتضائهما
 لئلا يلتزم بالطلاق وكذا المصنف في بيع وقوله هنا يشترط وجود مخالف ولعله متعرض لغيره في البيع
 الاستبصار عن محمد بن قال سمعت أبا بصير عليه السلام يقول إن المبالاة تبين من ساعته من غير
 طلاق ولا ميراث بينهما لأن العصمة قد بانست ساعته كان ذلك منها ومن الذبح كنا
الطهار قال طاب ثراه ولو قال كشرامى أو بدها لم يقع وقيل يقع بواحدة فيها
 ضعف أقول بالوقوع قال السمع في طوبى القاضى في المذهب وابن حمزة وبعدمه قال المرتضى وابن زهره
 وبأن أدرك وهو ظاهر المفيد واختاره الحنفية والعلامة وهو المعتمد قال وفي صحة مع الشرط روايتان
 أشهرهما الصحة أقول المشهور وقوع الطهار مع الشرط وهو مذهب السمع في الكتب الثلاثة والصدوق
 في المقنع وبأن حمزة والمصنف والعلامة وهو المعتمد وذو النجاشي في الانتصار والقاضى وسائر الروايات
 لا عدم الوقوع وهو ظاهر ما على معنى الشرط أن يقول أنت على طهرامى أن قدم زيد ومعنى الصحة
 أن يعلقه بالآدمى وقوعه كقوله أنت على طهرامى أن جازى راسك شهر أو إذا اهر البئر ومعه
 اليميني أن يقول أنت على طهرامى أن فعلت كذا فتصور الشرط صورة اليميني وإنما يثار احدهما
 عن الآخر بأمرى الأول أن اليميني لا تكون إلا متعلقة بفعل المتكلم والشرط قد يتعلق بفعل المتكلم
 وقد لا يتعلق بفعله كعدم زيد الثاني أن اليميني يكون المقصود فيها تعقيب الشرط فيلزم نفسه
 بخذور الطهار أن وجد الشرط كما يلزم لما لو نقى باليميني حذرا من لزوم الكفارة والشرط يكون
 المقصود فيه مجرد التعليق أى يتعلق بغيره بفعله الطهار عند حصول الشرط فعندنا لا يقع
 كقولنا أنه على من كان حائضا فيلحق بالبيع وكذا لا يقع مطلقا على الصحة على القول الآخر لعدم النص
 عليه قال طاب ثراه وفي اشتراط الدخول قولان المروي في شرائطه أقول اشتراط الدخول في وقوع الطهار
 مذهب الصدوق والسمع في الثلاثة وهو ظاهر القاضى وأبى على واختاره العلامة في لقا وهو المعتمد وأبو
 العبد وتلميذه وابن زهره وبأن أدرك ونقل عن السيد واختاره محمد بن الحسن في كتاب طاب ثراه
 وفي وقوعه بالمترجع بها قولان أشهرهما الوقوع وكذا الموطوءة بالملك والمروي أنها لا تحترق أقول هذا

مسئلتان الاولى اتمتع بها هل يقع بها الظهار قال المرتضى وابن زهرة لم يقع نعم واختاره الله والعلامة
 في عدو كونه وهو المعتقد وقال الصدوق والشيخ لا يقع واختاره ابن اكرسي والناظر في الموطوءة بالملك هل يقع
 بها الظهار قال في نية وفيه قال ابن حنبل وحسن واختاره العلامة وقال الصدوق والمفيد ليميز
 والنسب والقاضي وابن اكرسي ونقل عن المرتضى لا يقع والاول قال طائفة له ولو لم يصح في العدة
 لم تحل حتى يكفر ولو ضربت فاستأنف النكاح فيه روايتان أشهرهما انه لا كفارة اقول المعتقد هنا سقط
 الكفارة لان النكاح كان في العقد الاول وقد زال الاصل محل وبرأة الزمة وهو مذموب السبع وابن زهرة
 وابن اكرسي والله والعلامة وذو النونية وسلاسل انتفاء الظهار وجوب الكفارة وقيل بن حنبل
 فاقرب الكفارة ان جرد العقد في العدة في صورة كون الطلاق بائنا واسقطها ان كان التجديد بعد
 العدة قال طائفة له ولو طاهر من اربع بلفظ واحدة اربع كفا رات وفي رواية كفارة واحدة وكذا الوجه
 كدر ظهار الواحدة اقول هنا مسئلتان الاولى لو طاهر من اربع بلفظ واحد كقولهم نحن على كذا طهرام وصحب
 عليه كل واحدة كفارة كما يظهر منها بانه اذا قال اربع اربع عن الصادق ع وعن الباقر ع عن عليهم السلام في رجل
 عليه كفارة واحدة واجتمع برؤية غياث بن ابراهيم عن الصادق ع وعن الباقر ع عن عليهم السلام في رجل
 طاهر من اربع نسوة قال عليه كفارة واحدة الثانية لو كدر ظهار الواحدة تعددت الكفارة عليه بحسب
 تعدد المرات مطلق الى سوى كان الثاني مترادفا عن الاول لا سوى كان المصنوع بهما في الثاني فالحال
 الاول الاول وباطلاق حسن والسبع في نية واختاره الله والعلامة وعند في حزمة يتعدد الكفارة مع تعدد
 النكاح الاول ومع تواليه ان قصد بائنا وظهارا مستأنفا وان قصد به الاول لم يتعدل دو عند اربع يتعدد
 الكفارة ان تعددت المشبه بها كما لو قال انت على كذا طهرام انت على كذا طهرام اختفى قال طائفة له ولو علقه
 بشرط لم تحم حتى يحصل الشرط والبعض الاصحاب لا يوافقون ويوجبون ان كان الشرط هو الذي اقول
 اذا كان الظهار معلقا على شرط لم يتحقق الظهار الا عند حصول الشرط فتنه التعليق فقال السمع في
 نية او يوافق فمضى واقع كان عليه كفارة واحدة واستبعد الله وجهه كون الشرط عدم عند عدم
 شرط فلم يحصل الموصوف للتحريم والاصل نفي الحل وبرأة الزمة وهو المعتقد قال ويؤيد ان كان الشرط هو

الوطوء لوجوب المشروط عند حصول الشرط وهل يجب الكفارة بهذا الشرط قال الشيخ نعم بناء على
 ان الاستمرار وطوء ثابته وهو ضعيف لان الوطوء من ابتداء الى النزع عن فواصد والاطلاق انما يحل
 على المتعارف والمشرط انما يتحقق بعد وقوع شرطه لا قبله قال طاب ثراه اذا عجز عن الكفارة قبل
 مجرم وطوءها صبي بكيفه وقيل بحرية الاستغفار وهو كاشبهه اقول قال المعيد اذا عجز عن الكفارة منع من طئها
 حتى يودي الواجب وهو مذموم على ما قال الصدوق ان لم يجد يصدق بالبطيخ وقال في الاستبصار
 يستغفر الله ويطلق وصية وتكون الكفارة في ذمته اذا قدر عليها كقول ابن اكرسي اذا عجز عن ^{الحصول}
 انقل فرضه الى الاستغفار ويحل الوطوء ولا شيء عليه لو قدر بعد ذلك واختاره المعتمد والعلامة وهو المعتمد
 كتاب الايتلاء قال طاب ثراه وفي وقوعه بالمستمتع بها فقالان المروي
 انه لا يقع اقول ضع الحسن والسيد والشيخ وابن اكرسي من وقوعه بالمستمتع بها وهو المعتمد ^{في ثواب}
 المعتمد والعلامة ونقل عن المعيد وقوعه وهو من عيب النقي قال طاب ثراه وكل شيء طئ في ضرب المرأة المرافعة
 قال الشيخ نعم والرواية مطلقة اقول المشهور ان ضرب المرأة بعد المرافعة وهو مذهب الشيخين والثقة
 وليجوزة والنقي وابن اكرسي والمعتمد والعلامة في اصل قوليه وهو المعتمد وقال الغزيان مدة الاربعة محسوبة
 عليه من حين الايتلاء واختاره العلامة في لف والروايات تساعده وهو قوي ذكر الكفارة ان شاء الله تعالى
 ثراه وكفارة ضلع العهد على المزداد اقول ذهب الشيخ الى ان كفارة ضلع العهد كفارة رمضان كبني عذرة
 وتبعه القاضي وابن حمزة والنقي واختاره العلامة وفخر المحققين ونقل عن المعيد انها عارية قال طاب ثراه
 واما كفارة ضلع النذر فقولان اشبههما انها صغيرة اقول ذهب الشيخ الى ان كفارة ضلع النذر كفارة رمضان كبني
 حمزة وتبعه القاضي وابن حمزة والنقي ونقل عن المعيد واختاره العلامة وفخر المحققين وهو المعتمد وقال
 سلاز انها كبني مربة وذهب الصدوق الى انها كفارة يمين ونقل عن ابن اكرسي عن السيد المرتضى في المسائل
 المصريات كونهما كبني ان كان النذر للصوم وكفارة يمين ان كان لغصه قال طاب ثراه فيلبس من خلق
 بالبراة لزمه كما يظهر من ارضه اقول هنا مسائل الاولى تحلف بالبراة من الله تعالى الرسول صلى الله عليه وسلم
 او الائمة عليهم السلام ولا يجب بها كفارة عند الشيخ في كتاب الفروع وفيه قال ابن اكرسي والمعتمد والعلامة وفخر

المحققين واجبة المفيد وتلخيصه والسم في باب الكفارات من ية في اختلافها في تقديرها فالحق في
 والقاضي انها كفارة طهاران عجز فكفارة يمين وان حصة الكفارة نذر وقال العلامة في لفك بطم عشر
 ما كين لكل مكيين مد ويستغفر الله ويصن تنبيه ذهب المفيد وتلخيصه الى وجوب الكفارة على
 ورتبها الصدوق على مجرد القول وهو يقتضي الزامه بالكفارة معجلاً وان لم يترتب عليه صحت وكذا الشيخ في
 والقاضي والتقي وهل يترتب الحكم على كل واحد من الثلثة او لا بد من المجموع صحح السمع بالا ولما هو اقرب
 وسلا رتب الحكم على المجموع **الثاني** من تزويج امرأة في عدتها فارق ووجب عليه كفارة خمسة اصوغ من حقيقة
 قاله المصنف والعلامة في لفك وعن غير المحققين في الايضاح وهو المفيد وقال ابن اكرين يستحبها واضمان
 المنة **الثالث** من نام عن العشاء الاصره صحتها وزانصف الليل وجب عليه قضاءها وعليه التكفير بجمام اليوم
 يصح فيه قاله سلا والتقي واطلق السمع في ية وكثير من الاصحاب صومه ذلك اليوم ولم يفسد صوماً بالوجوب
 نذر وصحح بن اكرين بالاستحباب واشاره المنة والعلامة وهو المعتمد **الرابع** في حر المرأة شعها في المصا لاغ
 وكفارة كبرى مرتبه عند ابن اكرين واسنله الى بعض الاصحاب وتويع برده في كونها مرتبة افخيرة
 وجعلها القاض مخيرة واستحبها المنة في بيع واشاره في المحققين ولا عرف لها موافقاً سوى وانقلبه
 في بيع والا قرب وجوبها الكبرى في حرمة حر من عيسى وقد ذكرنا في الكتاب الكبير **المسألة** من نذر صوم
 معين فيجب عن صومه قاله في تصديق عند ابن اكرين وفيه قال المنة في باب الكفارات من كتابه وزاد ان عجز تصدق
 بالاستطاع فان عجز استغفر الله وطام بيع في باب النذر السقوط وقال المفيد بوجوب قضائه واشاره العلامة
 في لفك وفضل بن اكرين فوجب الصدقة مع العجز اللازم كالكبير والعطاش الذي لا يبرئ منه القضاء مع العارض كالحصى
 من **المسألة** في تنقذ الشكر وضد سن الوجه كفارة يمين وبواجب **البايع** في شق الثوب على الولد والزوجة
 كفارة يمين عند الاكثر ولا شيء عند ابن اكرين والاول هو المعتمد وهذا فروع وتحقيقات ذكرناها في كتابنا مع
 هناك قال طاب ثراه وقيل تجزئ المديون كالا وفي غيرها بالحجاء وهو كذا اقتل يدان المديون قبل انقضائها بل
 يجزئ في الكفارة قال الشيخ في ية لا تتبعه القاضي وقال ابن اكرين يجزئ ويكون القضاء للتدبير واشاره المنة والعلامة
 مع القعدة **الفصل** من يابونية والمفيد وتلخيصها والله والعلامة وهو المعتمد والاني من سلب في كية الثلثة

في كفارة يمين
 في كفارة يمين
 في كفارة يمين

قال طاب

قال طاب ثراه كسوة العقيم ثوبان مع القديمة وفي رواية يحيى الثوب الواحد اقول الرواية السابقة
ليامارواه الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام ان الذين يطعم عشرة مساكين كل مسكين مدين من حنطة
او دقيق او كسوة قيم كل انسان ثوبان او عتق رقبة وهو في ذلك بالخيار فان لم يقدر فالصيام ثلثة
ايام ويحتمونها قال الصدوق والمفيد وتلميذه وابن حمزة واجمروا العقبة بالثوب الواحد وافضوا الشح
وانما كرسى والمطعم والعلامة وهو في رواية ابي بصير قال سألت ابا جعفر عليه السلام ان قال فقلت كسوتهم
قال ثوب واحد وهذا مباح وذكرنا في كتابنا الكبير كتاب **اللعان** قال طاب ثراه وفيه
الكافور قولان اشهرهما الجواز اقول اذا كان احد الزوجين مسلما او كانا معا ذميين وترافعا البتة
يلعن بينهما الحاكم ام لا بالاول والاشيخ في النهاية مطلقا وبه قال الصدوق والقاضي والحر
العلامة وهو المعتمد وبالنسبة مطلقا قال المفيد وتلميذه وابو علي وفضل الشح في الاستبصار
وهذا لان كان لئلي الولد ثبت اللعان لحرمة الولد وان كان لئلي المحد بالقدف لم يصح وجوب الحد
قال طاب ثراه وفي اعتبار الدخول قولان المروي انه لا يفتح قبله وقال باب بشوئ القدر
دون نفي الولد اقول اعتبار الدخول مذهب السج في الآية والقاضي وابن حمزة
وابن زهره وهو ظاهر ابو علي وعدمه مذهب العلامة في عدم وظاهر الارشاد
ونقل عن المفيد والتفصيل مذهب بن ادریس واختاره في المحققين واختارها
العلامة وهو المعتمد قال طاب ثراه ويثبت بين الحر والمملوك وفيه رواية بالمنع
وقول ثالث بالفرق اقول ذهب الشح في الكتب الثلاثة الى وقوع اللعان بين
الحر والمملوك المنكوحه بالعقد وهو مذهب ابي علي والصدوق والشيخ ومنع
منه المفيد وتلميذه وفرق ابن ادریس بين صفتي اللعان فاثبتته اذا كان اللعان
بنفي الولد لحرمة ولم يثبت للقدف واختاره في المحققين ووجه الجمع بين
القولين وهو حسن والروايات بالطريقين قال طاب ثراه وفي سقوط الحد
روايتان اشهرهما السقوط اقول اذا اعترف الاب بالولد بعد اللعان هل يحد للقد

قال في النهاية واضاره المص والعلامة في الارشاد لا وقال في طوبى قال المفيد والعلامة في عدة مختصر
المحققين في الايضاح نفع والمفيد الاول قال طاب ثراه ولو اعترفت المنة بعد اللعان لم يثبت حمل
الا ان يعترف ان بها علة ترد اقول وجوب حمل من ذهب اليه فيية وتلميذ وقطب الدين الكير
وبها ادرس وجب بغير علة وهو ظاهرا لا اشراد والمرد من المص هنا وفي الرابع ومنه قوله تعالى
وتذرعها العذاب ان تشهل وقد حصل ذلك واضاره في حق المحققين في الشبهة ^{العلامة} ^{العلامة}
يو عك قال طاب ثراه ولو طلق فادعت بحمل منه الى قوله وفي الحجاب حمل كمال اقول قال السمع فيية اذا
طلق الرجل امرأته قبل الدخول فادعت انها حامل منه فان اقامت البينة انه ارضى السر ودخل بها
انك اولد لا عنها وبانت منه وعليه المهر حكما وان لم تقم بذلك بهيمة كان عليه نصف المهر وجب عليها مائة
سوط بعد ان يحلف باله انه ما دخل بها فقد اشتمل هذا الكلام على ثلثة احكام الاول ان الخلو قاعة مقام
الدخول ويرتب على ذلك ثلثة امور كمال المهر وحق النسب واصحاب النافية الى اللعان الثاني اذا لم يشهد
للخلو لم يثبت الدخول في نصف المهر وينبغي الولد بغير لعان الثالث حملها مائة سوط طر الزنا
الحمل عن الزوج بغير لعان كما لو اقرت او قامت البينة بزنا ثمة وقال ابن اكرية تاتى الخلو واضارة
السر والقول قول الزوج ولا يلزمه سوى نصف المهر ولا لعان بينهما واضاره المص والعلامة لم يحسب
حملها عليها لانه نوع شبهة والمص قول النهاية الا في حمل فلا يجب عليها حيث لا يتوضه اللعان لفقد البينة
والاقرار وامكان صدقها فيتحقق الشبهة وهو مسقط للحمل والخلو الرواية عن ذكره والاصل عدمه
وهي من الصحاح ولا نفا مطلوبة لما اضرباه في باب المهور ولا شتمها على الحيا قطع على النسب ^{سقطها}
عن الضياع وصون العرض عن الفتك قال طاب ثراه ولو قذفها فماتت قبل اللعان فله اللعان وعليها
حمل العارث وفي رواية الى بصير ان قام الرجل من اهلها فلا عنه فلا ميراث وقيل لا سقوط الارث لا لقوارنه
بالموت وهو حسن اقول هنا جتان الاول هل يتحقق اللعان بعد الموت قيل قبل ثلثة اقوال الاول
لانه انما يكون بين الزوجين لا يثبت شرع فيقتصر فيه على صورة المص وهو قول السمع في طوبى بغير ادرس
واستشكل العلامة في الخبر الثاني نعم يجوز مع الوارث وهو مذنب اليه فيية ولو بعين حرة والتعاضد

كتأنيده لرواية أبي بصير عن الصادق عليه السلام قال ان قام رجل من اهلها فلا عنه فلما عبرت له وان ابي
اصدق اوليا لها ان يقوم المقامها اشد الميراث البالث يجوز للعان الزرع وصله كسقاط احد وهو
المصة والعلامة وغير المحققين وهو المعتمد الحديث الثاني على تقدير ملاءمة الوارث بل يسقط اثره من
الزوجة قال في ميمونه تبعه على ذلك وقال المصة والعلامة لا صلة ببلاده استحقاقه وهو المعتمد لا ينبغي
العول غنم للعان بعد الموت وامتناع الوارث منه يثبت وعليه صد الفرية وعلى القول بجواز استحقاقه
باللعان يكون فائدة اسقاط احد وهل حكم فيه والفراس والتمجيم الموبد أشكال فظهر فائدة في الزامة
بالكف وموتة المجهدين وجواز تقسلهما والا قرب العلم لمقادير الرجائي الموت والاصل بقاؤه ولا
التوريت لما ذكرناه كتاب العتق قال طاب ثراه ويل ينعق
عليه الرضاع من ينعق يلنسب فيه روايتان أشهرهما انه ينعق اقول اذا ملك الانسان احد
العبيدين ونعني بهما الاية والاولاد علوا وسفلوا او احد المحرمات عليه كالاعتق ونسبها ونسب
الاخ والعمة والحالة وان ارتفعت نسباً انعتق عليه وهل يحرم هذا الحديث في قوله من الرضاع كما
قال المفيد وتلميذه وهن وابن اثير لا والهاقون على العتق لا يثبت عليه الغليب وهو
المعتمد والروايات بالبر بغيره قال طاب ثراه وفي لفظ العتق تردد اقول قال الشيخ في تهذيبه لا يقع
الا بقوله انفسه مراعى القصد وتبعه القاضى والمفتى وقيل يقع لقوله اعتقك وهو مدسب العلامة
وتبعه الشهيد وهو المعتمد قال طاب ثراه ولو شرط عادة في الدق لو خالف فقولان المردى
اللزوم اقول لا يريد اذا شرط على العبد في حال العتق شيئاً سابقاً لعموم قوله صل الله عليه وآله المؤمنين
عند شرطهم ولو شرط عادة في الدق ان خالف قال في ميمونه يصح العتق والشرط وتبعه القاضى والظاهر
المصة والعلامة في نفسه وفي الحقيقة اجاز العتق وبطل الشرط وهو ظاهر من كلام ابن اثير قال طاب
ثراه وفي عتق المصبي اذا بلغ عشر روايت بالجواز حسنة اقول هذه رواية زرارة عن ابي ابراهيم
قال اذا اتى على العلام عشر سنين فانه يجوز له من حاله ما اعتقد وتصدق على الوجه المعروف وهو
فقوى المصنف وتلميذه ومنع ابن اثير وابو علي وضار المصة والعلامة وهو المعتمد قال طاب ثراه وفي

وقوعه من الكافر قد اقول منع بن ادرسي عن عتق الكافر واجازة السيد في الكفاية وفصل العلامة
 في ذلك فقال ان كان الكافر باعتبار حيله بالبدن فالحججه ما قاله بن ادرسي وان كان لا بهذه الاعتبار بل
 باعتبار حبل النبوة وبعض اصول الاسلام كالصلوة مثلاً فالحججه ما قاله السيد قال طالب تراه ولو ابقوا
 المولى فوجب بعد المدة فهل للورثة استحقاقه المروى لا اقول قد عرفت وجوب الوفاة على المصنف
 بالبرط السايغ فلو شرط عليه بحزمة مدة معلومة فقتضيهما ابتعا فلهما ذلك او الورثة مطالبته
 ام لا فنقول اما الزامه بالخدمة في حال لانه ان كان معيناً فقد فات ولم يتناول الشرط غير ذكر ولا يجوز
 التقويض عنها بمثلها من المدقة لان اجزاء الزمان غير متساوية فلا يضمن بالميل بل بالقيمة وهي اخذ
 المثل لشكل المدة وان كانت مطلقة فلا يقتضي الاصيل بالبعد فيعود كالمعينة اذا عرفت بما قبل
 يضمن العتق اجرة المدة قال السيد في تية وتبعه القاضي لا وهو مذهب ابو عل وبضمانا قال بن ادرسي واضنا
 العلامة وهو المعتمد قال طالب تراه وليكه التفرقة بين الولد وامه وقيل بحجم اقول تقدم البحث في هذه المسئلة
 في باب البيع قال طالب تراه ولو نذر تحريراً ولم يملك فذلك جماعة يخبر في احداهم وقيل بقرع بينهم وقال الثالث لا
 يلزمه عتق اقول الاول وهو محتمل لانه مذهب ابو عل فان مات او منع من بيان ارادته اقصه والثاني
 السيد في تية وتبعه القاضي واضنا العلامة والثالث قول بن ادرسي والمعتمد مذهب السيد قال طالب تراه
 قال المصنف لمولاه وان لم يشترط وقيل ان لم يعلم به فموله وان علم ولم يستثنه فهو للعبد اقول تحقيق
 البحث هنا يقع في امور الاول هل يتحقق الملك للعبد ام لا قيل فيه طلبة اقول الاول نعم يملك رقبته الملك ولكن
 لا يستقيم بملكاً قابلاً للتصرف السيد فيه والثاني انه وهو مذهب المصنف وقواي على وذهب اليه ان لم يملك
 ويكون محجوراً عليه لوق كما يجب على السفيه الثاني ملك التصرف في بحله وانثبه السيد في تية وتبعه القاضي وقواه
 العلامة في لغة واضنا العلامة الشهيد الثالث انا جهة التصرف ولا شك في حصوله للعبد وعليه الاجماع سوى
 التمسك من السيد او غير وهو المعنى بالملك عند مانع الاوليين وهو الذي ذهب اليه بن ادرسي والعلامة
 في اكثر نكته وفخر المحققين وهو اقول الثاني في تبعية المال له بعد العتق ولكن من منع الملك او التصرف
 كالأمانة وولده وابن ادرسي منع التبعية ولا يحتاج الى استثناء بل يكون للسيد علم بالاولى في ان ثبت

كما من مولاها لم يبطل تدبيرها بل اكد عتقها فليتم لها من نصيب ولها اذا عجزت الثلث عن قيمتها
 وان حملت من غير ذلك امان من عبد بعد اوكسبته او من حر ينزاعا كان ولدا مملوكا لانه يبيع الشرف
 الطرفين وللبدل الرجوع في تدبيرها قطعاً وبطل الرجوع في تدبيره بعد الرجوع في تدبير الام او من غير
 عنها قال السمع في نوع لا تتبعه العاقبة واي حصة واشارته المصحة واجازة في اذكر يواضحة العلامة
 المحققين وهو المعتمد قال طاب ثراه ولود بر الخليل في سير الى ولدها وفي رواية ان علي بن ابي طالب في مطنفا
 بمنزلة اقول في هذا السمع في الكتابي للمعتمد سريان التدبير وقال في النهاية ليس مع العلم ولا يبرى لو كان
 كما يلا وبه قال بن حزمة وهو ظاهر اي على واحد في قول القاضي قال طاب ثراه وفي حصة من الكافر تردت استنبطه
 اقول تدبير السمع في حصة تدبير الكافر مطلقاً واشارته المصحة والعلامة في كون ابي طالب بن ابي بكر مطلقاً وفصل بعض
 الاحكام واجازة في الزمى دون كحي قال طاب ثراه التدبير وصية يوصي فيها المولى متى شاء ولو يصح قوله
 صح قطعاً اما لو باع او وهبه فقولان اصددها يبطل التدبير وهو الاصح والآخرة لا يبطل وبعض البيع في حزمة وكذا العينة
 اقول العبد المذنب قبل نفق تدبيره بل يصح بيعه ام لا فنقول ضامداً باب الصحة والبطالان الاول البطلان الثاني
 به فتبين اننا الحسن والصدوق منعنا من بيعه الا بعد الرجوع او ان يسترد على المشتري عتقه عند موته فالاولى
 اعنته فعلى هذا يكون الولاء للمشتري والسلم في منع من بيعه الا ان يعلم المبتاع انه يبيعه حرة وانه متى
 كان مراً لا سبيل له عليه ويلزم على هذا ان يكون الولاء للبايع الثاني الصحة والثالث بقرينة ان السليمان على بقا
 التدبير واي اذكر على رفعه واشارته المصحة والعلامة وهو المعتمد قال طاب ثراه والذين معتمد على التدبير
 كان سابقاً على التدبير ومناظره رواية بالتفصيل مركة اقول المعتمد عند المحققين تعليم الدين على التدبير
 لانه بمنزلة الوصية وقضية الوصية تفرها عن الابوين ولا فرق بين تعليم التدبير او تفره عنه لان الدين حق
 لازم المال قبل الموت والتدبير موضع مرتبة بعد الموت فمثلث التركة بعد الابوين وذوهم الذي في تدبيره
 القاضي في تعليم التدبير اذا وقع في حال السلامة في حصول الدين عملاً ببعض حتى ابي يبرر وعلى بن يقطين
 عن الصادق ع والكاظم ع قال طاب ثراه ولو جعل حزمة عبداً فبعه ثم هو بعد وفاة المذموم صح على الرواية
 اقول المشهور صحة التدبير معلقاً بموت غير السيد اذا جعلت حزمة العبد له فقال في حياته ثم هو بعد

من

وفاته ذهب إليه السج في بيه وبتبع القاضي وابن حنيفة وبوطاهر إلى عل ولضمان المص والعلامة ومنع بن
الدرسي ولو ابق هذا العبد لم يطل تذيير والمستند في ذلك رواية صحيحة يعقوب بن إسحق بن
المكانبة قال طاب ثراه وصدقه أبو عبد الله الحنفي أن يوضر النجم عن محله وفي رواية أن يوضر نجم النجم
وكذا لو علم من حال النجم أقوالا تختلف الأصحاب في صدقها في المسمى بالنجم المسمى للفتح في
المشروط فالمتعارف أن يوضر النجم عن محله وهو مذهب المفيد وبن أدرسي وفي رواية وبتبع القاضي أن يوضر
نجم النجم وقال الصدوق أن يوضر إلى بطن النجم قال طاب ثراه ويعتبر في المال كجواز التصرف ولا اعتبار
السلام تردد كبشبه أنه لا يعتبر قول من إجماع عتق الكافر إذا كان الكتابية قطعاً ومن منع منه فهل يجوز هنا
مدل لا هنا عتق بعوض ولا أكثر على الصلة لأنها معاملة بين السيد وعبد على عوض معلوم ففي نوع
معاً وضه فتخرج من الكافر وهو اختيار المصنف والعلامة وهو المعتقد قال طاب ثراه ويعتبر
في المملوك التكليف وفي كتابه الكافر تردد أظهره المنع أقوال الأصحاب في هذا المسألة قوله لم
وكانت يوهن أن علمهم فيهم خير أفتقل المراد به الديانة خاصة لأنه المعهود في عرف الشرع قال
السنه وأفعول الخير منه سبيل الخير وفيه إجماع خير أي صلاح وديانة وهو المراد المال خاصة قال الشيخ
وانتخب الخير لمزيد أن ترك خيراً الوصية للموالدين وقيل هما معا فالأول مذهب السيد والآخر
مذهب المصنف والعلامة والثالث مذهب أبي علي والسج في الكتابي وهو المعتقد قال طاب ثراه
وفي رواية يودون ما يبيع من مال الكتاب وما فضل لهم قبل ما ذامات المكاتب المشروط بطلت
كتابته وللسيد ماله وأولاده وعليه جهازه وأما المطلق فإن مات قبل ما ذام شيء من مال الكتاب
فكذلك وإن مات بعد ما ذام شيء من كتابته عتق منه بسببه وبطلت الكتابية فيما يبيع منه وكان
ما ترك من المال مقسوماً على السيد والوارث فله بقدر ما عتق منه وللسيد ما يبيع وموته
تجزيه على النسبة فإن كان الأولاد أحداً في الأصل فلا كلام وإن كانوا رقاقاً ولد وبعد
المكاتبه كان ما يقابل بضيء الرق مكاتباً وعليهم أن يودوا ما يبيع على أبيهم من مال الكتابية
لأما يساوي قيمتهم فإن كان ما يبيع لهم من التركة يقدر دفعه إلى السيد وانتهقوا

وان كان قاصراً سعى في الباقي فاذا ادوه انفقوا بهذا في المشهور وهو المعتقد ذهب اليه الشيخ في
الاستبصار والنهاية وط. واصر على ان يعمل واشاره في الذكر في المصلحة والعلامة واطلق الصدوق
هذا الحكم في الملك النيب ولم يفصل الى الشروط والمطلق والقول الاخر لا يردى ما بقى من مال النساء
من اصل التركة كالدين والماله من الورثة ولم يفصل الى المصلحة والمشروط والرواية اشارة لا صحيحة في
سنان عن الصادق عليه مكانة وقد ادى بعض مكاتبة ولم ابرئ من جارية قال ان شرط عليه ان يخرج
نحو مملوك ربيع ابنه مملوكاً والجارية وان لم يكن استمرط عليه اذ ابنه ما بقى منه مكاتبة وورث ما
بقى ذكر الاستيلاء قال طاب ثراه ولولم يخلق الميت وما اعتقت منها نصيب ولها وصية فيما بقى
وفي رواية تقوم على ولدها ان كان موسراً اقول الاول هو المشهور واشاره الشيخان وابن ابي ابي
والعلامة وقال ابو علي يلزم ولدها ان يورث يقيم ثمنها واشاره الشيخ في ط. ولو كان الولد صغيراً عليه
قال اضمنه قيمة امه ولولم يكن له ماله صبر عليه حتى يكبر فان بلغ اصبر على ثمنها فان ادى قيمتها او ادا
بها فكسبها اعتقت وان مات ولدها لم يكن ادى شيء مما بقى من قيمتها بيعت في الدين او في باقي
نصيب الورثة قاله ابن الحنفية والشيخ في ثمة مستند الى موثقة وهب بن جعفر عن ابي بصير عن ابي عبد الله
عليه السلام انه سأل عن رجل اشترى جارية فولدت منه ولداً قال اشترى سبيها باعها وان مات مولها
وعليه دين قومعت على نفسها فان كان ابنها صغيراً انتظرت به حتى يكبر ثم تجعل قيمتها فان كان ابنها
قبل امه بيعت في ميراث الورثة ان شاء الورثة قال طاب ثراه وروى محمد بن قيس عن ابي اضرع اقول محمد بن
قيس مجهول العين لانه مشترى كباقي جماعة منهم ابو احمد وهو ضعيف وروى عن ابي جعفر ع اوراثة
لنحوه في اللغة لا اصول في شيء استرقاق ولدها ونور وحقم القتل على المرأة بارادها وكلاهما ممنوعان
قالوا لو اصرحها اذن فيحكم بحرية ولدها ويحسم هي ونصيب اوقات الصلوات حتى تنوب ككنا
ب الاقرار قال طاب ثراه وكذا لو قال عليك كذا فقال بلى ولو قال لغم
قال الشيخ لا يكون اقرا وفيه تردد اقول من قال التردد من النظر الى العرف
فوضع اهل اللغة فان العرف يرادف صيغتي نعم وبلى في الاقرار فيقوم كل واحد
منهما

منهما مقام الاخرى والاقرار بتخل على العرف فيكون اقرارا من حيث ان يخبر في جواب
السؤال المقرره لما دخلت عليه حرف الاستثناء وبلي ما يقع له لان اصلها بل
وهي الرد والاستدراك واذا كان كذلك فقول بل رد لقوله ليس لي
عليك لانه الذي دخل عليه حرف الاستفهام ونفي له ونفي النفي اثبات
وقوله نعم بضدين له ونفي للحكمه فكانه قال ليس لك وهذا هو العمود
وعليه الأكثر واختاره الشيخ والعلامة وفخر المحققين وتردد المصنف
رحم الله في كتابيه قال طاب ثراه وكذا كناية عن الشيء فلو قال كذا
درهم فلا قرار بدرهم وقال الشيخ لو قال كذا كذا لم يقبل اقل من احدى وعشرين
والاقرب الرجوع في تفسيره الى المقر اقول يريد ان معناه قوله المقر له على كذا اي
شيء وكما يقبل في تفسير الشيء بما يقع عليه المولى كذا يقبل في تفسيره بغيرها
يقع عليه المولى قل او كثر وان فسر شي قد جاز مع الاقرار الزم ذلك الشيء
ولو قال كذا كذا كان بمنزلة قوله شيء فللملك كالأول لان الشيء يقع على القليل
والكثير فلا فائدة في تضعيفه فتكريره تأكيد لا تحديد اما لو قال كذا
كذا فانه يستدعي المعايير فلا بد من تفسيره بشيء مختلفين او متفرقين
يقبل كل واحد منهما في تفسير كذا لو لم يكن عطف اذا انقر هذا فلهنا ثلاث
مسائل الاولى ان اقال علي كذا درهم ووقف عليه ساكت الزمه درهم
بالاجماع وان حركه بضبا او رفع او جزا فكذا في الرفع على البدل
والنصب على التميز والجر على الاضافه وهو مذهب ابن ادريس والاضافة
المصنف والعلامة وفخر المحققين والشهيد وضوان الله عليهم وقال الشيخ في
الكتابين يلزم مع النصب عشرون لان اقل عدد لحفظ ما بعده على التميز ذلك
الثانيه لو قال له كذا كذا درهمها بضبا او رفع او جزا لزمه درهم كما لو

مسكت على المعتمد من المهرق وعند الشيخ مع النصب احد عشر لان اقل عدد في تركبا
 وان نصب ما بعد ما على التميز ذلك الشيخ لو قال كذلك لكان قوله فيهم مع السكون والتميز
 كما تقدم وقال الشيخ بل في مع النصب احد وعشرون لان اقل عدد بين عطف امرهما على الامر والنصب
 ما بعد ما على التميز ذلك كما الابان قال طاب ثراه وفيه رواية فيكون
 الاستثناء والى اربعين يوماً وهي مذكورة اقول الاستثناء في اليقين مشبهة الله تعالى بمنحها الانقضاء
 لان اليقين يدخلها الشرط وينتقط في الحكم بالمشروط تحقق بشرطه اولاً فاذانك والله
 لا فلو لم يكن انشاء الله تعالى فانه فاقاد اليقين هو موقوف على مشيئة الله تعالى لذلك الفعل
 وهو غير معلوم لكن بشرطه الاتصال الحادي ولو توخا حكمه باليقين ولما الاستثناء
 هذا هو المشهور وهو المعتمد وروي الصدوق في الصحيح عن عبد الله بن ميمون
 عن الصادق عليه السلام قال للجدان يستثنى ما بينه وبين اربعين يوماً اذا استثنى الاصل
 في جواز الاستثنى مع ما ذكرناه من التوحيد ما استشهد ان رسول الله صلى الله عليه
 وآله في قول ابن عباس ان ساء الله تعالى ومثله عن علياً ع رواه محمد بن يعقوب برفعة
 ابي عبد الله عن ابيه عن جده علي وكان مع امير المؤمنين في حرورية ان امير المؤمنين
 في يوم القاء هو ومعاوية بصفين ورفع بها صوتاً ليسع اصحابه والله لا تثن معاوية
 واصحابه ثم يقول في آخر قوله ان شاء الله تعالى تحفظ صوتي فقلت قريب منه فقلت
 يا امير المؤمنين انك جعلت علي ما فعلت لم استثنيت فاجابته بذلك فقال ع ان الحرب
 خبيثة وانا عند امير المؤمنين غير كاذب فادان احرض اصحابي عليهم كي لا يفسدوا ولكن
 يطعوا فبهم فافقههم بفتح بها بعد اليوم ان شاء الله تعالى اعلم ان الله تعالى قال لموسى عليه السلام
 الي فرعون انباء فرعون فقولاً فقولاً لئلا يعلم يذكر او تحشي وقد علم الله لا يذكر ولا تحشي
 ولكن ليكون ذلك احرض لموسى عليه السلام على الهاب قال طاب ثراه ويصح اليقين من الكافر
 وفيه لا يصح اقول منع الشيخ في من بين الكافر واختاره ابن ادريس ووجهه

في ط ب الجواز واختاره المصنف وفصل العلامة فاجازها من لم يحد الرب ومنعها من الجاحد ومن
 المعتمد قال طاب ثوابه وروي بن عطية في آخره اقول هذه رواية الشيخ يب عن الحسين بن سعيد
 عن ابن الحسن مرفوعا علي بن عيسى بن عطية عن ابي جعفر عن حديث وسهل ابن الحسن وعيسى بن عطية
بجهولان لم يدكوا في كتب الرجال يخرج ولا تعديد ونفسونها فتاء الشيخ في يب وقيلها
 بعدم الحاجة ولا بد منه والا اقرب علم السرايان الى البانها وبهم اولادها قال طاب ثوابه
 ورواها ابو بصير اقول ورد المصنف هذه الرواية لسان سند الحكم لا المتزده وفيها آية اي انه
قصدا لا بيبها جرمها فاذا ملكها او تزوجها حل له وطبها لانه غير المحبوف عليها فعلى هذا لو
 حلن لا يطها مطلقا ولم يخطربا به قصد الزجر عن الحرام تعلق الترخيم بها ولزمت التي ووجبت
 الكفارة بوطبها الا ان بعض الذين ما يوجد حكمها كوطبها ناسيا او شبهة او مكرها او يكون
 الاصلح وطبها كتاب الذوق والعهود قال طاب ثوابه وفي انعقاد التبع قولان
 اشبههما الا انعقاد اقول بخلاف المصنف هو المتهود بين الاصحاب قال به الشيخ وابن ادریس واختاره
 المصنف والعلامة وقال المصنف لا ينعقد مالا يعلق بشرط والمعتمد الاول قال طاب ثوابه ولو
 اعتقد انه متا كان كذا قلله عليه كذا ولم يلفظ بالجلالة فقولان اشبههما انه ينعقد اقول
 هذب الشيخ في يه الا انعقاد بالضمير والاعتقاد وبه الفاضل وابن حزم وهو ظاهر المغيرة
 وقال ابو علي لا ينعقد الا باللفظ مع اليقظة وبه قال ابن ادریس واختاره المصنف والعلامة
 اكثر كتبه وهو المعتمد قال طاب ثوابه وفي انعقاد اي العهد انعقادا قولان اشبههما
 انه لا ينعقد اقول البحر هنا كالحق في الذوق من غير فرق قال طاب ثوابه ولو اتفق
 يوم عيد افطاة وفي القضاء تردد اقول القضاء هنا مذهب الشيخ في يه وبه قال بن حزم
 والصدوق وبعدمه قال القاضي وابن ادریس والعلامة في عدمه وفي المحققين وهو المعتمد
 قال طاب ثوابه ولو عجز عن صومه املا قبل سقط وفي رواية يصدق عنه بل اقول

في يه

تقدم البحث في هذه المسئلة في باب الكفارة قال طاب ثراه وما علقه ولم يفرق بومان قفولاً ان احدها
يتضيق فعمله عن الشرط والاخر لا يتضيق وهو شبه اقول التقيق مذهب صاحب الوسيلة عماد الدين
بن حزم والاكثر علي خلافة قال طاب ثراه وروى اسحاق بن عمار الح اقول هذه رواها الشيخ به عن
صفوان بن يحيى عن اسحاق بن عمار عن ابي ابراهيم عم قال قلت لمرجل كانت عليه حجة الاسلام
فاداد ان يحج فقبل له تزوج ثم حج فقال ان تزوجت قبل ان احج فقل لي حراماً فزوج قبل ان يحج فقال
عاعتق غلامه من التزويج فقلت ان احج تطوعاً فقال وان كان تطوعاً ففي طاعة الله نعم وفيها اشكال
من حيث علق الحق على شرط وهو باطل عندنا وعلى تقدير ان لا يكون عقاباً بل نذر كما هو المصداق
يقوله الا ان يكون نذراً أي يقصد بذلك النذر عهده فيه النذر عن تأخير الحج فيه ايضا اشكال
لانه لم ينفذ بالحال وحي شرط في انعقاد النذر نعم ينسحب على احد مذهبي الاول مذهب بن حزم حيث
قال اذا قلنا الانسان علي كذا ان كان كذا ولم يفعل للزمن الوفاء ولم يلزمه الكفارة بفعله ولو قال علي
كذا ولم يعلمه علي شرط لم يلزمه الوفاء حتى يقول لله الثاني ان يقصد النذر في نية النذر قلنا
بانعقاده بالخير من غير حاجة الي النلفظ كذهب الشيخ وتلميذه والمذهبان متردكان قال طاب ثراه
وروي رفاعه عن ابي عبد الله عم الح اقول هذه رواها الشيخان في الصحيح عن رفاعه عن الصادق
عم قال سألت عن رجل حج عن غيره ولم يكن له مال وعليه نذر اذ حج ما شئت ايجزني عن نذره فله نعم
ومضمونها انما الحج في بيته وحملها العلامة علي اذا عجز عن نذره واستمر عجزه والمص على اذا قصد ذلك
في نذره اي نذر الحج مطلقاً عن تقبيل او عن غيره فانه اذا حج عن غيره آخر الاستبراء بما سماحاً و
بسبب الاحتياج الي الحبل كون النذر موجبا الي الحج بشكوه لانه اصل الاستبراء الموجبه للحج كالاسلام
والاستحجار والاصل تعدد المسببات بتعدد اسبابها فندخلها على خلاف الأصل والرواية في الصحاح
وجب حملها على ضرب من التاويل كيكه تطوع ولا تحل الاصول قال طاب ثراه من نذر ان لا يبيع
خادم ما زنه الوفاء وان احتاج الي فقنها وهو استناد الي رواية مرسله اقول الرواية اشارة
الي ما رواه الشيخ في الضعيف عن الحسن بن علي عن ابي الحسن عم قال تكلف له ان لي جارياً ليس لها مكان

ولا ناجة وهي تحصل الثمن الا ان كنت حلفت فيها بين قتلته لله علي ان لا يسعها ابداً ولي الي منسها حاجة
مع تحقيق الموت فقل الله اعلم ان الله يقولك ونصونها افني البيع في يه ومنع ابن ادريس ونصار
العلمه وهو المعتقد وحملت الرواية علي عدم التضرع بترك البيع ويدل عليه قوله مع تحقيق الموت وليت
رسوله بل متصله لا كفاضعفه كتاب الصيد والذبائح قال طاب لراه وفي رواية نوكل الاكبر
دون الاصغر وهي شاذة اقول المعتقد ان الصيد اذا قطع نصفين فانه لم يتحرك اهله وان تحرك او
احدها لا مع استقرار الحياة فلذلك وان كان مع استقرار الحياة حمل مع الذبكية الحمل القاتل لها
وهو ما يه الايسر وكان الآخر ميتة كما هو ابان يد الصيد واخذ الاحباله واليسف منه قطعة
منه ذهب ابن ادريس والمم والعلة فذلك انه اذا قطع بنصفين لم يتحرك احدها جاز اكلها اذا
خرج الدم ولو تحرك احد النصفين لم يتحرك الآخر اكل الذي يتحرك ورمي ما لا يتحرك فان رطه
خروج الدم ولم يتوسط المم والعلة في اكل المتحرك مطلقاً ولم يعتبر استقرار الحيوة وعدمها
وهو مذخور في القاضي الجليل ان يتحرك كل واحد منهما ويحتاج منه الدم وان تحرك احدهما خرج
منه الدم فهو الجليل خاصة فقد اعتبر كلا الامرين الحوكه وخروج الدم وقال ابن حنبل اذا كانا
سواء وخرج الدم حلاً وان لم يخرج دم وان كان احد النقيين اكبر ومعدا سحل ذلك الشق وان
تحرك احدهما حل المتحرك وان ابان بعضه حم ذلك البعض وتحقيق هذه المباحث ونقل
اقوالها وبجملها مذكور في كتابي مع فطلب من هناك قال طاب لراه وفي رواية جليل يد الكلب حتى
يقتله اقول بطلان ذلك ادرك الصيد وصيوته مستقره لم يحمل الا بالذكيم وان لم يكن معه ما ينكح لم يحمل
وهو المعتقد واقتنا ابن ادريس وهو اوضح في العلامة وقال الشيخ فريه فليترك الكلب حتى يقتله ثم ياكل
انما يدويه قال المصنف وقوا بعمل واضارة العلامة في لوق لصيحه جليل بن دراج عن الصادق عليه
السلام قال ان الله الوصل بين الكلب والصيد فاحذره ولا يكون معه كلبين فيذكيمهما اذ قد يقتله ويأكله
قال لا بأس قال طاب لراه وبذلك ان يد الكلب ما هو اكبر منه ولو اتفق قيل يحرم ولا يشبه الكلابية اقول اذا رمي الطير
بما هو اكبر منه فقتله ذنب في الي اخرها اي يحرم الفعل وعدم الصيد واقتنا المالك الكلابية وهو من ذنب العلامة

قال طاب ثراه الذبايح ويشترط فيه الاسلام او في حكمه ولو كان انثى وفي الكتابي دعائان اسماهما المنع وفي
 رواية بالتميم اذ سمعت تسمية فكل اقول المعتد تحريم ذبيحة الكافر فليكن كان او ذميا فليكن او ذميا فليكن
 تاكلوا ما بينكم اسمع عليه وانتم لفت والكافر لا يعرف الله فلا يذبحه وللحاديث وبه كثير وا
 الشحان وتلميذاهما والسيد والفق وبن حمزة وبن ادرسي والمعة والعلامة وغير المحققين والشهد
 رضوان الله عليهم وقال حسن يا باصة ذبايح اهل الكتاب وهو ظاهر الجعل وقال الصدوق في المقنع يبيع
 منع سماع التسمية لصحة صر ان قال سمعت ابا جعفر ع يقول في ذبيحة الناصب واليهودي وا
 لفراني لا تأكل ذبيحته حتى يسمعه نيك الله تع قال طاب ثراه وفي السنن والفرع الضرورة تتقدم اقول
 منع السج في الكتابي من التذكية بالظفر والسمت واختاره الشهيد واجازته في كتب واضاره في الكتب
 والعلامة في كتب وتردد المنة والمنع اصط قال طاب ثراه وفي رواية اذا قطع الحلقوم وبخ الدم فلا ياكل اقول
 الرواية شارة الى ما رواه الشيخ في الصحيح عن زيد الشحام عن الصادق ع قال الساكنة عن صلح يكل بحجر
 سكين ايدع بقصبة فقال اعاذج بالبحر والظفر والقصبة والعجول اذاغ تقب تحديد اذا قطع الحلقوم
 الدم فلا ياكل وفي حصة عبد الرحمن بن الحجاج عن ابي ابراهيم ع اذا فدا الاوداج فلا ياكل واعتبر الشيخ
 الكتابير قطع الاعضاء الاربعة وانعقد عليها الاجماع قال طاب ثراه ولا تحل حتى تقتر بعد التذكية
 حتى واداه ان يترك الذنب وتطرف العين وخروج الدم المعتدل وقيل تكفي الحركة وقيل تكلو احداهما
 اقول لا تكفي الصدوق بالحركة وحدها لا الدم وحده واختاره العلامة في كتب واصبر السج في كتب بكل واحد
 منها على البدل وهو ظاهر النسخ واضاره بن ادرسي والمعة والعلامة في حكم وهو المعتد ونقص في الفرع
 القوي ما يكون مشاقل والمعتد وتلميذه اعتبر الامرين وتبعهما القاض وهو ظاهر الجعل قال طاب ثراه
 وفي امانة الراس بالفتح قولان المروي انها تحرم اقول المعتد بتأخيرم الفعل وكراهة الاكل كذا في العلامة
 في كتب وغير المحققين وعكس السج ع وكراهة ما في يده وكراهة بن ادرسي قال طاب ثراه ويجوز سلع الذبح
 قبل بدنها وقيل يكره وهو شبه اقول ذهب السج في ذبيحة الناصب واليهودي والعلامة وهو المعتد قال طاب ثراه ذكاة السمك
 وذهب بن ادرسي المكارهة ذلك واختاره المعة والعلامة وهو المعتد قال طاب ثراه ذكاة السمك
 افرجه من الماء حيا وقيل يكفي اذ رآه يضطرب اقول لا يغايل بذلك هو السج في ذكاة السمك لا يغايل

الطير لا يد من اسماكها بل هو من مذهب الملة في بيع والكفر بالنظر وجعل الضابط في حل السمك موته خالي
الماء قال طاب ثله ذكاة الخمين ذكاة امه اذ امتن خلقة وقيل بشرط طمع اشعاره ان لا تلج الروح
وفيه بعد ولو خرج صيا لم يحل الا بالتذكية قول القائل هو الذي في فيه استبعد وجبه بعده وقضا القاه
يكون الجوع سبعا على اشعار وهو لا يلوك قبل اشعاره فكيف يحل عدم ما يجب تقدمه على الشر
شرطها وايضا فان الروايات خالية من ذلك هذه الشرط وان صرحه وابن ادرسي والغاضر وسائر البهوا
السم في ثمة والعلامة وفخر المحققين تأييدا للملة وهو المعتمد والحاصل ان الجسد لا يحل الا بشرطين الاول
تأخلفه ونعني بها الاشعار والاياء فلا يحل قبل ذلك الثاني فروجه ميتا او حيا زمانا لا يتسع
للتذكية نفسها ولو خرج صيا وعاش زمانا كيتسع للتذكية ثم مات لم تقدر الموات او الاله او غير ذلك
جبل كاس الاطعمة والاسرهم قال طاب ثله وفي تجرى روايتان اشهرهما
التجيم لقول مختار الملة وهو التحميم مذهب الاكر ذنب اليه القديمان والصدوقان والسيد وفي
ادرسي واختاره العلامة وهو المعتمد وذنب القاضى الى الكراهة اصبغ الاولون برؤيه سموة بن
ابى سعيد قال فرج امير المؤمنين علم على بغير رسول الله صلى الله عليه وآله فخرضا معه نسي حتى انتهينا الى
موضع السمك فخرجه فقال عليهم السلام انذرون لاني شئى جعلكم قالوا لا قال فما لا تنشرون كسب ولا
المان ما هي ولا الطافي على الماء ولا تبعونه ومثلها رواية بن فضال عن غيره واصل من اصحابنا عن الصادق
اصبح الآخرون بصيحة زرارة عن الباقر ع قال سالت عن كسب فقال ع اما كسب فبعضه فقال
لا جد فيما اوصى الله فاعطاه طبعه الا ان يكون ميتة الآية ثم قال لم يحرم الله شيئا من الحيوان
في القرن الا الخنزير بعينه وبكره كل شيئا من الجور لشيء ففسد على
الورق وليس حرام اسنائه ومكره ومثلها صحيحة محمد بن
مستاه قال طاب ثله وفي الرمال والمارياي والزهر لشيء
استهزمها الكراهة اقول مختار المصنف وهو الكراهة
مذهب القاضى والشيخ في موضع من انه ومختار العلامة

الترم وهو من باب الفقيهين والعديين والصح في ق والسيد ابني ادريس والمفيد وتليد وهو
 قال طاب ثراه ولو اختلط الم فيها بالميت حل والاحتساب اضوط اقول اذا جعل خيرة في الماء
 فان صغر منه موضعها وفجر فيها سمك فان كان حيا حل قطعاً وان كان ميتاً سمك قال في بيع الجوز
 لروايه مسنده الى ابني صدقة والاصالة الحل وقال ابني ادريس بتخييه واحضاره العلامة وهو المعتمد قال
 طاب ثراه ويحرم الجلال منها الى اخره اقول العت هنا يقع في مقامات
 الاول المشهور بغير الجلال وهو مذهب الحنابلة والحنابلة والعت
 والعتي وابني حمزة وابني ادريس والمصنف والعلامة وهو المعتمد وذهب
 ابو علي الى كراهة الثاني ما حصل به الجبل وهو ان يتعدى عذرة لان
 محضاً ولا يحرم ما اختلط ولما ادعى اكل غير العذرة من الحرمات
 خالف للعتي الثالث في ما به نزول الحرم وتختلف باختلاف الجبلين
 وقسمته سنة الاول الناقصة واستبرأها بامر بعين يوماً وهو لاجماعاً
 الثاني البقرة واستبرأها بعين يوماً عند القاضي وابني حمزة وابني ادريس
 والشيخ في هوقف وسبيل بين عند الصدوق وفي المقنع وكلنا في عند
 التقي والشيخ في المبسوط الثالث الشاه وفيها عشر فرق عند الصدوق
 في المقنع وعشرة ايام عند القاضي وابني حمزة وابني زهر والشيخ في اله
 والعتي وللائمة عند الصدوق في المقنع الخامس البجاجة وفيها خمسة
 عند التقي وابني زهر وللائمة عند الصدوق والشيخ وتليد وابني حمزة
 وابني ادريس السادس السمك وهو يوم وليلة عند الشيخ في
 هو يوم الى الليل عند الصدوق وفي المقنع والعتي في الناقصة
 وفي البقرة ثلثين وفي الشاه لعين وفي البطة بخمسة وفي الدجاجة
 ثلاثة وفي السمك يوم وكيلة ويشترط طهارته العكس من الجحاشات

وان كان ظاهر في اصله على الاصول قال طاب ثراه وفي الغراب روايتان والوجه الكراهة وثبتا كذا في
الابن اقول ذهب السمع في ثيه والاستيصار الى كراهية الغراب بانواعه واختاره المصنف ومطابق
الكتاب واصاره العلامة وغيره المعتمد وقال ابن ادرس يحرم ما عدا الزناغ وهو
المعتمد والحقيق ان اقم الغراب خمس الاول الزناغ وهو غراب الزرع صغير السود
النابي الاسود الكبير الذي يسكن الجربان وسماه ابن ادرس الغداف البالب
الاغبر الرماوى وهو اصغر من الزناغ بسم الجسم بالغداف في المعتمد الزرع
الابن وهو البرمة بقدر الزناغ وانقيا ضامن الغداف وهو الجسم بالابن
الحاص العتق وهو اصغر من الغداف يبرر واشد بياضاً من الابن
وهذه الجسم شتاهنايا والثالثة الاجرة معق بالعراق دايما والزناغ فيتي اجير
لحرق واقم الشتائم بفارق الى بلادهم ويتوالدها وقبل انها الجبال
في البلاد الباردة والما بفارق في الشتائم فقد المرحى بها لا تستار بها بالثلج
واما الاسود الكبير وهو يسكن الجبال والجزبان وخنثا سوانه في البلاد الجزيرة كالكويت وشرق
راى على مشرفها الابن قال طاب ثراه وفي الخطاف روايتان والكراهة الثبة اقول يختاره المصنف ذهب
المعتمد واختاره العلامة وهو المعتمد وقال في ثيه البحيم ويتبعه القاضي وبنا ادرس قال طاب ثراه وفي
اللبث روايتان والثبة البحيم اقول ذهب السمع في ثيه وكذا في الاضبار الى اياها اللبث المحبوب من
الحبوان الميت وله قال الصدوق والمعتمد وابن حنبل وبن ادرس وهو مذهب ابو علي وظاهر ابن علي
واختاره المصنف وهو المعتمد قال طاب ثراه وفي الثانة والمرارة الثانة البحيم لا يستحبنا اقول
بحيم الثانة مذهب السيد ونحو جميع المراتة مذهب بن ادرس واختاره المصنف والعلامة وهو المعتمد
قال طاب ثراه وفي الفرج والعلبا والخذد وفرزة الدماغ والخذد طلاف الشبه الكراهية اقول يختار
المصنف الكراهية وفي المعتمد وبن ادرس السيد والمعتمد البحيم وهو مذهب السمع في
ثيه ويتبعه القاضي وابن حنبل وابن ادرس والعلامة في ثيه وهو الاصط قال طاب ثراه وفي الحجين اذا عجن بالماء

النجس وفيه رواية بالجواز بعد ضيقه اقول الرواية اشارة الى ما رواه ابن ابي عمير عن رواه عن ابي عبد الله عليه السلام
في عجبت عن من وضع يده على ان كانت فيه ميتة قال لا تأكل من اكلت النار ما فيه ويضمونها افتى السج في باب الميتة
من بية ومنع في باب الاطعمه منها وهو مذهب الحنفية والعلامة وفخر المحققين وهو المعتمد وعن ابن ابي عمير
عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يباع ولا يبيع وعن ابن ابي عمير ايضا عن بعض اصحابنا قال العلامة
والاصح الاخص بن المختار قال قيل لابي عبد الله عليه السلام في العجيين يعجنون من الماء الخبث كيف يصنع به
قال يباع من يستحل اكله الميتة فلهذا السنة اوجه كلها مدوية عن ابن ابي عمير باب لقا وفي الاضحية دلالة
على سلب الباطل طهارة قال طاب ثراه الام بخس وكذا العلقه ولو في البهيضة وفي نجاسة تزد اقول مذهب
العلامة في سنها وهو المعتمد وتزد المنة من حيث انفرادها عن الدم بكم خاص ولا اصل الطهارة قال طاب
ولو وقع قتل من الدم في قدر وهي تعلق بحرم المرق ولا ما فيه اذا دس بالخليان ومن الاصح ان يمنع من بيع
واحب غسل التوابل وهو حسن اقول الاول من سلب السج فيه والثاني قول بذكره واخاره المنة والعلامة
وهو المعتمد قال طاب ثراه وفي الذي روايتنا ان سنهاها النجاسة وفي رواية اذا ارادوا لكمة امر بغسل اليه
وهي مة وكذا اقول الرواية اشارة الى ما رواه السج في الصحيح عن عيسى بن القيس عن الصادق عليه السلام قال سالته
عن معاملة اليهودي والمضرا في قال اذا تناوض فلا تأكل من يضمونها افتى السج في يده ومنع المعيد والسيد
وبن ادرين واحتساة المنة والعلامة لما رواه علي بن جعفر عن ابيه الكاظم عليه السلام قال طاب ثراه وهل يحرم
ما يؤكل لحمه قيل نعم الا بالابل والاحليل شبه اقول لا شك في جواز شرب بول الابل عند الحاجة وهل يجوز
لغير صاحب او شرب غيرها من الابل الفاهر خلاف ومثله ان عليه التيمم هل هو الخبث او المبيح للشا والظا
فعلا الاول يحرم وهو احتساي بن حمزة ومذهب المصنف في كتاب الاطعمه من بيع ومذهب العلامة وهو الموقد
الثاني يحرم جميع الابل لما كوله في سورة وغيره وهو مذهب السيد علي بن ابي ادرين والمثلية في انما قال
طاب ثراه شعره بن يحيى سوى اخذ من حمى وميت على الظاهر اقول الشعر والصوف والظن من نجس العين
كالكلب والخنزير هل هو نجس اولا المعتمد الاول وعليه الاكثر والثاني مذهب السيد قال طاب ثراه ولو
ولو اعتدل الذكي بالميت احتساي وفي رواية يحل بيع مما يستحل الميتة اقول اذا وصل لحمه وشبهه فلا يحل

اذكي وهو موثقه قال في سببه مطروح في النافان القبض فهو ذكي واذا انصببت فحيث وا
 المصنوعه وجعل في الشرايع قولاً ونوع العلامة في الركن عليه واخاره فخر الحنفى وهو العنق وانما
 اشتراط الاشئنه لانه لو علم انه ذكي بان كان عليه انما لا يرد كقطع القصاب وهو في بلاد
 الاسلام فانه حل بالحد اذا وجد في دار الاسلام وعليه ان لا يرد كقطع القصاب وهو في بلاد
 من المبيت اجبتا عند المعتمد وهو مذهب القاضى ومن حنفى وابن اديب والمعه وقال في بيعه على
مقتل الميت واخاره العلامة في لوقا انقصاء مباحث هذه الباب مذكورة في الجامع قال طاب
 ثراه وفي من الشرايع والشعر يردوا قول تقدم البحث في هذه المسله في باب الحمار قال طاب ثراه
 وقيل لو القوي في محل ضامن اياه فيه ضامن محل صى يصير ذلك محملاً وسوئاً واول اذا فوضنا ما بين
 في احد ما حل وفي الاخره فوقع في اياه الخدم في الحل فالاصل تحريم محل الخياسته بالملاقاة لغير الصريح
 قال في سببه طاهر المخرج واستوفى العلامة في لوقا والمعتمد بقاؤه على النجاسة والتحريم كذسب بن اديب
 والمصنوعه والعلامة في اكثر كتبه وبظاهر السيد وهذا فروع مستطرفة ذكرناها في جامع فتطلب هناك
كتاب الغضب قال طاب ثراه ويصير غضب العتقار الى قوله ولو قلنا بالانضام ضمن
 النصف اقول لا يريد بقوله يصير غضب العتقار الى يتحقق الغضب في العتقار كما يتحقق في المنقول
 وان لم تستقل اليه عليه فعلى هذا لو سكن الدارقق اجمع ما لكما بل يتحقق هنا غضب يملكه قويا
 لا استقلاله بالتصرف فيما سكنه ورفع يده المالك عنه وهو مذهب العلامة وهو المعتمد ويحتمل عدمه لعدم
 الاستقلال فان يد المالك لم ترفع عن الملك بل هو متصرف فيه وهو مذهب المصنف وعلى الاول يصير نصف
 لان المتصرف فيها اثنان فيحال البضان عليها كالحما اما الامره فلا يصير منها الا بقدر ما انتفع به
 من السكنى قال طاب ثراه ولو كان لا بسببه الموت ولدغ الحية فقول لان اقول لا يريد ان غضب صرا صفي
 وتلف لا بسببه لدغ الحية ووقع الحيايط والعرق قال السمع في كتاب الحراج من طبعه واخاره العلامة وهو
 وقال في كتاب الغضب عنه وفي لا يصير ديميزق المعصه هناك الموت بسبب اولانا بسبب والاصحاب على الفرق
 وهو المعتمد على طاب ثراه ولو تلف او تعذر لعوده ضمنه مثل ان كان متفدى الامر في وقت يوم الغضب ان كان

انفع فلا
 انما ماتت
 ضامن وان ماتت

مختلفا وقيل اعل القيمة من صين العصب الى صين التلف وفيه وجه آخر اقول اذا تلف العين المضمومة في اليد
 العاصب او تقذر ردها بان اقد ما منه ظالم فان مثلها ^{كأنه} هو ما يتساوى اجزؤه كالجوب والادهان وجه
 على العاصب رد مثل ولا عبرة للقيمة زادت عن يوم العصب ونقصت وان كان مختلفا وهو ما لا يشك
 قيمة اجزائه كالارض والشوب رد قيمته وفي اعتبارها ملته اقول الاول قيمة يوم العصب لانه وقت انتقال
 الضمان اليه وهو مذهب السام في هذا الثاني قيمة وقت التلف لانه وقت استتمام الضمان اذا العاصب انما يطالب
 برفع القيمة عند التلف وهو مذهب العلامة والقاضي فلول الثالث اعل القيمة من صين العصب الى
 صين التلف وهو اختيار الشيخ في بابه وفي موضع من ذلك لانه مضمون في جميع حالاته ومن جعلته الحاله العليا
 ولو تلف فيها الرنه ضمانها بتلك القيمة فكذلك انقصت قيمته بعد ذلك لان تلك الزيادة التي اخرجت شرعا
 ما يدفعها الى المالك فيكون باقية في ذمته وهو المعتدل قال طاب ثراه ولو كان عيدا رده وديه بخاتمة ان كانت
 مقدرة وفيه وجه آخر اقول اذا جنى العاصب على العبد العصب وما فيه مقدار كالليل المشهور رده مع
 دية اليد وهو نصف القيمة وكذا لو كانت اليد المقدرة بحيلة بالقيمة كقطع الانف واللسان قال النجاشي
 وفيه وجه آخر يحتمل ان يشير به الي ما قال الشيخ في ان كان الارش محيطا بالقيمة ليس له المطالبة الا مع
 العبد بذمته تتصور بين العاصب وغيره في بخاتمة وقال ابن اكرش له اسأله مع المطالبة ياكرش وهو
 ظاهر المنة واضارة العلامة ويحتمل ان يشير به الي ما اختاره في بيع من كون العاصب صالحا ياكرش الا امر
 من المقدور الارش مثلا وقطع يده وسويها ويما تميز فديه اليد ماية فلو نقص ماية ونحسبها بان ضمان
 يساوي خمسين فارش هذا ماية ونحسبها فيضمنها العاصب وسأوى بعد القطع ماية ونصف من كان
 المقدور هذا اكثر من الارش فيضمن المقدور وهو ماية ووجه هذا الاحتمال اما ضمان المقدور تقديره بالية
 فاللعوم ولانه لو لم يكن عاصبا لضمن المقدور واما ضمان الارش على تقدير زيادته فلا يضمن نقصا دخل على
 ما رخصه فيكون ضامنا وهو المعتدل قال طاب ثراه وفي الرصوع ما ضمن من المنة في كعوض الثمرة وا
 السكنى زدت اقول ما يغرمه المشتري للمالك عوضا عما انتفع به من ثمرة الوصف وواحدة اهل الجمع
 به على العاصب السام قولان اصلهما الرصوع لانه سبب والمباشرة صنعتها الغرور والغرر علة

لحصول العوض ومقابلته المقنن وأولوية المباشرة بالقرآن مجامعة السبب والاول هو المعتمد
 وهو مذهب العلامة قال طاب ثراه وتولف المعصوب واضلغا في القيمة فالقول قول القاضي وقيل
 القول قول المعصوب منه اقول مختار المصنف هو مذهب الشيخ في الكتابين وبين ادركي والعلامة وهو
 المعتمد وقال في ية القول قول المطلق وهو مذهب المعتمد كتاب الشفعة
 قال طاب ثراه وهل ثبت فيما ينقل كالتياب والامتنع فيه قولان والاولى ان على من وضع
 اقواله محل الشبهة للاصحاب اربعة اقوال الاول انه غير المنقول كالسبب والى والعراض الرابع
 وهو قول الشيخ في ط وإن حرم واختار المصنف والعلامة هو المعتمد الثاني انه كل مبيع
 وهو قول السيد والى على القاضي وإن ادريس الثالث انه كل مبيع بشرط امكان القسم
 فيخرج النهر والطريق والحمام والعصا يد الضيق وهو قول الشيخ في ية الرابع انه غير المنقول
 الا العبد خاصة من المنقولات نقله المصنف عن بعض الاصحاب واحسان العلامة في لف
 قال طاب ثراه وفي سويها في الحيوان قولان المروى فيها لا تثبت ومن فقها ينأى عنها
 في العبد دون غيره اقول البحث في هذه المسئلة يعرف من البحث السابق قال طاب ثراه
 ولا تثبت في مالا قسم كالعصا يد والحمامات والنهر والطريق الضيق على الاشبهه اقول
 هذا ايضا يعرف من البحث السابق وزياده البحث ولا يحتاج مذكور في المذهب قال
 طاب ثراه ولو كان الوقوف شاعرا مع طلق مائة صاحب الطلق لم يثبت للموقوف
 عليه شفعة والمرتضى ثبت اقول مختار السيد هو مذهب الشيخ وعدم التساقط
 مذهب الشيخ في ط وقال ابن ادریس ان كان الوقوف عليه واحدا است الشفعة
 واختار العلامة في لف وهو حسن قال طاب ثراه وسبب في الشريكين ولا سببا
 زاد على اشهر الروايات اقول المعتمد ان الشفعة لا تثبت مع كثر الشفعاء وهو
 المشهور وهو مذهب الشيخ والسيد وابن ادریس والقاضي والفقهاء وسال
 وابن زهرم وبالنسبة قال المصنف وابو علي وهب علي قدّر السهام وعل قدّر الراس

اصل
وابن

الاول مذهب الجعل والنافي مذهب الصدوق قال طاب ثراه ولعمري اني اقول ان ثراه
اخذه بغيره وقيل سقط الشفعة استنادا الى رواية فيها احتمال اقول اذا بيع الشقص بعوض
فيمسك الثوب والرفيق هل تبطل قال نعم بخلاف نعم وبن حزم والعلامة في البيع قال لا تبطل
بل يدفع قيمة الثوب او العبد وقت العقد وبن قال المغيب والمفقود بن ادرس واشاره المصنف وهو المعتمد
والعلامة القولان قال طاب ثراه ولو اضرا العذر بطلت شفعة وفيه قول آخر ولو كان العذر لم يبطل
اقولا اصلحنا صاحب في الغيوب ثم في طلب الشفعة فاشع وتلميذه وابن حزم والمصنف والعلامة على
الاشتراط والصدوق وابو علي والسيدي بن ادرس على عدمه والاول هو المعتمد قال طاب ثراه ولو
اشترى يمين مؤجل قبل مواعيد الجوارح الاخذ عاصلا والتأخير واخذه بالثمن في حمله وفيه باخذ الشقص
ويكون الثمن مؤجلا ويلزم كقبلا ان لم يكن مليا وهو اسم اقول الاول مذهب البيع في الكتابين ويقول يمين قال المغيب
واشاره المصنف والعلامة وهو المعتمد قال طاب ثراه اما لو شهد للبايع او باكر لم يشترى او للبايع او اذن
في البيع فغيبه التردد والسقوط ثم اقول ايضا ما ايل الا في نزول الشفعة عند الشفعة قبل البيع
يبطل فيه قال بن حزم لا واشاره بن ادرس والمصنف والعلامة في عدمه وقال السجاني يبطل واشاره
بن حزم والعلامة في الاثر والمعتقد الاول انما نزول الشفعة على البايع هل تبطل فيه نعم واشاره بن
حزم والمصنف ولم يبطلها بن ادرس والمصنف اذا بارك لها اول صحتها قال فيه تبطل ولم يبطلها بن ادرس واشاره
المصنف الرابعة التوكيل في البيع والشراء لم يبطلها البيع في الكتابين وبن حزم بن ادرس وبطلها العلامة في
نعم واشاره في الحقيقة قال طاب ثراه قال في الشفعة لا تورث وقال المغيب وعلم المهدي تورث ولو تورث
اقول حال فيه موضع من ولا تورث وبن حزم وقال المغيب والسيد تورث وهو مذهب الجعل
على واشاره المصنف والعلامة وهو المعتمد كما
الطريق المبسك في الباع اذا اشترى اهل حقه خمسة اذرع وفي رواية سبع اذرع اقول انه رواية مسمع
بن عبد الملك عن ابي عبد الله قال الطريق اذا اشترى اهل حقه سبع اذرع ومضمونها قال البيع في
وتبعه القاضي والعلامة بخمسة وهو في رواية الباق عن ابي عبد الله قال اذا اشترى قوم في

الطريق

الطريق فقال بعضهم سيع اذرع وقال بعضهم اربعة فقال ابو عبد الله حسن اذرع وهو المعتبر
قال طاب ثراه ومن اشترى دراهمها زيادة من الطريق ففي رواية اذا كان ذلك فيها اشترى فلا
باس في بيعه ان لم يميز لم يكن عليه شيء وان تميزه ورجع على البائع بالدرهم والرواية ^{ضعيفة}
وتفصيل في موضع المنع والوجه المظان وعلى تقدير بيعه لا متبعا لغيره ان شئت ما لم يعلم
اقول الرواية إشارة الى ما رواه محمد بن مسلم عن احمدها عليها السلام قال سألته عن رجل اشترى
اشترى اذرا فيها زيادة من الطريق قال ان كان ذلك فيها اشترى فلا بأس ومن فرقوه وتفصيل
النهاية باطلا لان قوله ان لم يميز لم يكن عليه شيء ان كان الغنيمة راجعا الى المشتري لم تضره وفيه
الطريق وقطعه عن الاستطراق وهو مرام بالاجماع وان كان راجعا الى البائع لم يضره وان لم يضره
عن الرد ينقل هذا العيب الغاصر والتحقيق انه ان لم يكن لاصحابه ان لم يعلم وتبين وصوب رده الى
الطريق وتحجب بين الفسخ في بيعه في الثمن والالتزام في الباقي والرجوع بقسط الغايث وان لم يميز
تجيز بين الفسخ والرجوع في الثمن والالتزام ورد ما يعلم على لفظ ان من الطريق والاشترى لم يعد له العلم
بقدره قال طاب ثراه فروى اسحق بن عمار عن عبد الصالح في اقول هذه المسئلة التي قبلها في
يذكرها المصنف في بيعه ومستندها ما رواه محمد بن اسحق بن عمار عن عبد الصالح في رجل يزرع في يده ويد
ابا به دارا وقد علم انها ليست لهم ولا يظن محبصا صباها قال ما اصبان يبيع ما ليس له ويجوز ان يبيع
سكنا وهو في حاله للاصول من وجهين الاول انها تضمن بيع الكفر والبيع موضع لنقل الايمان الثاني
ان المتصرف اعترف انها ليست له مع قطعها ووقوفه الحسن بسماعة في طريقها وهو واقفي وقال الشيخ في
يباع تصرفه فيما ولا يبيع اصلها وهو صن بنطو على عمل العقبة كانه المنة وهو رجل اجيب ارضعا
ماذن مالكها وفيه الارض لربها وانا للعارة لخدمتها ويجوز ان يبيع تصرفه اي اثاره من البناء
وصحبه وغير ذلك كذا القطعة قال طاب ثراه والاشارة ان وصرت في
الفلاة اذنت لانها لا تمتنع من صغير السباع وضمنها وفي رواية يجب ما عنده ثلثة ايام فان جاء صاحبها
والاعتدق بثمنها اقل لاثا ان وصرت في الفلاة حاز التقاطها اجماعا وهل عليها المنقط في حال

بالثمن

طه

مجازاً كالبايعين المتروكين من جهده في غير كلامه ولا ماء ظاهر الصدوق نعم وفيه قوة وقال المفيد ^{بضمها} بن ابي الحسن
 بقيتها صاحبها وهو اخصيصة المنة في بيع وهو احوط وذهب غيره المحققين الى جواز ملكها فاذا ظهر المالك
 وطالب بحد الضمان على الملقط وهو من لما فيه من بيع بين القولين المتقدمين فقد تحصل هنا المنة
 امور لا وجوب الانتقاط الثاني عدم وجوب التعريف الثالث جواز التملك في الحال واما في العريان فلا يحل
 اذها اجماعاً ولو اذها وجب عليه حسبها ثلاثة ايام للتعريف فيها وتحريم بيعها بين ابتاعها وضمان فيها
 وبين بيعها والصدقة شهدها مع الضمان ففيها سبعة الاول تحريم اذها الثاني كون نصاب التعريف
 ثلثة ايام الثالث جواز ابتاعها دائماً وتكون امانه الرابع جواز بيعها بعد الثلثة ونافذ الثمن عنده في مفسد
 وجوب التعريف طول الحول الاول لو اراد ابتاعها بها ومنها ولا يجب بعده السادس عدم جواز ملكها او ثمنها
 لو اراد السابع لو اشتهر بها وعينها لم يرجع بما ينفق عليها فالطالب بثلثة وينفق الحواجر على الحالة انما
 سلطاناً من بيت المال بل يرجع على المالك الا شرب نعم اقول الضالة اذا اخذت في موضع المنع من اخذها كالبيع
 الصحيح في العلاء او امانة في العريان لا يرجع بنفقها مدة بقاءها عنده اجماعاً اما ما يجوز النفاذ على
 كراهية كالطفال البقر والابل في العلاء والعريان فالاولى دفعها الى الحاكم لبيعها وبيع في مفسد او ينفق
 عليها من بيت المال وان لم يدفع امرها الى الحاكم وانفق عليها لم يرجع هنا اجماعاً الا ان لم يحل سلطاناً فانفق
 عليها فان نفى البقر لم يرجع قطعاً وان نفى الرجوع بل يرجع على المالك بنفقته قال الشيخان وسلازم
 ضاراه المنة والعلامه وهو المعتد وقال ابن ادرس لم يرجع قال طالب بثلثة وفي قدر الدرهم روايتان اقول اجمع
 الاصل يعمل بملك ما نعتد عن الدرهم وتحريم ما زاد بخلاف في قدر الدرهم فالبني نعل وجوب بالتوقيف وهو
 الصدوق والعلامه وذهب القلي وسلازم الى جواز ملكه والمعتد الاول قال طالب بثلثة وما كذا اذ لم يكن
 في حرم كراهية اخذه وقيل يحرم اقول الكلام هنا في الخطه لحم والمشهور تحريمها كمنه بالبيع في ثمة والعلاء وقال الغيبة
 بالكرهية واختاره الشيخ في ثمة والمنة قال طالب بثلثة ولو صدق به بعد حوله فكله المالك فيمن الملقط على الاثر
 اقول لا يرد البيع في الكتابين الى ضمان الملقط لما ذكرنا اذ لم يرض وهو من جهة على ابن ادرس واختاره العلامة
 في كون وذهب المفيد وتلميذه الى عدم الضمان واختاره القاضي وبضمرة والمنة وهو المعتد في اصل الخطه

لحم تخالف غير هاتين اربعة وجوه الاول تحريم اخذها الثاني تحريم تملكها وان قلت عن الدرهم الثالث عدم جواز
 التملك بعد الحول الرابع عدم ضمان الملتقط مع الصدوق قال طاب ثراه ولو وجد في جوف سمكة قال الشيخ اخذه بملك
 تعريف اقول اطلق ابوعل وجوب تعريف ما يجده في جوف حيوان اشتراه دون ما صاده ولم يفرق بين اكرس
 بين السمكة والدابة واوجب التعريف فيها والشيخ فرق فوجب التعريف في الراكب دون السمكة وعليه انفق
 الاجماع والتحقيق ان ما يجده في جوف السمكة ان كان اصله الاياض كالدرة اخذها الواجب وعليه حكم الملقط
 وان لم يكن اصله الاياض بل قطع على سبق ماله فان لم يعلم انه مسلم كانه كالاول كالمسكية وان علم انه مسلم لم يرد
 كان عليه حكم الاسلام قالوا بانه لو قطعه لعهده مال المسلم ويحتل قويا تملكه ليا سوا المالك منه وهذا محصيل
 اودعنا ما في مجاميع فطلب من هذا قال طاب ثراه ولا يملك الملقط بحول محول وان عرفه ما لم يتوكل التملك
 وقيل تملك بعض الحول اقول ظاهر الشيخ في تيمم الصدوقين وبنا اكرس دخولها في ملك الملقط بعد التعريف بغير
 احتياض وقال الشيخ لا تترسل في ملكه الا باختياره وبان يقول اخذت ملكا وبه قال الشيخ وبنا ضمة وفيه اشتراط
 العلامة وفحص الحقيقين بلقطه واكتفيا بنية التملك وهو العتد قال طاب ثراه وفي المملوك كذا في نسخة
 اقول نسب الشيخ في الكتابين الحيوان التلقاط العبد ويتولى السيد التعريف ولا يملك بعد الحول ومنع
 الصدوق من التلقاط ما لقطه لحم فيحم عليه اخذها قطعا قال طاب ثراه ولا يكفي الوضوء قبل في الاموال
 الباطنة وهو من اقوال وجهه بتعسر اطلاع البينة على الاموال الباطنة والاقتضا على البينة عسر
 ولرواية بعد الحول وهو المعتمد ويحمل ضعيفا الاكتفاء لجواز الدخول بالتمحيب وهو مال الغير فلا يجزئ التعريف
 في مجرد الظن والاولى ان الملقط ان دفع بالوصف لم يمنع وان امتنع لم يحجر قال طاب ثراه ولا ياتى بحول
 فان غلبه لزم بالرد وان لم يعين ففي رد العبد عن المصردنيا ومن خارج البطارعة ذبا نير على رواية
 يعضدها الشيخ وهو حق البخاري البعير اقول الذي وردته النصوص رواية بن ابي سيار عن الصادق عليه
 قال ان بعيرك له علم والى جعل في الايق ديار اذا اخذه من مصر وان اخذ من غير مصر فادفعه ذبا نير ونسب
 الحق البعير الى السجني لسبقهما الى القول به وتبعهما على ذلك كثير من باضر عن عصرهما ولو رواية
 ضعيفة لان شرط بيعها سهلا يذبا نير لكن تأيدت بعمل اصحابنا في رواية كنههم حتى صار العمل بها وبما

نحو الاصل
 النص

الحق بها قريب من الإجماع كما المواريت قال أب نراه ولو لموا أو اصدق قال
 السج يرد عليه ما فضل من نصيب الزوج وفيه تردد أقول إذا كان أصغر الزوجين مسلماً وباقي
 الورثة كفاً فإن كان زوجاً فالأصل في التسمية والباقي بالولد وإن كان زوجاً كان لها
 الربع والباقي للأم فإن أسلم الورثة أو اصدقهم يكن من مناجمة الزوجية لا تستقر ملكة على كل
 التركة بالموت وكذا في مسألة الزوج بعد الفسامة مع الإمام فلا يكون أسلامه قبل الفسامة
 أصداً ما فضل عن نصيب الزوج وتجب الام وهذا هو مقتضى الأصل وهو مذهب ابن أدريس والشيعة
 والعلامة وقال السج في نكاح الزوج من أسلم منهم وليس بمعتد قال أب نراه روى مالك بن اعين إلى
أقول هذه رواها السج في الصحيح ويقيمونها على كذا من الأصحاب فالصدق ولو كان النكاح والقاضي
 فضرر العمل بها على مذهب الضرر وهو المترتب مع ابن الأخ والأخت وابن زهره والسج أوجب الرض
 لبوغ الأولاد مع كل وارث وإن أدريس لم يوجب الرض وحكم بالاستقرار المالك لعين
 الأولاد من باقي طبقات الوارث المسلمين وأجرا الأولاد مجرى المعدوم واختاره المصنف
 والعلامة قال طاب نراه ولعلم يكن وارث إلا العاقر كان ميراث المرتد للأم على
الظاهر أقول هذا هو المعتد وهو المشهور وقال الشيخ في الاستبصار ميراثه لورثة الكفار
 قال طاب نراه وقال الشيخان يمنع من الديه حسب أقول أصنام العمل ثلثة الأول العمد
 والارث من الديه ولا التركة إجماعاً الثاني الخطأ وأجراه الحرس كالعمد ولم يحرمه الميئد
 وتليدهم وحرمة الشيخ من الديه خاصة وهو مذهب أبو علي والقاضي والنقوي وابن
 حزم وابن زهره وابن أدريس واختاره المصنف والعلامة وهو المعتد بالمسلم
 شبيه العمد فإن الجنيد منع من الجميع كالعمد واختاره العلامة في عدد وغيره المحققين
 وأبو علي لم يحرمه من شيء وإن حرمه حرمة من الديه خاصة قال طاب نراه الديه
 كأموال الميت بعض منها ديونه ووصاياه وإن قتل عمداً إذا أخذت الديه
 وهل للدين منع الوارث من القصاص الوجه لا وفي رواية لهم المنع حتى يضمن الوارث

كذا
 الحديث

الديه

الدين اقول مذهب المصنف هو مختار ابن ادريس واختاره المصنف والعلامة وهو المعتمد
 وقال الشيخ في يمينه للديان المنع من الخصاص حتى يضمن الورثة الدين وهو في روايه
 او يصير قال سالت ابا عبد الله عن الرجل يصل وعليه دين وليس له مال فهل الاولايه
 ان يقيموا دم القابل وعليه دين فقال ان اصحاب الدين هم الخصما للقابل فاذا قتل
 اولايه دم للقابل فما يزوان اراد والفقر فليس لهم بذلك حتى تضمن الدين للمعزما
 قال طاب ثراه يريثها من يرث المال اقول اختلف الفقهاء في الوارث لدينه المقتول
 عليه بلله اقول الاول كل وارث ذهب اليه الشيخ في ط وموضع من ف وان حجة
 وابن ادريس في كتاب الجنائيات السال في كل مناسب ومسائب عند المتفق
 بالام ذهب اليه في الدين واختاره المصنف والعلامة في عهد السال العهود ان ومع
 فقد هما من تقرب بالابوين معاد ومن تقرب باحد هما من الاحقر والعومة
 ومع وقد هم لول النيران كان والا فالامام عليه السلام وهو القول السال في لول الله
 هو المعتمد قال طاب ثراه اذ لم يكن للمقتول عمدا وارث سوا الامام فله القود والديع
 التراضي وليس له العفو وقيل له اقول مختار المصنف هو قول الاكثر وهو المعتمد والسال قول
 ابن ادريس قال طاب ثراه وبوقصر المال عن قيمته لم يفك وقيل يفك ويسعى في باقية
 اقول اذ لم يكن للحر وارث سوا المملوك اشترى من التركة واعتق وحاز باقي التركة
 ان كان فيها فضل عن قيمته ولو كانت التركة لا تبقى بقيمتها هل يحس شرها وسعى في الباقي
 نقل الشيخ عن بعض الاصحاب نعم وكذا القاضي والقاضي والمشهور لا يكون التركة للامام وعليه
 الشيخان وابو يعلى والمصنف وهو المعتمد قال طاب ثراه وبفك الابوين والولد دون
 غيرها وقيل يفك ذوالقرابة وبه رواية ضعيفة اقول الاول بحسار المصنف وهو مذهب المريد
 وابن حزمه وقواه ابن ادريس والسال مذهب القاضي والسال في علي واختار العلامة
 وفخر المحققين وهو المعتمد لروايه ابن ابي بكير عن بعض اصحابه عن الصادق ع قال اذا

في البحث

مات الرجل وترك اباه وهو مملوك وامه مملوكه واخاه او اخته وترك مالا والميت حرًا
اشترى ما ترك ابوه او قرابته وورث ما بقى من المال البها اشار بقوله وبه رواية ضعيفة
وصعقها من ارسلها ومن ابن بكير واقتصر سائر على فكره لا يورث وهو ظاهر الصدوق
والطاب ثراه وفي الروج والروحة ترد فاقول ذهب السمع في ثمة اني فكره ورجل له وجه
بن خالده وليست صرخة ومنه الاكثر وهو المعتمد وفيما فروع وتحقيقات ذكرناها في المذهب
قال طاب ثراه واولاد الاولاد يقيمون مقام ابايهم عند عدمهم وباطل كل فريق نصيب من يتوكل
ويقيمون للذكر مثل حظ الانثيين اولاد ابن كانوا اولاد بنت على الاشبه اقول هنا ختان الاول
ولد الولد قبل اخذ نصيب ابيه او يكون كولد الميت لصليبه المنشور الاول وهو المعتمد وهو مذهب
الصدوق في كتابه والسمع والميزة وفي حرة والسمع والمقة والعلامة والثاني مذهب السيد واختاره
بن اكرس في اخذ بنت الميت الثلث وبنت الابن الثلثان على الاول واصل كان الولد او اكثر وعلى الثاني يكون
بن الميت كالبن الميت لصليبه فلو خلفا بني بنت وبنت ابن كان لها الخمس على الثاني والثلثان
على الاول الثاني ولد الميت لم يفتسمون المال بالوية او متقوون الاول مذهب القائم وحكاية الشيخ
في ثمة عن بعض اصحابه والثاني هو المشهور وهو مذهب السمع في ثمة وهو المعتمد قال طاب ثراه
وشروط بعض الاصحاب بان لا يكون غيبا ولا فاسدا الذي اقول هذا انما لا يفي ادركه في ثمة
المقة والعلامة وهو المعتمد واطلق اكثر الاصحاب الصحافي بحبوة وانقصاء البحث في هذه المسألة
مستوفى في الجامع قال طاب ثراه وفي القتل قولان انهما عدم الحب اقول ان الحاجب الامم
الثلث الى السدس وعن الرد هل يشترط كونه ممن يصلح للارث لو لم ينه هو اقرب
منه قيل نعم ولا يجب الشافعي والمالوك والقاليل فبلغ وجودهم ويكون كعدمهم
نظر الارث وهو قول الشيخ في ف والاي نذمي في شرح الرسالة واختاره ابن
ادريس والمصنف والعلامة وهو المعتمد ولم يذكر سائر سوا الكفرواق قال طاب ثراه
ولو اقيمت الغريضة مع ولد الام ففي الرد قولان اقول يريد اذا اقيمت الغريضة مع كماله

وصد وكلام الام من حيث الرد بكلام الاب لقيامهم مقام كلام الابوين ولان الغرض بطلان عليهم
قال الشيخ في كنفه وبتبعه القاضي والسق وبوطام المفيد واختاره العلامة في كنفه وهو المعتمد وقال
العلامة بل يرد على الفريضي بسنة احتجاً قديمياً واختاره المعتمد وابن ادريس في كنفه وفي كنفه
قال طاب ثراه فانما اجتمع الاجلاد المختلفون فلما يتقرب بالام السلك على الاصح اقول هذا هو مذهب
الشيخ لانه ياخذ نصيب الام وبه قال الفقيه والقاضي وبينهم وبين ادريس وهو المعتمد وقال الحسن ياخذ السد
كالاخ من الام وبه قال الصدوق في المقنع واختاره السيد وابن زهره والطاب ثراه ولو اجتمع علم
لا ب وعمه وخاله وخالته وعم الام وعمتها وخالها وخالته كان لمن يتقرب بالام السد
بينهم ارباعاً ومن تقرب بالاب الثلثان ثلثاه لعمه وعمته اثلاثاً وبلده لخاله وخالته
بالسوية على قولنا اقول هذا السج في يده وتابعا المتأخرون وذهب بعض الى
القسمه اثلاثاً كما في جدام الاب والاكثر على الاول وهو المعتمد قال طاب ثراه
ولو لم يكن وارث سوا الزوج الى قوله والا اول اظهر اقول يريد ان يحسم الزوج النصف والزوج
الربع مع عدم الولد ومع نصف التقديرين فان لم يكن وارث سوا الامام رد الفاضل
على الزوج اجماعاً وهما الزوج كذلك نظاهما المفيد اخذ باب الميراث الاخر من المقنع
نعم ومنع القاضي وابن ادريس الصدوق في المقنع وفصل في كتاب من لا يحضره
الفقيه وخصها بالرد مع غيبة الامام عن خاصته واستقر به الشيخ في النهايه
واختاره العلامة في التحرير وهو حسن قال طاب ثراه ويرث الزوج من جميع ما تركته
المرأة وكذا الزوج بعد الفقار اقول هنا طرفان وواسطه اما الاول فتقريباً
الزوج من ممتلكات الزوج على العموم ذهب اليه ابو علي سوا كان لها منه ولد ام لا
واما الثاني فعدم توريث الزوج من شيء سياتي بيانه سوا كان لها منه ولد ام لا
ذهب ابن ادريس وهما متروكان واما الواسطه فتوريث ذات الولد على
العموم وحرمان غيره من شيء في الجملة وفيه بلده اقول الاول حرماً ما فيها من نفس ارض القرى

والمزارع والرابع وعين النصارى وابنيها واستخرجها فنقط قيمتها دون قيمة الارض قال السمع في
 وتبعه القاض وهو ظاهر السمع وابني حمزة واضارة المعتمد في بيع الثاني حرمانها من الرابع عينا وقيمة
 دون الباتيج والضياع ونقط قيمة الآلاف والابنية من الدور وهو قول المعتمد وابني ادرسي
 واضارة المعتمد في دفع الثالث حرمانها من عين الرابع خاصة فنقط قيمتها أو يترك من قوله
 المزارع والضياع وهو قول السيد كتحسنه العلامة في لغة وله الأول وهو المعتمد قال طار ثراه
 ولو علم المتعم فلا صاحب اقوال اظهر بها انتقال الولاء الى الاولاد المذكور دون الأناث الى اخره
 اقول المنع وهو المعتمد يثبت العتيق اجماعا ذكرنا كان اوانتي لقوله صل الله عليه واله الولاء لم يمتنع فان
 مات المنع فالي من ينقل بعده وفيه قسم اقول الاول انتقاله الى العاقلة الذين يكون عليه الولاية ^{صلى الله عليه} وصلى الله
 وهو قول الحسن الثالث الى اولاد الذكور ان كان رجلا وان كان امرأة فالي عصبته دون اولاده وكلها
 ذكور وهو قول السمع في تبه وتبعه القاض وبحمزة وله المعتمد الثالث انتقاله الى اولاده ذكورا وان
 ان كان رجلا وان كان امرأة فلعصبته دون اولادها وهو قول السمع في قول الرابع انتقاله الى الاولاد ذكورا
 خاصة رجلا كان المنع او امرأة وهو قول المعتمد حسن انتقاله الى الاولاد والمعتمد ذكورا كانوا وانما رجلا
 كان المعتمد او امرأة كسائر الميراثات وهو قول الصدوق قال طاب ثراه ولا يثبت ابي الامام على الامع فقد
 كوارث عدا الذميمة فانها تشترك على الاصح اقول تقدم البحث في هذه المسئلة قال طاب ثراه ويرث هو
 امة وعن تيقربها على الاظهر اقول ذهب السمع في الاستبصار الى ان ولد الملاءنة لا يرث احواله بل يرث ثمة الان
 يعترف به الاب ونهض في المذهب الي اذ يريهم وهو اختيار الاكثر وقيل قال بن ادرسي فلهمة والعلامة وهو المعتمد
 قال طاب ثراه وقيل يريه كاهن الملاءنة اقول يريه ولد الزنا لا يرث امة كالبيرت ابيه لا نقطاع نسبه عنها
 قال السمع في تبه والقاضي وبحمزة وابني ادرسي واضارة المعتمد وهو المعتمد وقال السمع في تبه
 ثراه قال طاب ثراه قال السمع يوقع الحمل فيسبب ذكره يني احتياطا اقول اضاف القول الى السمع لم ينع
 حتى ناطق به وهو المشهور بين اصحاب الاعراف حينئذ قال طاب ثراه المعقول ينبغي نصرا له وفي
 قدر الترجيح لغايات اقول الوارث قد يعرض له لو كان بسبب ثبوت الزية لغيره من الورثة وعلق

عليه كالولد الصغير بالنسبة الى الكثر في قدر الحيوة وقد يكون سبب الوضوء غير من نور بل كغيره
ذات الولد من الرابع وقد يكون للشك في نسبة كائن الملائكة او بسببه كالفرد في افعى صيانة وموتة ويحكم
المفقود وهو المقصود هنا فهو ما وارثا ومورثا ففقدنا قسمين الاول في توريث العيني منه وفيه
اربعة اقوال الاول صبره الى ان يورثه وقد ما يطلب في الارض اربع نيز ونعيم بعدها ميرورثته وهو
يزه الصديق والسيار والاية السحق بن عمار قال قال ابو الحسن في المفقود نيز بمصر الى البيع نيز بمصر
الباقي النظر فيما من فقد في عسكر وقد شهدت هذه جهة وقيل من كان فيه او اكره اربع سنين وفي من
لا يعرف مكانه في عينية ولا ضربه عشرين والاسود في هذا العرو وبوقوله ما جاء ضربه ثم الى اربع سنين وهو
قول النجاشي على الثالث اذا كان الورثة مالا اقسيموه وهم ضامنون له ان عرف ضربه بعد ذلك والا راب
يتناع الانسان عقر المفقود بعد عشرين نيز وهو قول المفيد الرابع لا تقسم حتى يعلم موته او يقام
البينة او يمضي مدة لا يمكن ان يعيش مثله اليها علما عاديا وبوقول السبع في الكتابير واضناه القاضي
وابن حزم وفي اكدري والملة والعلامة وفي المحققين وهو المعتمد الثاني في توريثه من العيني والموتة
يرث بضيقه حتى يعلم حاله وهو قول السبع في كواضن الملة والعلامة وفي المحققين لاحالة نيزها الحيوي
وتياق في الاقوال المستعجلة قال طاب ثوبه ولو ثيرى من حريمه ولده ففي رواية يكون ميراثه للاقرب الى ابيه
وفي الرواية ضعف قول الرواية اشار الى ما رواه الصدوق عنه اليه بصير قال سألته عن المخلوع يترامته
ابو عند السلطان ومن ميراثه وميراثه لمن ميراثه فقال قال عليه عا بولا قرب الناس اليه ويصحبها اقبى
السبع في ثوبه وسبعة القاضي وقال السبع في السائل الجا بربايت بطلان هذا البشري والغاية لان التبريت بشر على
فلا عليك الانسان رفعوا ضارته ابو اكدري والملة والعلامة وهو المعتمد الثاني في ميراث المخلوع قال طاب ثراه
منه فلم يرد في الرجال والنساء يورث بالبطل في ايها الميراث وعليه وان بدر منها قال السبع يورث
من الذي ينقطع منه اجرة او ترد اقوال المشهور ان الاشكال انما يتحقق في جيل الاستبانه عندنا وبها
في الاخذ والانعطاع معا وهو من ذهب الشيخان وتليدهما وبرهنه وبن اكدري وجعل العتق وقاد والقدر
تحقق الاشكال عندنا وبها في الاخذ ولم يغير والانعطاع والا وهو المعتمد قال طاب ثراه فان شاك

قال في جعل فيه القرعة وقال للمعتمد وعلم هذا بعد اضلاعه وقال في رواية والايجاز ولا يعطى نصف
 ميراث رجل ونصف ميراث امرأة وهو في البحث اقول اذا تحقق الاشبه بالاضاوة في الاصل
 والانتطاع بما اذا يعرف كونه ذكرا وانثى قيل فيه افعال الاول القرعة فيكتب في رقعة عبد الله وفي
 اخرى امة الله ويجعل في سهمهم مائة ويقول ليكم عند اراضيها العسم انت الله لا اله الا انت
 عالم الغيب والشهادة انت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون بين لنا امر هذا المولود حتى
 يورث ما فرضت له في كتابك ويعمل على ما خرج من الرقعتين وهو مذهب الشيخ في قول الثاني عدلا
 بينهما يعني فان اختلفا فذكر وان تناويا عدلا فانتي قال السيد وابوعلى والمعتمد وابن ادرس
 ولا شك على هذا في القولين لان القرعة لا بد ان تخرج احد الامرئين وكذا لا ينفك الواقع عن شادي
 الاضلاع او اضلافاها الثالث عدم اعتبار القرعة وعدل الاضلاع والبناء على تحقق الاشكال عند
 السادس في ابتداء البول والقطاعة ذهب اليه الصدوقان والشيخان في رواية والمعتمد وتليدها ما
 الله والعلامة وهو المعتمد اذا ثبت هذا فيعطى قيمه مذهبنا ان اصلها نصف ميراث رجل ونصف ميراث
 امرأة وان تحسن العلامة في تحرير فلو اجمعت مع الخنثى بن وبنيت كان للابن اربعة والبنيت سهمان
 والخنثى ثلثه وذلك لانك تفرق البنيت اقل عدلا ونصف وهو اثنان فيكون للذكر اربعة وللخنثى نصفها
 فالنصيب من تسعة ولو كان ذكر واحدة فالنصيب سبعة ولو كان بطله انثى كانت من خمسة والآخران
 الغنيمه مرتين ترضى في احداهما ذكر وفي الاخرى انثى ويعطى نصف النصيبين وهو الذي رحمه الله
 وح نقول لوجاهتهما ذكر فرضناهما ذكرين ثارة وذكر وانثى اخرى فطلب اول مال نصف ونصف
 نصف ولم يملك ولتلمه بملك وذلك اثني عشر ولم يملك في حاله ستة وفي حال اربعة فلها نصف خمسة
 وللذكر سبع ولو كان بدل الذكر انثى كانت السبعة للخنثى ولو اجمعت مع الخنثى فرضنا ذكرين وانثى
 ثارة فالنصيب من خمسة وابنتين وذكر فالنصيب من اربعة وبها متباينان بغير اصلها في الاصل
 تبلغ عشر بن للخنثى في حال ثمانية وفي حال خمسة فلم نصفها ستة ونصف ففقرت في مجموع
 الا وهو اثنان في عشر بن فيكون للخنثى ثلثه عشر ومن اربعين وللذكر ثمانية عشر ولانثى تسعة عشر
 له مال للرجال والملك يسمى خنثى وهو نفس الامر ما ذكرنا وانثى اذ هو اسلم بينهما لان الله يقول

خلق الله وجهين الذكر والانثى فيجب لمن يتكلم انما يؤيد لمن يتكلم الذكر في حق الحيوان
 الذكر والانثى ففي بعض الامور لا يتفكر عندها بعد ما سبب فجعل الله في علامات كيت بدل
 بها على تعين ما سوف الامر وهو امور الاول البديهي بالبول في حكم السابوق ويكون حكم الاصح
 كالا صبيغ الزائدة الثاني التاخر في انقطاع البول الثالث اعتبار بعد الاضلاع الرابع التميز بالغز
 فالاول اجماعي والثلاثة الاخرى خلاف فيه فالجواب ان خلافا هنا يقع في تلك مقامات الاول هل
 يعتبر الانقطاع في التميز الاقرب ذكر الثاني على تقدير عدم حصول التميز به هل يفكر طريق آخر
 للتمييز قولنا ان اصدها لا وهو المعتمد والثاني نعم وسوف يتبين اصدها النوع والافرا اعتبار ^{اعتبار} الاختلاف
 الثالث على تقدير تحقق الاشكال وعدم اعيان المطبقين المذكورين فيما اذا يصيب قيل في قولنا
 اصدها ان يعرف ذكرها فذكره انثى ويصطلي بصفه الضبي والافرا ان يفكر في غير مرتبة ويعلم
 الضبيب فيهما الثالث الفرق والمهردوم عليهم فالطاب ثلثه وفي ثبوت هذا الحكم بغير الفرق
 او العلم نردد اقول المعتمد وقصر هذا الحكم على الفرق والهمد لانه خلاف الاصل فيقتصر على صورة
 الضر وموضع الاجماع وهو مذهب المعيد واختاره العلامة وولاه رحمه الله وابن حزمه ^{صورة} طرد الحكم
 في كل موضع يحصل فيه الاشتباه وهو مذهب النقي وظاهر ان عمل والسم في كية قال طاب ثلثه ومع الزا
 يورث الاضعف ثم الاقوى اقول بعتيم الاضعف في التورث مذهب المعيد وتلميذه وبنا
 الكس وفي قال والابحار لا يجب وهو ظاهر النقي وابن زهرة والكيدري وبن يورث الثاني مما وثقه
 الاول ولا يورث الامتثال الاصل الثاني هو المعتمد وبه قال القديمان واختاره السمع وتلميذه والعلامة
 والاول مذهب المعيد وتلميذه فالطاب ثلثه ولا يورث مما وثقه وفيه قول آخر اقول باختار ^{المعتمد}
 هو المعتمد وهو مذهب القديمين والسمع وتلميذه والنقي وابن حزمه والثاني مذهب المعيد وتلميذه
 الرابع في مسائل المحوس قال طاب ثلثه وقد اختلف الاصحاب فيه في اقول للاصحاب في
 تورث المحوس تلك مذاهب الاول مذهب السمع وهو تورثه بالسمع والفاستدس واستبنا
 الثاني مذهب يونس بن عبد الرحمن وهو عدم تورثه الا بالسمع يجمع مذهبها واختاره النقي وابن زهرة

الثالث من هذا العقل ينشأ أن بالنسب مطلقا وبالنسب المقيم قاصدا واضاراه المقصود والعلل
 وظاهر حسن الصدوق وهو المعتمد قال الطائفة ثلثه في المناهي ثم يحول معنى
 المنسجات أن يوثق أن لا تقسم تركته في يوت احد وارثه وتعلق العرق بقسمه فيقتزى
 من اصل واحد معنى أن يجعل التركة أصلا واحدا إذا قسم على ورثة الأول كان إلى أصل للميت الثاني
 فيقسمان على الورثة من غير كسر وتجد الوارث والاستحقاق وقد يختلف احدهما وتجد الآخر
 الوارث والاستحقاق فالأقسام اربعة الأول اتحادهما كما خوتن للثقة احدهم مات ثم مات آخر
 ونفي الخ فالأصل له فوارث الثاني فهو بعينه وارث الأول والاستحقاق بالادوية في صورتيين
 الثاني اختلافهما كما خوتن مات احدهما ثم مات الآخر عن ابن فالأصل له فوارث
 الثاني غير الأول والاستحقاق في الصورتيين بالبنوة الثالث اختلاف الاستحقاق خاصة
 كما نسا مات وترك زوجة وابن ثم تموت الزوجة عن هذا الابن فله ثلثها
 فوارث الثاني فهو بعينه وارث الأول والاستحقاق الأول في الزوجين والثاني في البنوة
 إذا تقدر هذا فمقتضى الميت الثاني من الأول ان ينفق بالقبلة على ورثة من غير
 كسر فلا للام ما في الامثلة لا توجد وان لم ينفق من فاما ان يكون بين الغريبتين
 وفقت اولاهما فسمان الاوان يكون بينهما وفق فاضرب الوفق
 من الغريبتين الباقي بمسألة الأولى مثلا له زوجة واخوان من ام ومثلها
 من اب ثم يموت الزوج ويترك ابنا وابنتين فالغريبتين الأولى كسره
 للزوج من ثلثها لانه وللأخوة للام سهمان وللأخوة للام سهمان
 تنقسم عليها فنقول ان ابنتي عن غرض من الزوج من ثلثها فافقت
 ورثته وبسببها فواقعة بالصف منصف منصف من الغريبتين الثانيين
 وهذا بيان الأول وهو اني عسر واليه الاشارة بقوله فاضرب الوفق
 من الغريبتين الثانية في الغريبتين الأولى تبلغ اربع وعشرين فيكون للزوج

منها اثني عشر وفريضته اربعة فبإحدى الاثني عشر وكل من الميتين ثلثة ^{بضعة} الثاني ان لا يكون بين الفريضة
وثق كزوج واخ لاص واخويرة للام ثم يموت الزوج عن ابني وابنة فالفريضة الاولى من ثلثه
الثاني منها ثلثة وفريضته خمسة ولا نقول في غيرها فاضرب الفريضة الثانية اعني خمسة في الفريضة
الاولى وهي ستة تبلغ بلثين وكل من كان له ستة اخوة مفرغاً فريضة فللزوج خمسة عشر لكل من
الابن ستة والبنات ثلثة كأن الفضاء قال طاب تراه وهل شرط عليه
بالكتابة الاستدراج فقول ذنب السبع فط الى اعتبار الكتابة واخذت المنة والعلامة وهو المعتمد
بعض الاصحاب الى عدم اشتراط حملوا البني من الاعداء والى اول امره منه مع اختصاصه بالرياسة العامة
قال طاب تراه وفي انعقاده لا عمر تردد اقول اشتراط البصر في القاضي من ذنب السبع وتليذه والى عمل
واخذت المنة والعلامة وهو المعتمد وقيل بعد اشتراطه لان شعيباً عليه السلام كان اعمى قال طاب تراه
وفي اشراط الحجة تردد الايسة انه لا يشترط اقول لا يشترط لانه من ذنب السبع وتليذه وعدمه من ذنب
المنة قال طاب تراه وللامام ان يقضى بعلم مطلقاً وغيره في حقوق الناس وفي حقوق الله تعالى
اقول حكم الامام على تعلم بالهبة الى الجسم والتعديل اجماعاً وفي غير ذلك اقول الاول الحكم
مطلقاً الى سوى كان امام الاصل او غيره وسوى كان حق لسيما له اولاده من ذنب اليه والى السيد
والنق واضارته المنة والعلامة وغير المحققين وهو المعتمد للساني لا مطلقاً لكأن قال طاب تراه
وهو من ذنب السبع الى عمل ونقله عن قوم الثالث الامام الاصل مطلقاً وغيره في حقوق الناس دون
حقوق السبع ذنب اليه بضمرة وابن ادرس قال طاب تراه اذا عرف عدالة الشاهد في حكمه وان عرف
فسقطها طرح وان جعل الامر بين فالاصح التوقف حتى يثبت عنه اقول الوقوف من ذنب المغيد
وتليذه والنق والمنة والعلامة وقال السبع حكمه لان الاصل في السبع العدالة قال طاب تراه ولو ادعى
الاخر كلف البينة ومع شبهة ينظر وفي تسليمه الى اقرعاء رواية وشي منها تخليته اقول انما
يكلف البينة اذا كان له اصل مال او كان اصل الدعوى مالاً اما لو ادعى بغيره اصل مال ولا كان اصل
الدعوى مالاً بل بناية او صداقاً او غيره كغاله او ضلته فانه يفتنح ببينه اذا عرفت هذا

فاذا ثبت ان عاصم بن عمار دخل على سليم او يحيى الى الغمامة الاولى هو المعتمد وذهب اليه الشيخ في
 كون اكرس واشاره المعتمد وقال في كنية الغمامة وصحته ومستنده رواية الكوفي عن الصادق ع
 عن الباقر ع عن علي بن عيسى السلام انه كان يحبس بالدين ثم ينظر ان كان له مال اعطاه الغمامة وان لم يكن له مال
 دفعه الي الغمامة فيقول اصنعوا به ما شئتم ان شئتم او صروه وان شئتم استعملوه قال طاب ثراه وعلو
 قال البيهقي غايبه اجل بعد ارضاءها وفي نقل المدعي عليه رد اقول يريد اذا قال المدعي عليه في هذه النسخ
 قال الشيخ في خلافا لا وهو من بابي علوا اختاره المعتمد والعلامة وهو المعتمد وقال في حقه يوصله لثلاثة ايام
 فان زاد ثم لم يلزمه الكفيل ويخرج عن الكفالة ما نقصه الاصل وبه قال المعتمد والعلامة في القاض في الكامل
 واطلعوا المدعى والطاهر انها موكله الي طهر حاكم قال طاب ثراه وقيل يعمل بها ما لم يشط على ان يسقط
 الحق بها اقول اذا اختلف المدعي المنكر سقطت دعواه عنه في ذلك المجلس واجماع علماء الاسلام
 سمع في غير ذلك المجلس لا يصح بنا فيه بل ان اقول الاول عدم السماع قال الشيخ في حقه وهو من بابي علو
 واختاره المعتمد والعلامة اليه السماع ان لم يكن له كذا شرط سقوط الحق به يمينه وعدمه ان شرط قال المعتمد
 والقاض في حقه السالك قال الشيخ في موضع من قال كان قد قام اليه على حقه غيره وتولى ذلك الغير
 الاستناد عليه في بعل هو وتولى هو اقامة البيعة ونسب انه يقبل بيعة فاما مع علمه ببيعة فاذ لا يقبل وا
 ضحاه الي اكرس وتكلموا تغف انما شهد من غير شعور منه بشهادتها قال طاب ثراه ولو نكل
 النكاح عن اليمين واصدق على النكاح وهو المروي وقيل يريد اليه المدعي فان حلف فثبت حقه وان
 نكل بطل اقول اذا انكح المنكر عن اليمين بمعنى انه لم يحلف ولم يرد بطل بعضه عليه بالنكاح ويلزم حقه وان
 النكاح كاقراءه اوقيام البيعة او نكاح اليمين على المدعي ويكون كما لو رد قال العبد وقان والمقيد
 والتميز الاول واختاره المعتمد وقال ابو علي الثاني واختاره بن حنبل واكرس واختاره العلامة وفيه
 المحققين وهو اصول طاب ثراه ويحلف الاخرين بالاشارة ونصحه يده على اسم المدعي في المصحف
 وقيل يكتب اليه في لوج ويشغل ويومر بشربه بعد اعلانه فان شرب كان حائفا ولا يثبت الحق اقول
 المشهور الاكتفاء في تحليف الاخرين بالاشارة المعقولة كما يراهم وهو من بابي علو والعلامة

النبي الغامية اجل
 بقدر ارضاءها وعلو
 ركن المدعي

وقال في رواية لا بد من وضع يده على اسم الدعوى في المصنف مع الإشارة والآية وقال بعضهم ان كتب
 اليه في نوع وامر بشربها جاز فان شرب فقد خلف وان لم يشرب فهو صحيح محمد بن قيس قال
 طاب ثراه اما المدعى الثالث فلا يبيني عليه الامع الرد او سكوت المنكر على قول اقول انك تعلم
 الحق في هذه المسئلة النظر الرابع في الدعوى قال طاب ثراه المدعى هو الذي يترك الخصومة وقيل
 الذي يدعي خلاف الاصل او امر ضيفا اقول اجتمعت الامة على ان البيه على المدعى واليهي على المنكر لقوله
 من البيه على المدعى واليهي على المنكر فاجابوا الى معرفة المدعى ليطالبوه بالبيه والى معرفة المنكر
 ليطالبوه بالجواب ويوجهوا عليه اليه وقد عرفوا بذلك تعريفاً الاول الذي يترك كونه كالحصو
 والمدعى عليه لا يترك لو سكنت الثاني انه الذي يدعي امر ضيفا يخالف الظاهر والمدعى عليه هو الذي يذكر ما
 لها فق الظاهر الثالث انه الذي يترك خلاف الاصل والمدعى عليه هو الذي يذكر ما يوافق الاصل فاذا دعى
 زيد مثلاً ديناً في دعوت عمه وانكر زيد هو الذي ادسكت يترك وسكونه وهو الذي يترك خلاف الظاهر
 وضلا لا اصل لان الظاهر براءة غيره عن حق زيد وعمه وهو الذي لا يترك وسكونه ويوافق الظاهر
 والاصل في يد مدعى بالتعريفات الثلاث وعمر فذكر ذلك فلا يخفى ان تلك التعاريف في مثل هذه المادة
 ويختلف بعضها وقد حققنا ذلك في المذهب قال طاب ثراه وفي سماع الدعوى المحسولة تردد ائمة
 يجوز ان قول اذا دعى محمداً كغيره وثوب لم يذكر قيمتها قال السمع لا تسمع وقال المقم والعلاقة
 بسماعها وهو المعتمد قال طاب ثراه ولو انكسرت سفينة في البحر فاضربه البحر فهو لاطله وما افرجه
 بالغوص فهو له صحيح وفي الرواية نصف اقول مستند من الحكم رواية الحسن بن يقطين عن ابيه عن
 وعن الشعبي قال سئل ابو عبد الله عاهل سفينة انكسرت في البحر فافرج بعضه بالغوص
 واجرح البحر بعض ما تحرق فيها فقال عاهل اما افرجه البحر فهو له الله افرجه لهم واما ما افرجه
 فهو لهم وهم اصحابه واوردها السع فليس على صورته فافرج نصفها المصرا ان امين بن عمر واقفي قال بن
 ادريس ما افرجه البحر فهو لاصحابه وما ترك الاصاب ايسين منه فهو لمن وصله وغاص عليه لانه بمنزلة
 المباح كالبحر يترك محمد بن غير خلاف ولا ماء فانه يكون لواجبه واحد على الاجماع على ذلك وهو حسن قال طاب

لو ترك

الديت فلهما الرجاء ولهما الملتصا وما يصح لهما تقسيم بينهما وفي رواية هو
المثلثة وعلى الرجل الميتة وطأ إذا لم يكن بينه وبينها عليه كان بينهما أقول
الاقوال الثلاثة المحكية للشيخ فالأول في وقت وفيه قال
ابن حنبل وابن عدي واختار المصنف وهو المعتمد وللتاني في الاستبصار
والثالث في المبسوط واختار العلامة في عدد وغيره المخفضين وهو
الأقول وقال العلامة في لف أن كان هناك فضاء في ترجع اليه
وحكم به بعد المين والأحكام فيه كما عرفت من الدرغوي
لأن عادة الشيخ في باب الدرغوي بعد الاعتبار واللهظر الرجعة لذلك
وهو حق الثالث في تعارض البنات قال طاب ثراه ونقض مع التعارض
للمناج إذا شهورها بالملك المطلق على الاشتداد وأصاحب اليد لو انفردت
بينه بالسبب الآخر أقول يريد إذا تعارضت بنتان بحث لا يمكن
الجمع بينهما كأن تسرد لاحدهما تسرد العين وتسرده لآخرهما لا فرق
التعارض صحيح فيقف الحاكم عن الحكم لاحدهما لا بوصف يقتضيه الترجيح
لبيته فيحكم له عملاً بالراجح وأطرح المزوج ومع عدم المزوج أو يساقفها أو يترك
الجزم بأحدهما فيقف بالمتبقي وأسباب الترجيح خمسة الأول قدوة العادة
والعدالة بأن يكون أحدهما بنتين ارجح عدالة أي أوزن وأكف عن المحرمات
واضبط في المحافظة على التواحيات وانتهد في الدنيا من الآخر فيخرج
بذلك الساتر كدرة العدة وقتاً كان أحد المختصين الكثير عدداً أخرى مع المساو
في العدالة رجحت به لأن الكثير أمانة الرجحان الثالث المدغم مساوي اليدين
عدالة وعدداً يفضي لمن كانت العرين في مدب لمساوفاً الثاني من تعارضهما
والرجوع إلى الأصل وهو من ذهب الشيخ في لف الرابع السبب

فما شهدت احد من البدينين السبب للملك كالتبائع والتساج والطفلة لاخرى
رجعت ذات السبب الخامس يقدم الملك فما شهدت احد من البدينين
يقدم الملك ولاخرى باجرانه كان الترجيح للاولى عملا بالاستصحاب
اذا شهد هذا فقوله اذا وقع التعارض في الحين فاما ان يكون في احد منهما
اوجه مدح او عيب او في تلك القسم الاول ان يكون في احد من البدينين
لم يفي الكثر فارجح به فان تساوى في ذلك قضى لكل واحد بما في يده من
بهمه الداخل كدهم الخلاف وبما في يد صاحبه ان قدمنا بينه الخارج كد
التهامه ويظهر الفاضل في الاحتياج الى الذين يوفون بقضائه على الاول وهو الثاني
الثاني ان يكون في مدحهما وفي قضا الخارج الثالث ان تكون خارج عنهما وتساوى
عدالة وعدو او اطلاقا او اضافة وتفضي بالقرعة لمن يخرج مع يمينه فان نكل احد
الاخر فان نكل فتمه بهما قال الشيخ في التباين وتبعه القاضى قال في طهاذ الحكم
مع اطلاق البدينين ومع تقديمهما بالسبب تفضي القسمة من غير قرعة ولو احتضنه
احدهما بالقبيل او قدم السبب قدمه واعلم ان الشيخ في التقديم مع التعارض لا يملك
اقوال الاول تقدم الداخل مع اطلاقها وتقدمها وهو قول في المذاهب التي تقدم
الخارج مع اطلاقها والداخل مع تقدمها وهو قول في كثير من اصحاب المالكية تقدم
الخارج مع اطلاقها وتقدم المرفقة بالسبب منها وهو قول في فقه وشككت في
اجتماعها في السبب والمعتمد تقدم الخارج مع اطلاقها وتقدمها كدهم الصدوق
والمفيد والعلامة استوفى هذا في هذه المسئلة مذكرة في المهذب كما
السرديات قال طاب ثراه فلا يقبل شهادة الصالح لم يصر حكما وقت
يقبل اذا بلغ عشره وهو شاهد اقول الشهور ان لا يقبل شهادة العترة
غير الحياتيات وهو المعتمد ونقل المصنف والعلامة قبول شهادة مع بلوغ العترة

مطلقاً وهو متروك ولم يقطعوا إلى أي باب يحجزوا قال الطائفة وأصل عبارة الاستحباب في قولهم لا يتم
في حجتنا ما استحصل من القبول في الجراح مع بلوغ العشر ما استحصل من قبولهم وسقط من
أن لا يفتقر قولاً أو فعلاً إلى العبارة لا تغايرهم على القول في حمله وقال المفيد يقبل بالجماع ^{والفصل}
مثل عبارة السمع في ثمة واعتبر فيها بلوغ العشر لم يشترط أبو علي وكذا في تلك شرط اجتماعهم
للمباح وأن لا يفتقر قولاً واعتبر المصنف أربع فتوى بلوغ العشر والاجتماع وعدم افتراق وان يكون في الجراح
دون النفس واختار العلامة وهذا هو الحق المحققين عدم القبول في ثمة صحت البلوغ وهو نادر
وفي رواية جميل بن دراج عن أبي عبد الله عليه السلام يقبل ما دونهم على العقل ويصدق به كل كلامهم ومثلها
رواه محمد بن حماد عن أبي عبد الله عليه السلام في ثمة ولم يعتبره المصنف والعلامة قال الطائفة ولا يقبل شهادة الذي
في الوصية خاصة وفي اعتبار الغيبة تردد أقوال اصحاب الجمع الاصحاب على قبول شهادة الذي في الوصية بشرط
حسنة الاول وتعذر عدول المسلمين وكون الشاهد عدلاً في ملته معتقداً بحريم الكذب وكون الشهادة بالوصية
باللأل وهل شرطه سادس وهو كون الموصي في عسرة قال في هذا وفيه قال النوفلي وعملوا على ثمة وكذا المفيد ونحن
نصنفه ^{صغير}
وسلاروبن ادرسي وأضاره المصنف والعلامة وهو المعتمد قال الطائفة وهل يقبل على ملته فيه رواية بالجواز
ولا يشبه المنع أقوالاً قبلت شهادة الذي في الوصية على المصنف فقبولها على غيره أولى بالشرائط المذكورة وهل
يقبل في غير ذلك أقوالاً قبلت شهادة الذي في الوصية على المصنف فقبولها على غيره أولى بالشرائط المذكورة وهل
والعلامة مع اتفاق الملتزمين مذهب المصنف في ثمة والمعتمد مذهب المصنف قال الطائفة ولا يقبل شهادة القاذ
ويقبل لو تاب بعد توبته الكذب بقره وفيه قول آخر منكلف أقول بالاول وقال السمع في ثمة وهو المشهور وعليه
المصنف والعلامة وهو المعتمد وتوبته ان يقول كذبتي فيما قلت عند الامام الذي جلدته او عنده جماعة المسلمين
وقال الصدوق ان ذلك في المواضع التي قال فيها ما قال وهو حسن ثم لا يخلو اما ان يكون صادقاً او كاذباً
فان كان صادقاً وصبر ان يورى ما طعن وقال ابن ادرسي لا يجب عليه ان يقول خطايت فيما قلت ولا يقول
لان السبق بانه صادق فيكون مقرر الكذب وهو صحيح وقواه السمع في ثمة وفيه وقوع وقال ابن خزيمة ان كان
صادقاً قال الكذب مرام ولا يعود اليه قلت وهو في معنى ابن ادرسي واختاره العلامة في ثمة وفيه

امكن ان الخلف بالثبوت ولهذا جعل المنة متكففاً أي متعسفاً لعدمه عن الاخبار واقتوال الاصحاب
 صفة المنة عن عرض خيال مندفع بما قلناه وهو اسهل فيما ذهب اليه قال طاب ثراه وفي قبول شهادة
 الولد على ابيه خلاف الظاهر المنع اقول المنع من مذهب الفقهاء والشافعية وتلميذيهما وابن خزيمة
 اذكرين واشارته المنة والعلامة وهو المعتمد قال طاب ثراه وكذا لا يقبل شهادة
 الزوج لزوجته بشرط بعض الاصحاب انضمام غيره من اهل الشهادة وكذا في الزوجة وبما صح فيها الا
 اقول بشرط السمع في ثمة الضميمة في الزوج والزوجة والولد والاف والاشراط في الاخير في نادراً ما في الزوج
 فتابعه القاضي وبخبره واطلق المفيد القبول ولم يفيد بالضميمة وتابعه في الكافيين وكذا التقى
 والعلامة وبابن ابي فاطم المنة فوق بينهما واضطاض الضميمة بالزوجة والمعتمد عدم الاشراط فيها
 قال طاب ثراه وفي قبول شهادة المملوك واشارته في الشهادة القبول قولها طان واسطة الاول
 القبول مطلقاً نقله المنة عن بعض الاصحاب الثاني المنع مطلقاً من مذهب حسن وعلمه ممن ويجوز على
 مثله او كافر مذهب ابو علي واما الواسط فقيدها ثلثة اقول الاول القبول مطلقاً الاعلى السيد قال المفيد
 وتلميذه والسمع في النهاية وتلميذه وبخبره وابن خزيمة وابن اذكري واشارته المنة والعلامة الثاني
 وهو طام الصدوقين الثالث القبول بالنسبة الى غير السيد فلا يقبل عليه ولا له قال التقى قال طاب ثراه الملو
 فلا يقبل شهادة ولا الزنا وقيل يقبل في الدون وبدر وايد نادره اقول هذه اشارة الى قول السمع في ثمة والرواية
 اشارة الى ما رواه عيسى بن عبد الله عن الصادق ع قال سألته عن شهادة ولد الزنا فقال لا يجوز في الشيء
 اليسيلذا رايت عن صلحاء وقال في لا يقبل اصلاً وبه قال السيد وابو علي والقاضي وابن اذكري واشارته
 المنة والعلامة وهو المعتمد قال طاب ثراه السمع بالثبوت قبل الاستنطاق يمنع القبول بطريق النقص
 ولا يمنع في صدوق المنة على تردد اقول في ثمة التردد من اطلاق المفيد والسمع في ثمة وتلميذه القول
 بعدم جواز الا قبل السؤال في شمل صورة النزاع ووجوده على المنع وهو النقص بالمجهر على ادائها
 قبل السؤال ومن حيث ان صدوق ثمة لا مدعي لها فلو لم يسمع فيها السمع فطلعت مصداقاً وهو سوي حالته
 وهو المعتمد والاطلاق لمحو اعل التفصيل وهو المنع في صدوق الناسخ ونقصه في السمع ولو قال الحكم على

مصلحاً
 مصلحاً

شهادة او حسنة فسا لها منه كان اصحى ولم يكن متبرعا قال الطاب ثراه الاصم تقبل شهادته فيما لا
 يفتقر الى السماع و في رواية يوصل باول قوله اقول المشهور قبول شهادة الاصم فيما لا يفتقر الى
 سماع وبوالافعال كالقتل والعصب وهو مذهب النقي وبكره عاضا به المعية والعلامة وهو المقيّد
 وقال في رواية يوصل باول قوله لا نأثريه وتبعه القاضى وبين صحة اعتماذك على رواية الجميع عن الصادق ع
 قال سالت عن شهادة الاصم في القتل قال يوصل باول قوله ولا يوصل بالثاني وفي هذا يقاسم ابن زياد
 وهو ضعيف قال الطاب ثراه وفي قبولها في الرضاع تردد اقول منع مذهب الشيخ في
 من قبول النساء في الرضاع واختار ابن ادریس واجاز المفيد وتلميذ وابن حجر وهو ظاهر
 المدنيين وهو تنبيه ما يقبل فيه شهادة النساء لا بد فيه من اربع ولا يكفى مادونهن واحسن المفيد
 بالمرأة مع الزوجان ومع المحرم بحري الواحد وثبتت شهادتها في حق واحد بحري
 بها الحسن وسالار اختاروا اما ابو علي فقتل مادونه الاربع بالحساب كالوصية قال
طاب ثراه وفي الدية مع الرجال ولا يفرقنا كالمؤمنين مع الكفار ولا يشبهه عدم القبول
 اقل مختار المصنف مذهب ابن ادریس لعدم النص ومساواة الرجل وبأس واجاز
 الشيخ وابو علي والقاضى والنقي واختار في ثبات وهذا تحقيق فصلنا فيه اقسام الحقوق
 ذكرنا في المذهب مستوفى والطاب ثراه ولما عني المحلل فقولان المروي الوجوب
اقول مذهب المفيد وتلميذ والشيخ في اياه وظه وان زهرا وابو اهل لا وجوبه
 الكفاية واحكام المصنف والعلامة وهو المعتمد ومذهب ابن ادریس في عدمه قال
 طاب ثراه وقيل بكفيع الشهادة بالملك مشاهدة لم يفرق فيه وبه رواية ولاوا الشها
 باليد علانه لا ولانه الملك وليس ملك اقول الشهان اما بالملك المفيد ومستندهما
 العلم بسببه كالسج والابديع والارث واما بالملك المطلق ومستندهما كمالهما
 على اليد والمصرف والسماع فان فقد السماع وجد اليد والمصرف هل
 يجوز ان يشهد له بالملك المطلق قال الشيخ في نعم وبه قال النقي والمأخوذ

جميع

ادريس واختاره المصنف في منع في الدافع ونوعه في قوله ولو فقد النصف ولم يوصل الا اليه
 خاصة بل يجوز ان يشك في ما يملك المطلق فيه ايضا لقولان ترد المنة كالمبوط وقواه الصلاة في
 حكم وعالم اليه في المختلف لرواية جعفر بن عثمان عن الصادق عليه السلام قال قال
 له رجل اريد ان رتب شيئا في يد رجل اخو ان يشهد انه لم يفعل نعم قلت فلعنه لعنه
 قال وامن ابن حازم ان تشر به ويصير لك ان تقبل بعد الملك هو في حكم
 عليه ولا يجوز ان ينسب الي من صار ملكا لك من قبله ثم قال على من اخبر ما قامت
 سوق والمعدن من الشهادته بالملك في الصورة من حلالا بالرواية قال طاب ثراه ولا يجوز
 اقامة الشهادة الامع الذكر ولو اخطأ وفي رواية اذا شهد معه امر حازم وفي
 الرواية ترد اقول الاول قول الشيخ في الاستصحاب واختار ابن دريس
 والمصنف والعلامة وهو المعدن والثاني قول من يثبت واختار القاضي وهو المعدن
 الصده وقيل واي على والغير وتكلم في رواية عمران بن قيس قال قلت لابي عبد الله عليه
 السلام الرجل يشهدني على الشهادة فاعرف خطي وجاني ولا اذكر قسلا ولا كثيرا فقال
 لي اذ اكان صاحبك نعمة ومع رجل نعمة فاسرده له قال طاب ثراه وتقبل شهادته
 الثاني في المواضع التي يصدق فيها الشهادة في قوله داق ما يقبل منه شهادة النساء
 فبان احداهما يقبل فيه كالعذر وعيوب النساء يقبل ما يقبل منه شهادة النساء
 فبان احدهما يقبل منه في قوله كالعذر وعيوب النساء يقبل في عيوبه وفيه
 نعم وهو مذهب ابو علي واختاره العلامة في المختلف ومنع ابن ادريس واختاره المصنف
 والعلامة عند وجه الحقيقة وهو المعدن والآخر لا يقبل فيها الامع الانظام كالمركب
 في حازم الفرعية هناك اجابها هناك ومن منع ثم فيها اولا قال طاب ثراه ولو شهد
 الفرع فانكر شاهد الاصل والدرك العمل باعد لها فان تسا وما اخرج الفرع وفيه
 استكال في قول الفرع مشروط بعدم شاهد الاصل اقول اذا شهد الفرع في الفصل

وانكر اشهاد قديمه ثلاثة اقول الاول العمل باصلها قاله الشيخ في النهاية وبه قال الصدوقان
 الثاني إطلاق الفروع لأن قوله منوط بعدم الاصل فلا يثبت المذهب مع وجوده قائم على
 طه وبه قال ابن حمزة وابن ادریس واختاره المصنف والعلامة وهو المعتمد الثالث أن الفروع
 ان كان واحد لم يقبل وان كان شاهداً حكم بها ولا يثبت الفروع قاله ابن عل ولو كان هذا
 لا اختلاف بعد الحكم بيقين من غير تفصيل خلاف ما في خبر حديث يجعل هذا التفصيل بعد الحكم
 وقيل حكم بتوكل الاصل مرة في تفصيل قال طاب ثراه اذا رجع الشاهدان قبل التفصيل الحكم
 ولو رجع بعد التفصيل ينقل الحكم ومنه لا شيء في آية ان كانا لعين فأي الجمع لم يفرما
 وان كانت ثالثة ضمن الشهود اقول مختار المصنف مذهب الشيخ في الكتابين وان ادریس واختاره
 المصنف في العلامة وهو المعتمد ومختاره مذهب القاض فابن حمزة قال طاب ثراه ولو شهدوا
 بطلا فاحراه فمرة واحدة ثم رجعا ضمن المهرورث في الاول بعد الاعتدال في الثاني ويحتمل
 هذه الرواية على انها تكسب سماع الشاهد طمع حكم الحاكم ولو حكم بعد الرجوع اقول كصفتين
 به مذهب الشيخ والعلامة ويستند الحكم رواية ابراهيم بن عبد الحميد عن ابي عبد الله عليه
 السلام في شاهد فشهد على امرأة بانه زوجها لطفها فمرة واحدة ثم جاء زوجها فانكر الطلاق قال
 رضي الله عنه وتضمن الاصل الرجوع ثم تغتد ثم تخرج الى زوجها الاول فتدلى على امرئ الاول
 ضريحاً لحد وحمله ابن ادریس على الخبرين الثاني ضريحاً للمهر وحمله الشيخ على رجوعه ولو لم يرد لم يجب
 عليه الحد الثالث وجود الاعتداد وحمله الشيخ على دخول الثاني ولو لم يرد لم يجب كمال المهر الرابع
 رجوعه الى الاول وهو مذهب يائى من نقص الحكم مع بقا العين والم يثبت ذلك على مذهب
 المصنف حمله على انها تلحق باجتهادها بالحد سماع السرائر ولا يلحق الحاكم وهو المعتمد وعلية العلامة
 وابن ادریس وح "أقول في صورة رجوعه الى الاول على مذهب يائى والثاني يدل بكون الصداق الثاني
 بتوكلها يائى به بالعقد على صنع لا يتم ولا انتفاع به في صورته عدم الرجوع كونه الصمان لا اول
 لانها تلحق عليه بغيره ليس بغيره منها ادراك

كتاب الحدود

قال طاب ثراه ولو تشبهت للاصينية بالزوجة فعليها كحدودن واطيها وفي رواية ثراه عليه السلام
 وعليه سراً وبني مروك اقول الرواية اشارت الى ما رواه ابو بصير عن ابيه عن ان امرأته شربت
 بامه ليرسل وذلك ليلاً ففعلها وهو يرى في نفا حادثة فزجج اليه فمات في الحال علياً قال
 الرضا عليه السلام واضرب المرأة صدأ في العلانية ونومع نذورها ونحالفها للاصول
مسألة وقضية في واقعة مخصوصة وعجمونها قال القاضي والاكثر على سقوط بني مروك عن
 طاب ثراه ولو زنا المحبون بعاقلة ففي وجوب الحد تردد واوجب الشئنا اقول لا يصح في المحقق
 ثلثة اقوال اقول البقي وهو وجوب الحد على المحبون يفيق ويصح منه القصد الى الزنا
 ويقصر على جلده مائة مخصاً كان او غير مخصاً وسقوطه عن المطبق الذي لا يفيق ولا يهدى
 سبيلاً واسقط السبع في كتاب الفروع وبن ادریس والمعه والعلامة عند المحبون وما ينفصلوا وبه
 قال الصدوق وابوعل والشئنا والقاضي واصبوه رجلاً مع الاصلان وجليد مع عدمه كالكمال
 قال طاب ثراه ولو زوج معتدة عالماً لمصرع الرضول وكذا المرأة ولو ادعى الجاهل او اصرها قبل
 الاصح اذا كان ملكاً في صفة اقول مختار المصنف مذهب بن ادریس واضماره العلامة وهو المعتد وقال
 الشئنا لا يقبل لان ذلك سابعاً بيز الملبين قال طاب ثراه ويحى الحد على الاعمر فان ادعى البثنة
 فقولان ايسرهما العقول اقول مختار المصنف كذهب العلامة وبن ادریس وهو المعتد وعلم العقول
 مذهب الشئنا وتليذ بهما قال طاب ثراه وتليذ بهما اختلاف في حال الاثر ان يشهد لا يشهد اقول
 بالاشتراط قال السبع في الكتابين وبه قال بن حزم والداوندي وصرح المعتمد والعلامة بعدم الاشتراط
 واطلق الشئنا في نية والمعتد وتليذ بهما والتعدي وحسن وبن ادریس وهو صالح للعمل على كل واحد
 من العقولين والمعتد مذهب المصنف قال طاب ثراه وتحقق الشئنا امرأة الاب اقول استدل الحاف
 الى السبع لعدم فطره بدليل يدل عليه من الاصاديق فيتمثل ضعيفاً عدمه للاصل والاول هو المعتد
 وعليه القاضي وابن حزم وبن ادریس والمعه والعلامة قال طاب ثراه وفي جلده قبل القتل ترددوا اقول لا بد
 ان الزاني بالجمعة كالام والدمى بالمسئلة والذاني قراً احيى عليهم القتل ولا يدعى فيهم الاصلان ولا

لعمري وهل يقتصر على ضرب عتقه قال المغيرة وقال السهم في بيه يقتل ولم يذكر كيعينه وقال بنادرس
انه كان محصنا وجب عليه الجلد ثم اوجم وان كان غير محصن وجب الجلد ثم القتل بغير الرجم وهو المعتقد
قال طاب ثراه وجميع السهم والسبعة بيز الجلد والوجه اجماعا وفي الثاب روايتان ان اشتهر بالجمع
اقول اقتصر السهم في بيه على رجم الثاب وبتبعه القاض وابن حمزة واطلق السيد ابو علي والمغيرة
وتلميذه وجوب الجمع بين الجلد والوجه ولم يفصلوا بين الثاب والسهم وبقال الصدوق في المنقح
واضافه بيز ادرسي والمصنف والعلامة وهو المعتقد قال طاب ثراه والبلد من ليس بمحصى وقيل الذي املك
ولم يدخل القول الاول مختارا للسهم في الكنايين وبتبعه بن ادرسي وهو ظاهر العدلين واضافه المصنف والثاني
مختاره في بيه وبتبعه القاض بن حمزة وهو مذهب الصدوق وظاهر المغيرة وتلميذه واضافه العلامة وهو
المعتقد قال طاب ثراه ولو صلح مع كل ماله وقيل في الثالثة اقوال الاول مذهب الصدوق والثاني
مختاره بن ادرسي والثاني مذهب الطائفة وبه قال الشيخ والقاض وسائر وبما خفف واضافه المصنف والعلامة
وهو المعتقد وفيه نقيل في الخامسة وهو غريب قال طاب ثراه والمملوك اذا قيم عليه حد الزنا تسعيا قيل
في الثامنة وقيل في التاسعة فهو اول اقوال الاول مذهب السهم في بيه وبه قال الصدوق والمغيرة وتلميذه
والسيد بن حمزة والشيخ بن ادرسي والثاني مذهب في بيه وبتبعه القاض واضافه المصنف والعلامة وهو المعتقد
قال طاب ثراه فاني واعيد ولو ثبت الموجب بالاقرار لم يعيد وقيل ان لم يقبض عليه اعيد اقول هذا
قول السهم في بيه وبتبعه القاض وهو مذهب الجعفر بن محمد وقال الصدوق لا يردية قال المغيرة وتلميذه وابن زهره
والشيخ واضافه المصنف والعلامة وهو المعتقد قال طاب ثراه ويجلد الثاني قايما مجردا وقيل ان وجد
بشيء بلديها اقول الاول هو المعتقد وهو مذهب المصنف والعلامة وقال في بيه والصدوق في المنقح يجلد
على مثل حاله الزنا ان مجردا ضرب مجردا وان كان بشيء ضرب بشيء وكذا المرأة عند الصدوق وفي
تضرب بشيء باصالة من غير تقصيل وهو المسهور قال طاب ثراه اسأل الضرب وقيل مسك اقول
الاول قول الشيخ وهو المشهور واضافه المصنف والعلامة وهو المعتقد الثاني قال بعض الاصحاب وهو
رواية جيني بن سعيد قال طاب ثراه ويجيبان يحضرون طائفة وقيل تحب اقوال الاول ظاهر المغيرة وقال

التقي وابن حنبل وابن ادریس والمقد والعلامة وسوا المعتمد وثالثا في منزله ليس في الكتابين واقلها عشر
 الخلاف وثالثا عند ابن ادریس وواصل في النهاية واضار والمقد والعلامة وسوا المعتمد قال طاب ثراه ولا
 يرجع من له قبل صدوقيل بكيت اقول اذا حضرت طاب ثراه عند اقامة الحد على المرحوم لا يرجع من الله
 قبل صدوقيل هذا النهي هو على الداهية او التحريم نقل المقصود الاول ووجه اتصاله للاباثة والظاهر التحريم
 لانه المفهوم من النهي المطلق واعلم ان هذا الخلاف انما هو في المراسم من قامت البينة فلا الوجوه في
 الشهود ولان النهي انما ورد في صورة الاقرار بولي ابو بصير عن عمر بن عبد الحميد او صالح بن ميمون عن
 ابيه قال انت امرأة امير المؤمنين ع فقلت يا امير المؤمنين اني زنت فظهر لي طهره كذا فقلت فافعل
 الدنيا اصير من عذاب الاخرة الذي لا ينقطع له فقال لها فاعطرك فقلت اني زنت فقال لها اذا فعل
 انت اع غير ذلك فقلت بل ذات فعل فقال لها اني ضركان بعلمك اذ فعلت ما فعلت ام غايبك كان عندك
 فقلت بل حاضر فقال لها انطلق واصنع ما في بطنتك ثم اني اظهرك فلما ولت عنه امره وصارت حيث لا سمع
 كلامه قال اللهم (نكث) بذي لم تلبث ان انت فقلت قد وضعت فطهر لي ففني بطل عليها فقال
 يا امه الله مما قالت اني زنت فظهر لي فقال ذات فعل اذ فعلت ما فعلت قال نعم قال وكان ز وجرك
 حاضر ام غايبك قالت بل حاضر قال فانطلق فارضعيه صوليني كما امرك الله تعالى قال انصرفت المرأة فلما
 صارت منه حيث لا سمع كلامه قال اللهم انها شكا دتير قال فلما مضت حولا ان انت المرأة فقلت
 ارضعني صوليني فظهر لي يا امير المؤمنين ففني هل عليها قال اظهرك عما اذا فقلت اني زنت فظهر لي
 فقال وذات فعل اذ فعلت ما فعلت فقلت نعم فقال وبعلك غايبك اذ فعلت ما فعلت قال بل
 فقال انطلق واكفلي حتى يعقل ان باكل ويشرب ولا يتردى في سوط ولا يهرور في غير قال فانصرفت وهي
 تيك فلما ولت حيث لا سمع كلامه قال اللهم انها طلعت شهدا ان قاستقبلها عمر بن عبد الحميد الخنوصي
 فقال ما يبكيك يا امه الله وقد رايتك تحلفين الي عليا ع تسليته ان يظهره فقلت اني انيت
 امير المؤمنين ع اخسالة ان يظهرني فقال العنك ولدك حتى يعقل ان باكل ويشرب ولا يتردى في سوط
 ولا يهرور في غير ولقد ضفت ان باي على الموت ولم يظهرني فقال لها عمر بن عبد الحميد ابعث اليها

انقطاع

تبعه

الكفيل فرجعت فاضربت امير المؤمنين عليه السلام فقال لها امير المؤمنين عا وسمعتي بل عليها لم يكفل
عمر ولدك فقالت يا امير المؤمنين اني ذنبت فقال وذات فعل اذ فعلت ما فعلت فقالت نعم قال
انما يبكي ان يبكي اذ فعلت ما فعلت ام حاضر قالت بل حاضر قال فرجع رأسه الى السماء وقال
اللهم انه قد ثبت لك عليها اربع شهادات وانك قد قلت لنبيك صلى الله عليه وآله فيما اضرته من دينك يا
محمد من عطل صد امر صددي فقد عاندني وطلب بذكر مضى دقي اللهم فاني ميمر معطل صد وكد ولا
طالب مضى دك ولا مضيع لاحكامك بل مطيع لك ومطيع سنة نبيك قال فنظر محمد بن حريش وكانا الزمان
قد يقع في وجهه فلما رأى ذلك عمر قال يا امير المؤمنين انما اوردت ان الكفلة اذ قلت انك تحب ذلك فاما
اذا كرهنه فاني لسمعت افعل فقال امير المؤمنين بعد اربع شهادات بالله لتكفلين وانك صاغر
فصعد امير المؤمنين عا المنبر وقال يا قنبر نادى فوالناس الصلاة جامعة فنادى قنبر فوالناس
حتى يحضر المسجد باجله فقام امير المؤمنين عا فحمد الله واشتبه عليه ثم قال ايها الناس ان امانكم خارج
بهذه المرأة الى هذا الظفر ليقيم عليها احد الاشياء الله فحضر عليهم امير المؤمنين عا الاخرية وانتم مكررون
ومعكم اصحابكم لا يفرق فتلك احد الى احد حتى تنصرفوا الي فاذلكم ان شاء الله تعالى قال ثم نزل فلما
اصبح الناس بكى جرح بالمرأة وخرج الناس المتكلمين مثلثين بها بهم وبأولادهم وبالحج
في ايديهم واخامهم حتى اتفق بها والناس معه الى ظهر الكوفة فامر ان يحفر لها حفرة ثم
دفنها فيها ثم ركب فجلته وانبت رجله عزز الركاب ثم وضع اصبعه السبابة بين يدي اذ نبيه
ثم نادى يا عمل صوته ايها الناس ان اخرجت عهدا الى نبيه صلى الله عليه وآله عهدا واعده محمد صلى الله
عليه وآله اني باذنه لا يقيم احد من له عليه صل فمن كان له عليه حد مثل ما له عليها فلا يقيم عليها احد
قال فانصرف الناس الى ما خلا امير المؤمنين عا وحسن عليه السلام فاقام هؤلاء الليلة
عليها الحد يومئذ ما معهم غيرهم قال وانصرف يومئذ فحين صرف محمد بن امير المؤمنين عا فقد
بذل الحديث على احكام الاول التعيين المؤيد يومئذ بعد رجوعه عن الاقرار بنجى اهل علمه الى رجوعه
الاجريم اقامة الحد على الحامل حتى تنقع الثالث ويوصل بالظن ما بعد الرضاع حتى يبلغ الولد مبلغا

يمكنه التجزئة عن المتألف كالتردي من طبع واختلاف خافعه الضرورية كالاختلاف في الكمال عند مجموع
 والشرب عند العطش أو يوضه كافل الرابع وجوب اقامه أحد عند حصول الكافل وعدم الوضوء
 في تأخير صبيته كالمسألة هذه كاختلاف الكافل في المنقط لقوله صلى الله عليه وآله لتكفلن وانت صاغر
 السكس كراهية الدخول في هذه الكفالة السابعة استحباب خروج الناس منكرين الثامن لا
 لا يتبعون الخ رجون بعضهم إلى بعض لا يظهر واحد لا ضرورة يعرفه ولا يقبل عليه السابعة أو محاربه بل في
 نعم فلا يتبع في غيره ولا يتبع في غير السابعة تحريم اقامة كحللن عليه صدقاً طاب ثراه أيا شهر أربع
 شهادات بالزنا قبل فاشتهر بان في ساء بالبيان فلا بد وفي خبر الشهود قولان أقول بطلان العمل
 المشهور وعليها الزنا وهل تحذف الشهود هذا القدر وقال الشيخ في باب الشهادات الشارعية
 نعم واختاره المصنف وهو من هذا في عمل وقال في هذا واختاره أبو محمد وأبو إدريس وهو للحميد
 قال طاب ثراه إذا كان الزوج أحد الأربعة فيه رؤيان وجه السقوط أن سبق منه القذف
 أقول لا بد إذا كان الزوج أحد الأربعة فيه رؤيان وجه الاستصحاب وفهم في
 ابن حمزة وأبو إدريس والمصنف والعلامة وهو المصنف ورواه ابن أبي عمير بن نعم غل الصارف
 عليه السلام قال سئلت عن رجل زنى امرأة بالزنا فاحرمهم زوجها قال لا يجوز شرهما ثم
 وقال الصدوق فأول عمل لا يحل له الزنا بالشرع وللزوج استفاضة باللعان وأحصان القاضي
 والشيخ ورواه عن علي حرهما عليها التلازم في غير ستم وأما امرأة بالزنا فاحرم زوجها
 قال لا يخفى ويجعل الآخر من جملة من جاز له الشراء كسب الزوج بالقذف أو عدم تعدد
 الشرع وأما لا يخفى في قامة ما قال طاب ثراه ومن أقرا أنه زنا بفلانة فعليه مع تكرار ثلاث
 حذرن ولو أقر مرة فلهما القذف وكذا المرأة وفيما تردد أقول وجوب الحد من إعتد
 حد الزنا وحد القذف مذهب الشيخ في ثلث وهو المصنف وثق في المصنف والعلامة
 في حد القذف من حيث أن زناه لا يستلزم زناها لا يجوز أن يكونا معه أو مكرهه ومن
 الحد منوط باليقين كسقوطه مع الشبهة وليس شي قال طاب ثراه ولا يجوز المحنن ولو كان قال

سقوط القصاص لاحترام النفس في الجمل بغير العصف ولا ايضا الدما على اتم الاحتياط
فيستعمل الى الذي جعلا من الحمايين وقال الصدوق وقد روي انه اذا عصف بعض الاولاد
ارتفع القود والمعمد الاول قال طاب ثراه ولو اقر القاتل حين مات فانه روي
وجوب الدية في ماله ولو لم يكن مال اخذت من الاقرب فالاقرب وقبله لاديه ثور
الاول مذبح السخ في يوم وتبعه الفاضل والنفق واس زهره وهو مذبح الى عيا
واختاره المعص والعلامه وقال في ط قال قوم بسقوط القود الى غير مال وهو الذي
يقضيه مذمنا واختاره بن ادريس والمعمد الاول قال طاب ثراه اذا ضرب الولي
الجاني فتركه ضا اذ مات فبكر في رواية انه يقصر من الولي ثم يقبله الولي او يشارك
امول منه رواية ابان بن عثمان عن اخيه عن احد ما علمها السلام قال في عمر
ابن الخطاب برجل قتل اخ رجل فدفعه اليه واسره بقتله فضربه الرجل حتى ربي
انه قد قتله فحمل الى منزله فوجدوا به رمقا فعا لجوه حتى برك فلما اخرج اخذ
اخ المعقول وقال له انت قاتل اخي ولي ان اقتلك فقال له قد قتلني مره
فاطلقه الى عمر فامر بقتله فخرج وهو يها الناس وقد قتلني واسه فمروا
به الى ابي المومنين فاجبروه حبه فقال لا تفعل عليه حتى اخرج اليه فدخل
على عمر ليس الحكم فيه هكذا فقال اياها ابنا الحسن قال يقصر هذا من اهل
اخ المعقول الاول ما صنع به ثم يقتل باخيه فنظروا ان امض منه الى عيا
نفسه بغيره عنه فشاركوا ابان ناويه والرواي مرسله وقال في به اذا جال الولي
وطلب منه القود كان له ذلك وعليه ان يرد دية الجراحات التي جرحه او
يعضل منه ويصل المعص فقال ان كان ضربه بما له ضربه كان له قتله من غير قصاص
وان ضربه باله لا يسوغ بها الاقتصاص لم يكن له قتله الا بعد ان يعصف من الجراح
او يشاركه وتبعه العلامة وهو المعمد باله طاب ثراه لو قتل صحى مقطوع اليد

فاراد الولي قتل رد دية اليد الحق لم قول روى بشام بن سالم عن سورة بن طبيع عن ابي عبد الله عليه السلام
 قال سيد عن رجل قتل رجلا عدوا وكان المقتول اقطع اليد اليمنى فقال ان كانت يده قطعت في
 جناحه جناها على نفسه او كان قطع واخذ دية يده من الذي قطعها فاراد ولياؤه ان يقتلوا قاتله او
 لا ولياؤه قاتله يده التي قتل منها ويقتلوه وان ساءوا واخذوا دية كالملة وكذا وصداها في كتاب
 على ما ويجعل ضعيفا علم نوصه العصاص مطلقا لان الناقص لا يجوز الجامل الثاني في قصاص
 الطرف قال طاب ثراه وفي جواز الاقتصاص قبل الاند مال تردد اسمهم يجوز اقول لا سم قولان
 فالمنع مذهبه في وجوب جواز مذهبه في نية واختاره المعص والعلامة وهو المعتمد مع استحباب القيمة
 طاب ثراه وتقبل عين الاعور بعيني ذم العيني وان عجم وكذا يقتصر له منه بعيني واحدة وفي رد
 نصف الدية قولان اقول اذا قلع ذم العيني صحيحة الاعور وكان العور ضلعة او ذهبت
 عينه باقة قللا عوران ياخذ في قضاها من الصحيح عينا واحدة لا اكثر وهل له مع ذلك نصف
 الدية للصح قولان اصددها لا قاله في وقت واختاره بن اكرين وقواه العلامة في الخبرين والآخر
 نفع قائم في طره وهو مذهب الجعل واختاره في المحققين وهو المعتمد قال طاب ثراه ولو قطع ثغرا
 مقطوعة الاصابع ففي رواية يقطع كفى الاصابع ويرد عليه دية الاصابع اقول لم يرد عليه دية الاصابع
 بن عمار ان الخليل بن ابي جعفر عليه السلام وضعف خبره او عليها فتقوى للصح في نية وتبعه العاصم
 بن اكرين من القصاص هنا لعدم امكان الوصول اليه لا يقطع الاصابع وسوغ غير مستحق للقطع
فينتقل الى الحكومة وتعدى العلامة في لق كك

الدبابات
 قال طاب ثراه في دية شبيه العدر واثبات اشهرها ثلثة وثلثون بنت لبون وثلثة وثلثون صرة واثبات
 وثلثون شبيه طروق الخيل اقول هذا قول الصح في كمي وما وقف به على روايته نفع ورد فيها روايتا
 اصددها صحيح بن سنان قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول قال امير المؤمنين ع في الخطايا
 شبيه العدر ان يقتل بالصوص او بالعض او بالجانب دية ذكر يغلط وهي من الاصل بينها الرجوع
 خلفه من شبيه الى باز لهاها وثلثون صرة وثلثون بنت لبون والاخرى روايت ابي بصير عن الصادق

السوال في عمارة دار وفضلها في التوسعة

عليه السلام قال دية الخطأ التي تشبه العمد وليس يعمل افضل من دية الخطأ باسنانها الا بل ثلث
وثلاثون صفة وثلثون جذعة واربع وثلاثون شبة كل ما طرقة الخطأ ويقولون قال القائل
والعلامة في عنده وبصحة يسنان اثنى ابو علي وبروايه ابو بصير اثنى المغيرة والشمس والمعمد من هب
ابو علي قال طاب ثراه وقال المغيرة تشاد في سنتين اقول هذا هو المشهور وبه قال الشيخ في طوالت
وساروا حنابلة المصنف والعلامة وقال في كتابه تشاد في سنة وجميع بينهما بن حنيفة فقال تشاد في سنة
ان كان ذا اليسار وفي سنتين ان لم يكن والمعمد الاول والذي رواه ابو الولاد عن الصادق قال
كان علي عيسى ثلث سنين وتشاد في سنة العمد في سنة وكما ظهر التفاوت بين العمد
والخطأ في الاجل لتفاوت الجنابة فيها وصحبتا في الاجل بالنسبة اليها واكثر تشبه العمد عملاً
يا لينا سبعة فتشاد في سنتين لحنفتها عن العمد وعملها عن خطأ قال طاب ثراه وفي دية الخطأ
روايتان اثنتان عاشر وثلاثون بنت خاض وعشرون بن ليون وثلاثون بنت ليون وثلاثون حقة اقول
بهذه صحة بن سنان عن الصادق عليه السلام قال سمعت يقول قال امير المؤمنين عليه السلام في خطبة العمد
يقول بالصوص او بالعض او بالحنان دية ذلك يغلطون بها الا بل اربعون حقة بين شبة الى بازل عامها
وثلاثون حقة وثلاثون بنت ليون ولخطأ يكون ثمانية وثلاثون حقة وثلاثون بنت ليون وعشرون
بنت خاض وعشرون بن ليون ذكر وبضمونها اثنى الشيخ في وتليدها والصدوق وابو علي
وبن زهره والشمس والمصنف والعلامة وهو المعمد وروى العلوي بن الفضل عن الصادق قال في ثلث الخطأ
عامة في الاصل والحق من الغنم او عشرة آلاف درهم او الف دينار فان كانت من الاصل فخمسة وعشرون بنت خاض
وخمسة وعشرون بنت ليون وخمسة وعشرون حقة وخمسة وعشرون جذعة وبضمونها اثنى في صفة وفيها
زنا ذات وتحقيقات ذكرناها في المذهب قال طاب ثراه ولو قيل في الشهر الحرم الزم دية وثلاثون بنت ليون
ذكر في الحرم قال الشيخان مع ولا اعرف الوجه اقول قل يقرب من التغليب للدين وبه امر الله الاول العمد فيغلط
في السن بالنسبة الى الاصل وفي الاستيفاء فاما لو توفرت في سنة وغير في سنتين اولئك الماني فان الجنابة
بان يقع في احد الاكسار الحرم فيلزم القاتل دية وثلاثون وهو اجماع ومثله رواية الكلب السدي قال سالت

ولما شك في حواء تلك الحنة وجواز الانتفاع بها وجاز بقاوتها بحكم الجواهر علمها بالخير وانما الخلاف
في مقام من حواء المربع في قدره كما لا يخار وقد ورد فيها الوقت فلذلك ذكر الشيخ في حاشية
منها على النيران الاول طلب الصيد وفي دية قولان اربعون درهما قال الشيخ ان ذلك من جهة القدر
وابن ادريس وهو العمد ذهب ابو جعفر الى وجوب القيمة ولا يخار بها الاربعين واستحسنه العلامة
في المختلف الشارح لكل مقتضى في ثلاثة اقوال كشيء عند المصنف والقره عند العلامة في ألف و
درهما عند الشيخين وتساويها ابني ادريس وهو العمد والقيمة في ظاهر المختلف الرابع كلب الربع
وفيها فقير من غير عند الشيخ في الثمانية وتبعه القاضى وابن ادريس واختار المصنف وهو العمد وظاهر الصيد
فالميزان والى على لا شيء فيه واجبة للصدوق في سبيل ارباب على القائل ان يعطى في كل صاحب كلب
او خامس الاهل وهو كلب الاربعين وفضلها المقيدين وتلك ابني ادريس لا شيء فيه حيث قالوا وليس في
الكلاب غيرهن الاربعون دية ووجب اوعى في سبيل ارباب وهو ظاهر الصدوق قال صاحب
يقول قصاص على عمه لا يخرج بغير بين اربعة عقول اوصهم في دفعه في دفعه انما في الشك خاصة لا في
وضع الباقي وهو حكم واقعه فلا يشعر به اقول هن روايت محمد بن ابي بصير في القاضى في لا
او هو وهاهنا لرواية قال الطيف ثمة في التكت ان تحت هذا الرواية مكانة في واهم ولا يحوم التتابع
فلهذا عقوله وسلكه الله فعضوا او غير ذلك اما اطراف الحكم على ظاهر الرواية فلا اطاب ثمة والشك في
عن جعفر عن ابيه عن علي عليه السلام قال لا يضمن ما افسدت البهائم بخار ويضمن ما افسدت
للاولاد في مشربون عتق في السكون في غفوا ولا يولي اعتبار النقص في السلا كان الافاد او نهان
اقول اكثر الاصحاب كالشيخين والقاضى والشيعة وان حرموا والطبرستان وهو الكبر على العمل
عضو بالرواية وان على الاول افضلها في النهار على هل الشبهة ما افسدت من اثم بالكل
ابن ادريس فافترى القرافي وهو لم يرقى بن الدين والنهار واختار المصنف والعلامة في حاشية
وهو العمد والسكون في عامي قال طاب ثراه واعصيه من قرب الى الميت بالا بوني اودى الى البهائم
والادهم والعموم والافادهم والاصداد وان علو وسلكهم للزنى في ثمة القائل في ثمة الاول

اختلف الاصحاب في تفسير العصبه على خمسة اقوال الاول تحت المصنف وهو من هبة الشيخ
 وتبعه القاضي واختاره علامته وهو للعبه الثاني العصبه المستحق في مراتب القائلين
 الرجال العقل اسوا كانوا قبل ابيده او امه وان مساواة القائلين كالاجور والاب والاصحاب
 كان على الحق والاب المثلثا على الحق والام المثلث وهو قول في عمل المثلث العاقله العصبه
 من الرجال سوا كان واما او غير وارث الا قرب في الاووب وهو قول ابن ادراس الموضع العاقله
 ديه العاقله الموقن ولا يلزم من قرب ودمه شيئا على حال وهو قول الشيخ في النهاية قوله
 المعصية وقوله العبد المالكه وهو قول النعم قال طاب ثراه ومن لا يحضره الله فهو قريب بالامع
 وقرب بالاب والاصحاب والاب وهو سنا ديه واليه سلم ابن كهيل وفيه ضعف اقرب
 هذه اشارات الى مذهب الاعل ومسنن مسانواة ملك ابن عيسى عن ابيه عن سلمه ابن كهيل
 قال لا اعلم للمؤمنين عليه السلام من اجل اهل الموصل قد قتلوا حقا فقلت او للمؤمنين
 عليه السلام الى عامله بها في كتابه وسال عن ابيه عن سلمه ابن كهيل فاجهم الكل ثم انظر فان كان
 هناك رجل لم يمت له من الكتاب لا يحججه عن ميراثه احمد عن قرأته فالزمه ابيه وخذ ما
 في ثلاث سنين وان لم يكن وقربته احمد له منهم سهم في الكتاب وكما قرأته سوا في الكتاب
 فضل ابيه عن قرأته وقيل ابيه عن قرأته وقيل له والرجال المذكورين المسلمين اجعل
 قرأته وقيل ابيه في الحقيقه ابيه واجعل على قرأته وقيل امه ثلث الدية وان لم
 يكن له قرأته وقيل ابيه ولا امه فضل ابيه عن اهل الموصل من قرأته ما واثا ولا
 تدخل فيهم غيرهم وان لم يكن له قرأته ولا هو من اهل الموصل فربما قالوا له وللوكي
 عنه ولا يطول دم او لمسلم ابن كهيل تبارك مندم قال طاب ثراه ويدخل الا بالاول والثاني
 في العقل على المثلثه او تحت المصنف ذهب ابن ابي عمير الى علامته وخر المختص وهو
 المعتمد وذهب الشيخ في الكتابين الى عدم دعوتهم وتبعه القاضي قال طاب ثراه في عمل القائل
 ديه الموصح فما فيهما انما قامتا وفي ضاوة قلل صحة قولاه او ذهب الشيخ في النهاية

نسخ في نسخة
 في نسخة
 في نسخة

لا

الي ان العاقلة لا تخجل مادون الموضحة وبه قال التقي وابوعلي واختاره في لقا
والشند موثقة الي مريم عن الباقر قال قضي عليا امير المؤمنين عليه السلام ان لا
تخجل العاقلة الا الموضحة فصاعدا وفي طريقها بن فضال وذهب في ف
الي تخجلها قدر الجناية قليلا كان او كثر او اختاره ابن ادريس وكل طالب
نراه وما كيفية التقسيط فقد تردد فيه الشيخ والوجه وفوقه علي راي
الامام علي اقول قال الشيخ في المبسوط الذي يقتضيه منه من ان لا
يقدر ذلك بل يقسم الامام علي ما يراه من حالة الفنى والفقر وان يفرق
على القريب والبعيد وان قلنا بعدم الاولي فان الاولي كان قويا لقوله
واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض وقيل قال هذا الكلام بتقليل او كثير ما
يجله كل رجل من العاقلة نصف دينارا كان موسرا او ريع دينارا كان معسرا لان هذا القدر لا خلا
فيه وما زاد عليه ليس عليه دليل والاصل براءة الدية فهذا بيان تردد السمع رحمه الله وكذا في بقول
في الموضوعين منه وتبعه القاضي في التحديد بالنصف والرابع وابن ادريس في عدمه بل يابض منع على
قدر احوالهم حتى يستوفى الميخ الذي هو ثلثها واخراج المصنف والعلامة فلو فرضنا كانت
الدية دينارا وله اخ موسرا كان المار بم لاخ نصف دينار ضامنة واليا في عمل الامام على القول بالبعد
وعلى القول الاخر جميع على الاخ على القول بالمنع قال الخطاء قال طالب نراه وفي تومث الا بقلان
اشبهها انه لا يثبت اقول على القول بمنع قال الخطاء مطلقا ومن الدية لا ارث للاب عنها وعلى
العقل بتوريث من الدية فانه قلنا بمقالة المفيد وتلميذه من عود العاقلة بها علي في لا ارث لها
فان قلنا بوصفها على العاقلة ابتداء وهل يثبت هنا بحتم ضعيفا لوجوب الدية على العاقلة وان
على العارث وهذا النوع من العقل لا يمنع من الارث لان البحث على ذلك التقدير وذو المصلحة والعلامة
لما عدم توريث لان العاقلة ضامنة فلا العقل بحال وكيف يمكن في العقل ان يثاب لم المفيد بخباية
جناتها واختاره غير المحققين وهو المعتمد قال طالب نراه ولو لم يكن وارث سوى العاقلة فان قلنا

ن

لها

الاب لا يرث فلا دية وان قلنا يرث ففي اخذه الدية من العاقلة تردداً لقول الجث في هذه المسئلة
 يعلم من ابا بقره والفرق بينهما ان في المسئلة الاولى كان مع القاتل في ذنبه غيره وفي المسئلة الثانية
 لا وارث غيره ومنشأ التردد من محل العاقلة حينما يتيه عنه فلا يتحمل له ومن كون قتله غير مانع
 ولا يجوز اهل هذا الدم فقتله العاقلة للوارث وهو الاب وليس بشيء قال طاب ثراه ولا
 يقول المولى عبد قنا كان او مديراً او ام ولد لعل الاطهر اقول هذا هو المستقور وذهب النقي
 ليلاضمان السيد حينما يتيه العبد وهو نادر والاصح في ام الولد قولان في غير الخلاف يتعلق برقبته او
 ضيقه المصنف والعلامة وابو المعتمد وفي طائفة منها السيد واضارة العاصي ولكن هذا افرأ
 نوره في هذا المقصود ومن اراد الاستقصاء يذكر الادلة وايراد الحجج ويحج كل فريق وبيان
 ما يرد عليها من الاعتراضات وذكر ما يليق من الباب من التقرعات واظهار ما يحسن
 من التسيهات فعليه بكتابنا الكبير اعني المذهب للابارغ فاذ بلغ في ذلك الغاية ونسأل الله

ان يتقبله بكمه وفضله كما وفق له بمنه وطوله وان ينفع بالعباد
ويجعله ذكرا ليوم المعاد ولنقطع على هذا المرام حامدين وقيل كان الزمان
لرب العالمين ومصلين على سيد المرسلين محمد وآله المعصومين ليوم
الظاهر في فرغت من تسويد يوم الجمعة الثالث عشر من ربيع
مخشهر رمضان المبارك في سنة ١٢٨٥ وثمان مائة هجرية
والله اعلم بالصواب والحمد لله رب العالمين
والسلام على من اتبع الهدى

